الإثنين 8 تموز 2019
العدد 3801 السنة الثالثة عشرة
Lundi 8 Juillet 2019 no 3801 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
10.4 مليارات دولار أموال هاربة

• **شربل نحاس**
جهّزوا العدة لادارة «التفليسة»

• **سلمى حسين**
لماذا علينا أن نقلق من صندوق النقد؟

تعديلات لجنة المال على مشروع الموازنة مهددة في الهيئة العامة! [2]

الحكومة «غير متوفرة» حالياً [3]

الاتفاق النووي يهتزّ... ولا يسقط
[14 ـ 16]

تجاوزت طهران للمرة الاولى شروط الاتفاق النووي المتعلقة بنسب التخصيب لكن من دون تخريب الاتفاق (أ ف ب)

تحقيق

«الألياف الضوئية» **مسير السلحفاة للإنترنت الفائق السرعة**
4

قضية
«مكافحة» العمالة غير الشرعية **باب التحايل مفتوح**
6

السودان

«اتفاق الخرطوم» ينتظر الإعلان **رعاية غربية ترجّح كفة العسكر**
18

تقرير

تعديلات لجنة المال مهددة في الهيئة العامة
«جبهة حماية الموازنة» من الحريري وباسيل

نُمي إلى النواب أن الرئيس سعد الحريري والوزير جبران باسيل يُعدّان لنسف تعديلات لجنة المال في الهيئة العامة بحجة منع المس بمستوى العجز. تداعى بعضهم ونقلوا إلى رئيس المجلس النيابي نبيه بري هواجسهم. استنفر الأخير دفاعاً عن صلاحيات المجلس، فتشكّلت جبهة مواجهة لجبهة الحريري - باسيل

إيلي الفرزلي

منذ انطلاق جلسات مناقشة الموازنة في لجنة المال والموازنة النيابية، كان الرئيس نبيه بري دائماً جاهزاً لمواجهة أي محاولة لحصارها من قبل السلطة التنفيذية ورئيسها. لذلك، لم يمرّ وصف الرئيس سعد الحريري لأعمال اللجنة بالمسرحية من دون رد من الرئاسة الثانية. كان بري حاسماً في رفض تحويل المجلس النيابي أداةً للبصم. دفاع بري جعل الحريري يتراجع عن موقفه، فيؤكد أهمية ما تُنجزه اللجنة، حتى وصل به الأمر إلى المشاركة في إحدى جلساتها، وهي الخطوة التي فسّرت بأنها بمثابة الاعتذار.

حينها ظن كثر أن القاعدة ثُبّتت وأن وجود الكتل نفسها في الحكومة ومجلس النواب لن يكّون عائقاً أمام الفصل بين السلطات وأمام حق المجلس في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وبالتالي حقه في تعديل الموازنة، بما لا يخالف القانون، وبما لا يمس بمستوى العجز المقدّر. لكن ما إن شارفت اللجنة على إنجاز عملها (يبقى لها جلسة أخيرة)، حتى لوحظت حركة مواجهة التعديلات التي أقرّت في اللجنة. كان باسيل مستاءً، تحديداً من التعديلات التي طالت الورقة التي اقترحها في الجلسات الأخيرة لمجلس الوزراء، وأبرزها رسم الـ3 في المئة (خُفّض في الحكومة إلى 2 في المئة) على السلع المستوردة (المادة معلّقة في اللجنة لكن صار مؤكداً تعديلها)، لم يكن بإمكان باسيل الضغط على أعضاء لجنة المال، وعلى العونيين منهم، خاصة أن أكثر من 50 نائباً كانوا يشاركون في الجلسات، فانتقل إلى الخطة باء، أي إعداد الأكثرية التي تواجه التعديلات في الهيئة العامة. على المقلب نفسه، وقف الحريري، إذ تردد لاحقاً أن جبهة الحريري - باسيل قد حسمت أمرها بنسف كل التعديلات التي طالت الموازنة، أو أغلبها. الحجة دائماً هي المحافظة على نسبة العجز المقدّرة في الحكومة، نظراً إلى خطورة الوضع.

> **باسيل منزعج من تعديل اقتراحاته... والحريري حريص على المحميات**

وصلت هذه الأجواء إلى عدد من النواب، الذين رأوا في خطوة كهذه، إذا حصلت، مقتلاً للعمل البرلماني. كنعان، من جانبه، لم يكفّ عن تكرار القول إن اللجنة تعمل على التوفيق بين الاصلاحات التي تقوم بها وبين المحافظة على مستوى العجز، مع إمكانية تخفيضه أيضاً، إذا اعتمدت الاقتراحات التي قُدّمت من أكثر من كتلة.

في هذا الوقت، كانت الجلسات المحصورة التي يعقدها ممثلون عن الكتل بغية التفاهم على المواد المعلّقة، تستمر بعملها كان شيئاً لم يكن. لكن على خط موازٍ، تبيّن أن عدداً من النواب استغل مناسبة انعقاد لقاء الأربعاء، ليطلع بري على ما يجري من محاولات لضرب ما أنجزته لجنة المال من تعديلات على الموازنة. لم يستسغ بري ما يجري، ودعا إلى عقد جلسة مصغرة تتناول تفاصيل عمل اللجنة. تمهيداً لهذه الجلسة، أعاد تأكيد أن «الموازنة التي أحيلت على المجلس النيابي كارقام لا يعني أن المجلس ملزم بالبصم عليها من دون نقاش، فالمجلس حريص على القيام بدوره الرقابي والتشريعي مع الحرص الشديد على حفظ حقوق الفئات الشعبية والمتوسطة وذوي الدخل المحدود».

حُدّد الموعد عند الحادية عشرة من نهار الجمعة. دُعي رئيس اللجنة ابراهيم كنعان إلى اللقاء، وشارك فيه النواب ياسين جابر، علي عمار، حسن فضل الله، الآن عون، علي فياض ونقولا نحاس.

حينها أطلق بري عملية مواجهة مشروع نسف تعديلات لجنة المال، ونقل عنه كنعان «زعمه المطلق للعمل التشريعي والرقابي الذي قامت به لجنة المال والموازنة».

في عين التينة تم تجاوز القطوع الأول. كان بري متقدماً على من التقاهم، فالقضية تعنيه مباشرة، خاصة أنها تمس الفصل بين السلطات والسلطة الرقابية لمجلس النواب. وفي الخلاصة، شُكّلت جبهة مقابلة لجبهة الحريري - باسيل. لكن في ساحة النجمة، قد لا يكون ذلك كافياً، فالمستقبل والتيار قادران على تأمين الأكثرية، خاصة إذا انضم إليهما الاشتراكي والقوات. ولذلك تحديداً، إذا لم يتم التراجع عن هدف نسف التعديلات، فإن طريقة إدارة الجلسة ستكون حاسمة في تثقيل كفة على أخرى.

بري: المجلس غير ملزم بالبصم على الموازنة من دون نقاش (هيثم الموسوي)

تقرير

رئيس جديد لـ«القومي»: الأزمة الحزبية تتعمّق

تسعة أصوات من أعضاء المجلس الأعلى حصل عليها فارس سعد. ليصبح رابع رئيس للحزب السوري القومي الاجتماعي في غضون ثلاث سنوات. كان يُفترض بالانتخابات مُعالجة أزمة داخلية ولدت في ولاية الرئيس المستقيل حنا الناشف. إلا أنّ مسار يوم الانتخاب، ومقاطعة عدد وازن من أعضاء المجلس الأعلى، يُنذران بمرحلة جديدة من الخلافات القومية الداخلية

ليا القزي

من حيث المبدأ، سيكون فارس سعد «خاتمة» رؤساء الحزب السوري القومي الاجتماعي للولاية الرئاسية الحالية التي بدأت في 2016 وتنتهي عام 2020. أربعة رؤساء في ثلاث سنوات ليس دليل عافية، بل انعكاس للأزمة الداخلية التي يتخبط فيها الحزب منذ سنوات. كان يُفترض أن تؤدي استقالة الرئيس حنا الناشف إلى فتح «نافذة حلّ»، وانطلاقة جديدة للمرحلة المقبلة التي ستشهد تنظيم انتخابات قومية ومؤتمر قومي يُنتج مجلساً أعلى، ينتخب بدوره رئيساً جديداً. إلا أنّ وقائع جلسة الانتخاب السبت، والجوّ المُعارض الناتج عنها، يُشيران إلى اتجاه لتعمّق الأزمة القومية.

هي مرحلة تُنذر بـ«مواجهة» بين أعضاء من المجلس الأعلى ممتعضين من «طريقة إدارة الحزب»، وكانوا يُشكلون فريقاً واحداً مع رئيس المجلس الأعلى النائب أسعد حردان، وبين الفريق الذي يقوده الأخير، ويسعى إلى تدعيم زعامته. بداية المؤشرات هي في حضور الأعضاء جلسة السبت. انتخاب رئيس للحزب، يُعدّ من أهمّ مهام المجلس الأعلى، وينذر أن يغيب عنه أي عضو. لكن هذه المرّة، قرّر ستة أعضاء المقاطعة ما أفقد الجلسة نصاب الثلثين. فمن أصل 17 عضواً، حضر 11 فقط إلى مركز الحزب في الروشة، وغاب كلّ من غسان الأشقر وأنطون خليل وكمال النابلسي وعصام البيطار وحسام عساراوي وبشرى مسّوح. في هذه الحالة، ينبغي أن تتم الدعوة إلى جلسة ثانية بعد 24 ساعة على الأقل. إلا أنّ حردان فاجأ الجميع بتوجيهه الدعوة إلى الجلسة الثانية في اليوم نفسه، «من دون أن يستمع إلى اعتراضات عضوي المجلس الأعلى توفيق مهنا وقاسم صالح»، بحسب المصادر. وبصفته ناموس (أمين سر) المجلس الأعلى، كان على مهنا الدعوة إلى الجلسة الثانية، إلا أنّه رفض ذلك، فقام بالمهمة عنه عضو المجلس الأعلى الرديف الناموس المساعد سماح مهدي. بعد ظهر السبت، أُعلنت النتائج: فارس سعد رئيساً لـ«القومي» بـ 9 أصوات، مقابل ورقتين بيضاوين نُسبتا إلى مهنا وصالح.

لم تُصبح الورقة البيضاء «منافسة» سعد إلا بعد عدم تمكّن كمال النابلسي من الترشح. فبحسب رواية الفريق المُعارض، كان سيحضر الجلسة كلّ من خليل والأشقر ومسّوح (تسكن في سوريا). وكان هؤلاء الثلاثة استقالوا سابقاً من المجلس الأعلى (مع الراحل جبران عريجي)، من دون أن يوافق حردان مرّة على تلاوة استقالاتهم، فكانوا يُقاطعون جلسات المجلس. الطارئ الذي عطّل مشاركتهم، «توقيف مسّوح على الحدود السورية - اللبنانية ومنعها من دخول لبنان، بحجة وجود مشكلة في أوراقها الثبوتية. والمفارقة أنّ مسّوح تستخدم الأوراق نفسها في كلّ تأتي إلى البلد». وفيما كانت مسّوح تنتظر لنحو ساعتين على الحدود، «كان عضو المجلس الأعلى، المُقرب من حردان، صفوح سلمان قد أصبح في بيروت قادماً من سوريا». أمام هذا الواقع، قرّر النابلسي والبيطار وعساراوي مغادرة «الروشة»، أما مهنا وصالح فارتأيا تسجيل موقف من الداخل، فيما «قرر عاطف برّي السير بخيار حردان بعدما تيقّن من انتفاء المنافسة». كل تلك الأسماء، تُشكّل فريقاً واحداً داخل المجلس الأعلى، لمواجهة قرارات المرحلة المقبلة.

> **قرّر 6 أعضاء مقاطعة جلسة الانتخاب، ما افقدها نصابها**

يعتبر الفريق المعارض، أنّ حردان تدخّل لمنع مسّوح من دخول لبنان وإضعاف جبهتهم، «بعدما تثبت من أنّنا تسعة أصوات، مقابل ثمانية له. لذلك دعا إلى جلسة ثانية بعد أربع ساعات من الأولى، وسجّل أسماء خليل والأشقر ومسّوح كمستقيلين، رغم أنّ استقالاتهم لم تدخل حيّز التنفيذ لعدم تلاوتها». كلّ ما يجري، يوضع - من وجهة نظرهم - في سياق «قيام حردان بتعميق الأزمة الحزبية». انتخاب سعد «لا هدف له سوى تأمين حردان التعيينات اللازمة، قبل الانتخابات القومية، ليضمن الأكثرية». لن ينام الأعضاء المعترضون على «الضيم». يوضحون أنّ «المعركة ليست ضدّ سعد. فهو شخصية محترمة، وكان يعتقد وجود إجماع حوله». أما خطواتهم المقبلة، «فلا قرار نهائيا بشأنها بعد. الاحتمالات مفتوحة، بدءاً من تقديم الاستقالة وتعطيل المجلس الأعلى، وصولاً إلى تكرار تجربة جبران عريجي في المجلس حيث كان مصدر أرق عبر متابعته ونقاشه حول أدقّ الأمور».

ما يتحدّث عنه المعترضون، لا يلقى صدًى لدى مصادر رئيس المجلس الأعلى التي تُنكر منع مسّوح من دخول لبنان: «دائماً الفاشل يضع ألف مُبرّر لفشله. لنفترض أنّهم حضروا جميعهم الجلسة، هل كانوا سيربحون؟ لا أحد يمنع أي شخص من الحضور، هذه لعبة ديمقراطية، والحزب كبير يتسع للجميع». لا توافق مصادر حردان على أنّ تبديل أربعة رؤساء في ثلاث سنوات يُعدّ دليلاً على أزمة عميقة، «ماذا نفعل؟ كان هناك ظروف، المحكمة الحزبية أبطلت رئاسة حردان. كان بإمكانه أن لا يستجيب ويُكمل، ولكنّه التزم بقرارها. علي قانصو اختار أن يكون وزيراً واستقال من الرئاسة. أما حنا الناشف، ففشل في إدارة الحزب وغرق بالتفاصيل (كان المجلس الأعلى قد أصدر بياناً بعد استقالة الناشف، ينوه فيه بإدارة الأخير للحزب القومي). الأحزاب العقائدية تُغيّر حتى تبقى متماسكة». ولكنّ الأزمات تُنهك «القومي»، وعند كلّ منعطف يبدو أضعف من السابق. تردّ مصادر حردان بوصف الحزب كالنار، «لا يتوقف، وبعد كلّ أزمة يخرج كبيراً. القوميون بحاجةٍ إلى مناضلين يقفون إلى جانبهم، وليس إلى أشخاص يُكثرون من الكلام في الصالونات». هل اختير سعد، ليُشرف على انتخابات مجلس قومي لمصلحة حردان؟ «مهمته إدارة الحزب وتنظيمه». ماذا إذا صعّد الأعضاء المعترضون واستقالوا؟ «فليُصعدوا. هم أحرار بالاستقالة. ولكن، الأنا لا مكان لها داخل الحزب القومي»، تختم مصادر حردان.

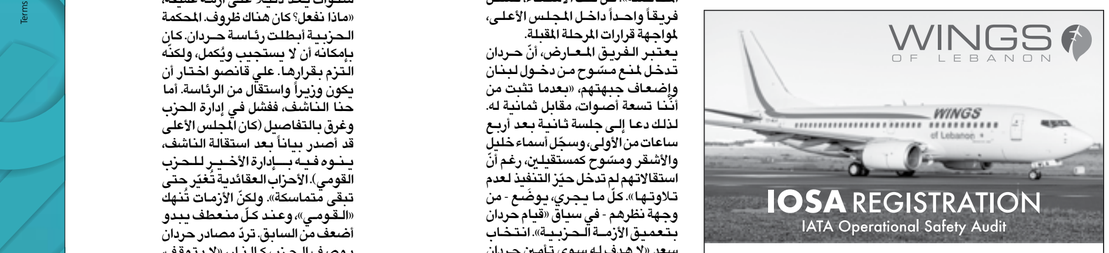

المشهد السياسي

الحكومة «غير متوفرة» حالياً

قبل حلّ مسائل عديدة مُرتبطة بجريمة قبرشمون، ستبقى مؤسسات البلد مُعطلة. لا تهتم القوى السياسية الرئيسية بتردّي الأوضاع الاقتصادية، ولا بالمخاطر التي تواجهها البلاد. فقد وُضعت المسائل الأساسية جانباً، بانتظار حسم نتيجة الكباش السياسي فوق الدم الذي سال في عاليه

لا تزال البلاد تسير على إيقاع حادثة قبرشمون. فبعد أسبوع على زيارة الوزير جبران باسيل إلى عاليه، والاشتباك المُسلح بين موكب الوزير صالح الغريب ومناصرين للحزب التقدمي الاشتراكي، تسبّب باستشهاد مرافقَي الغريب سامر أبي فراج ورامي سلمان، وإصابة شاب محسوب على «التقدمي» بجروح، لم تجد القوى السياسية الرئيسية طريقةً للخروج من مستنقع الأزمة. ربما يكون «الأدق»، أنها تؤخر إيجاد الحلّ، حتى تنتفي قدرتها على «استثمار» ما حصل، في السياسة. وإلى ذلك الحين، وحتى حسم إذا ما كانت الجريمة ستُحال على المجلس العدلي أم لا، وبانتظار نتائج مسعى رئيس مجلس النواب نبيه بري لمصالحة وزراء تكتل لبنان القوي ووزراء التقدمي الاشتراكي، سيبقى مجلس الوزراء مُعطّلاً. فحتى ساعات متأخرة من ليل أمس، كانت كلّ الاتصالات السياسية بين القوى الرئيسية تُشير إلى أنّه لا جلسة للحكومة هذا الأسبوع. فرئيس الحكومة سعد الحريري، وكعادته في الظروف الطارئة، يُغادر البلاد. 48 ساعة، سيُمضيها الحريري خارجاً، في «زيارة شخصية». أما وزير الخارجية والمغتربين، فمُستمر في جولاته المناطقية، وفي تصعيد مواقفه ضدّ أخصامه السياسيين. الوزير طلال أرسلان مُتمسك بإحالة جريمة قبرشمون على المجلس العدلي، مدعوماً من حزب الله، فيما يرفض النائب السابق وليد جنبلاط ذلك، مُعتبراً أمس على «تويتر»: «نحن لسنا قطّاع طرق». شدّ الحبال سيكون له انعكاس على السلطة التنفيذية، وقد قال النائب آلان عون أمس صراحةً أنّ «الحكومة باتت مرتبطة بمعالجة تداعيات حادثة قبرشمون، لا سيما بالنسبة إلى المسار المتعلق بـ تسليم المطلوبين»، موضحاً أنّه «لا نريد نقل الواقع المتفجر إلى طاولة مجلس الوزراء». ونقل تلفزيون المستقبل عن «مصادر متابعة ومعنية»، أنّ الحريري سيجري بداية الأسبوع اتصالات «من المنتظر أن تتواكب مع خطوات معينة في اتجاه الدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء».

ما حصل في قبرشمون جريمة كبيرة، سقط فيها ضحايا، وكادت الأمور تتطور لبلتها إلى مستوى مُتقدّم من الفتنة. ولكن أسلوب تعامل الكتل الوزارية الفاعلة معها، بات يتخطى بُعدها الجنائي، إلى مقاربتها على قاعدة إحصاء الخسائر والأرباح السياسية، من دون إقامة اعتبار للوضع الاقتصادي الذي يزداد سوءاً يوماً بعد الآخر، علماً بأنّ من المنتظر أن تنتهي لجنة المال والموازنة من دراسة مشروع موازنة 2019، هذا الأسبوع.

> **باسيل: كلّ مرة يجري الكلام عن خطر التوطين، يظهر معه خطر التقسيم**

على صعيدٍ آخر، لا تزال المواجهة المباشرة بين التيار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية قائمة. فبعد حديث باسيل، من طرابلس يوم السبت، وإشارته إلى قيام القوات اللبنانية باغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي، ردّ أمس رئيس «القوات» سمير جعجع، مُعتبراً أنّه «كي يزول التشنج في البلد، يجب أن يزول الخطاب الذي يتسبب به باسيل. ما لحقنا خلصنا من الجبل، زار باسيل طرابلس، ولم أفهم مغزى كلمة من خطابه أو محلها من الإعراب. لم يتكلم بالوضع الحالي ولا عن المشاريع التي ينوي تكتله أن يتقدم بها، التكتل الأكبر في الوقت الحالي. أعادنا 50 عاماً إلى الوراء، يطرح الأمور بقلب أسود، ويشنج الأجواء من جديد».

أما باسيل، فقال خلال عشاء هيئة قضاء زغرتا في التيار الوطني الحرّ: «نحن لسنا أقل من مشروع وحدة لبنان مقابل تقسيمه، نحن اليوم أمام لبنان الكبير مقابل لبنان الكانتونات (...) نحن أصحاب مشروع اقتصادي قائم على النتاجية النوعية، وليس لدينا أي عقدة بأن نلتقي مع أي شخص يمكنه أن يواكبنا». وربط باسيل بين الخلافات الداخلية و«صفقة القرن»، فنبّه من أنّه كلّ مرة «يتم الكلام عن خطر التوطين من جهة، يظهر معه خطر التقسيم من جهة أخرى. الإشارة تأتي من الخارج بمشروع يقول أصحابه إنّ الفلسطينيين ليس لهم حق العودة وسيبقون في المكان الموجودين فيه، عندما تأتي الأشارة من الخارج، تأتي الإشارة من الداخل بكلام تقسيمي بمحاولة عزل المناطق وتقسيم اللبنانيين في ما بينهم. التيار الوطني الحر يكسر كل الحواجز ولا يسمح لأحد بالتدخل في البلد. هذا هو مغزى معركتنا اليوم».

(الأخبار)

تحقيق

إنجاز 7% من المشروع بدلاً من 35%!

«الألياف الضوئية»: مسير السلحفاة للإنترنت الفائق السرعة

بعد مرور أكثر من عام على إطلاقه، لا يزال مشروع مدّ الألياف الضوئية في بدايته. بحسب الخطة الموضوعة، كان يفترض أن يكون ثلث المشروع قد أنجز حالياً. لكن ذلك لم يحصل. ما أنجز لا يتجاوز 7 في المئة. البطء في الإنجاز يعني خسائر مالية واقتصادية يصعب إحصاؤها. لكن المشكلة الأكبر ليست في ما سبق، بل في ما سيأتي. إذا بقي العمل على الوتيرة نفسها، فلن تكون السنوات الثلاث المخصّصة للمشروع كافية لإنجازه. وكذلك لن تكفي السنة الإضافية، التي يسمح العقد بتمديدها

كريدية وعيتاني: الخرائط القديمة اسهمت في التأخير (هيثم الموسوي)

إيلي الفرزلي

أن يكون قد أُنجز من مشروع الألياف الضوئية سبعة في المئة فقط، فهذا يعني أن الأعمال بالكاد بدأت. هذا ما يفسّر ما يردّده موظفون في أوجيرو عن أن المشروع لا أثر له، وأن الشركات الفائزة لا تعمل ولا يُرى موظفوها أو عمالها في الستراتّ. بالرغم من أن هذا الكلام ليس دقيقاً، إلا أنه يعبّر تعبيراً واضحاً عن تأخر الأعمال. وهو ما تؤكده مناقشات لجنة الاتصالات التي وضعت يدها على الملف كجزء من رقابتها البرلمانية على أعمال وزارة الاتصالات، والتي يؤكد رئيسها النائب حسين الحاج حسن لـ«الأخبار»، أن هدفها أمران: معرفة أسباب التأخير في التنفيذ، ومعرفة أسباب تغيير الخطط الخاصة بالمشروع، وتأثيرها بكلفته. لكن في الحالتين، يرى الحاج حسن أن التأخير غير مبرر، ولا سيما أن كلفته باهظة على المالية العامة.

تصريح غير صحيح

في 5 كانون الثاني 2018، أوضح وزير الاتصالات حينها جمال الجراح (قبل توقيع العقد) أنه «بحسب التوقعات دون الضريبة على القيمة المضافة) يُضاف إليها 20,3 مليون دولار قيمة أعمال الصيانة والدعم والتشغيل لخمس سنوات (علماً أن شركة «باور تيك» كانت قد قدمت عرضاً للتشغيل والصيانة بقيمة 16,8 مليون دولار).

74 مليون دولار دفعة اولى

في الخلاصة، تقرر توزيع التلزيم (أعمال توريد وتركيب تجهيزات Active Cabinets ومتمماتها ووضعها في الخدمة ومد وتوصيل شبكة ألياف ضوئية FTTX وPassive ODN) على الشركات الثلاث، كما يأتي:

تعليق مساهمات الهيئة

حصلت هيئة أوجيرو على حصة الأسد من مناقشة موازنة وزارة الاتصالات في لجنة المال والموازنة النيابية.

وبالرغم من إقرار موازنتها، إلا أنه عُلّق عدد من البنود التي طالب النواب بإيضاحات قانونية بشأنها بسبب الزيادة الملحوظة في العام الماضي. من هذه الزيادات كانت مساهمة الرواتب التي قفزت من 176 مليار ليرة إلى 190 ملياراً، بالرغم من تجميد التوظيف، أضف إلى أن ملفات 453 مياوماً تخضع حالياً للتحقيق في مخالفتها قانون سلسلة الرتب والرواتب، بعد ادعاء النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة عليهم.

كذلك، جمّدت اللجنة بندي الصيانة (94 مليار ليرة) والتجهيزات (64 مليار ليرة) إلى حين تقديم الإيضاحات المطلوبة من قبل الهيئة.

بدأت فعلاً بتمديد الفايبر في أكثر من منطقة.

الشكوك بشأن المشروع وما آلت إليه نتيجة المناقصة كانت قد بدأت باكراً، لكن جرى تخطيها جميعها، وسارت المناقصة كما كان مقرراً، فتقدمت أربع شركات لبنانية بعروضها إليها، أقصيت إحداها (ليباتيل) لعدم استيفاء عرضها الشروط الأولية المطلوبة، فيما قبلت عروض: «باور تيك» (معداتها من نوكيا) لصاحبها نبيل حداد، و«سيرتا» (معداتها من هواوي) لصاحبها هشام عيتاني، و«بي أم بي» (معداتها من كالبكس) التي تعود ملكيتها لآل ضومط.

عند فضّ العروض المالية، تبيّن أن «سيرتا» قدمت السعر الأدنى (319,9 مليون دولار من ضمنها 20 مليون دولار كلفة التشغيل والدعم)، فأوصت لجنة فضّ العروض وزير الاتصالات «بإسناد التلزيم للشركة التي تقدّمت بالسعر الأدنى أو إلى أكثر من واحدة بالنسب والتوزيع الجغرافي التي تراها مناسبة (الوزير)... بعد تخفيض كافة الأسعار الإفرادية بالتساوي مع أسعار باقي العارضين، على ألّا تتعدى القيمة الإجمالية للعقد أو العقود 282,9 مليون دولار (من دون الضريبة على القيمة المضافة) يُضاف إليها 20,3 مليون دولار قيمة أعمال الصيانة والدعم والتشغيل لخمس سنوات (علماً أن شركة «باور تيك» كانت قد قدمت عرضاً للتشغيل والصيانة بقيمة 16,8 مليون دولار).

> محمد شقير: الشركات تعهدت بإنجاز ثلث المشروع مع نهاية العام
>
> معطيات متناقضة أوصلت إلى مناقصة الـ300 مليون دولار

«سيرتا»: القيمة الإجمالية للعقد (مع الضريبة على القيمة المضافة) 220 مليون دولار (74 في المئة من المشروع). تغطي أعمالها مناطق بيروت، جبل لبنان 1 (كسروان وجبيل)، جبل لبنان 2 (المتن وبعبدا)، الجنوب والبقاع.

«بي أم بي»: القيمة الإجمالية للعقد 32 مليون دولار (11 في المئة). تغطي أعمالها جبل لبنان 3 (الشوف وعاليه) والنبطية.

«باور تيك»: القيمة الإجمالية للعقد 44 مليون دولار (15 في المئة). وتعمل في الشمال وعكار.

بحسب العقد الموقّع في 12 نيسان 2018، حصلت كل شركة على 25 في المئة من قيمة العقد كدفعة أولى، أي 55 مليون دولار لسيرتا و11 مليون دولار لباور تيك و8 مليون دولار لبي أم بي، أي ما مجموعه 74 مليون دولار، مقابل كفالة مصرفية تدفعها الشركات بالقيمة نفسها.

تلك مرحلة مرّ عليها أكثر من سنة. والشركات التي قبضت الدفعة الأولى بين أيار وتشرين الأول 2008 (بحسب تاريخ إصدارها الفاتورة) يُفترض أن تكون قد انكبت على العمل منذ ما قبل ذلك التاريخ.

لم تحصل الشركات على أيّ دفعات لاحقة. وهذه إشارة أخرى إلى أن الأعمال لم تُنجز، لأن قبض الدفعات اللاحقة لا يكون إلا بموجب فاتورة صادرة عن الشركات بناءً على محضر أو محاضر استلام مؤقتة مرفق بها كشف شهري للأعمال المنفّذة في كل منطقة.

ارقام متناقضة

كل من يُدقق في المستندات التي قدمتها أوجيرو إلى لجنة الاتصالات يكتشف أن المشكلة لا تعود إلى التنفيذ فحسب. الفوضى تبدأ منذ إطلاق المشروع. على سبيل المثال، يشير أحد المستندات بوضوح إلى أن الهدف تركيب 8000 علبة (Active Cabinet) في الستنرالات (كل علبة مخصصة لـ137 مشتركاً فقط)، لكن في مستندات أخرى يتبيّن أن العدد المنوي تركيبه 6514 علبة فقط، علماً بأن كمية الكوابل والأعمال المدنية وتكلفتها مرتبطة مباشرة بعدد العلب. الأمر نفسه يتكرر عند الإشارة إلى المقاييس التجارية التي بُنيت عليها عملية تقدير الحاجة إلى العلب. فأوجيرو تشير إلى أنها وضعت خططها على اعتبار أن متوسط استهلاك المشترك في عام 2017 كان 600 جيغابايت/ السنة. لكن تبعاً لإحصاءات الهيئة نفسها، يتبيّن أن هذا الرقم غير دقيق، فالعام نفسه شهد استهلاك 138 مليون جيغابايت من قبل 409 آلاف مشترك، وهذا يعني أن الاستهلاك السنوي للفرد هو 338 جيغابايت، أي ما يعادل نصف العدد الذي بنيت عليه الحاجات، ومن ثم المناقصة. علماً أن هذا الرقم ارتفع في عام 2018 إلى 446 جيغابايت، قبل أن ينخفض في الفصل الأول من عام 2019 إلى 438 جيغابايت/ السنة. وعليه، كيف احتُسب الاستهلاك السنوي ومعدل النمو السنوي للاستهلاك، وعلى أي أساس حُدد معدل الاستهلاك بـ600 جيغابايت؟

تلزيم بلا دراسات؟

لم تتردد إدارة أوجيرو في حسم الموضوع في اللجنة: نعم، لا وجود لدراسات تفصيلية أسندت إليها الأرقام. لكن ما كتب قد كتب والمشروع انطلق على الورق، فيما على الأرض لا يزال يتلمّس بداياته. فهل سيكتمل؟ يؤكد رئيس مجلس إدارة سيرتا هشام عيتاني لـ«الأخبار» أن الشركة موجودة حالياً في 60 سنترالاً من أصل 104 سنترالات. ويعلن أنه أعدّ جدول زمني، بالتعاون مع أوجيرو، لإنجاز 60 في المئة من السنترالات، وبالتالي تسليمها تباعاً بدءاً من الخريف المقبل.

التأخير يبرره عيتاني بالإشارة إلى أن المرحلة الأولى من العمل كانت تأسيسية وخُصصت للمسح الميداني (الواقع الحالي، متطلبات المواطنين والشركات، الطلب المتوقع، القدرة الخدماتية). وبناءً على هذا المسح، تبين أن الخرائط المتوافرة في الوزارة قديمة ولا يمكن الركون إليها لبدء العمل، فعُمل على تحديثها ربطاً بالمسح الذي أنجز، قبل البدء بالأعمال المدنية ومدّ الكوابل وتركيب العلب في السنترالات.

رئيس هيئة أوجيرو عماد كريدية، يؤكد بدوره أن مشاكل كبيرة ظهرت في خرائط مسالك الكابلات، لأن معظمها لم يُحدّث، واتضح بعد المعاينة على الأرض أنها لا تظهر كل المؤسسات والمباني الحالية، وبالتالي إن إعادة تحديثها عمل شاق، خاصة أن كل سنترال يخدم ما يصل إلى 300 مبنى. كل ذلك صار من الماضي بحسب كريدية، الذي أبلغ «الأخبار» أن الأمور حُلّت والعمل انطلق وقد أنجزت حتى الآن سنترالات بعبدات وبر الياس والبحصاص وبرمانا والحمرا ورأس بيروت والنبطية.

30٪ في نهاية العام

ما يقوله كريدية وعيتاني يتبناه وزير الاتصالات محمد شقير. يتفهم التبريرات، ويكشف لـ«الأخبار» أن الشركات تعهدت له بالانتهاء من 30 في المئة من الأعمال مع نهاية العام. التأخير قد يكون له ما يبرره فعلاً، لكن هل يعفي ذلك الوزارة من تطبيق المادة 12 من دفتر الشروط، التي تشير إلى أنه «إذا عجز الملتزم عن إنجاز أو تنفيذ أيّ جزء من الأشغال الواجبة ضمن الوقت المحدد يطبق عليه عن كل يوم تأخير غرامة نقدية قدرها واحد بالألف من قيمة الأشغال غير المنفذة في الموعد المحدد»؟

أوجيرو في خطر؟

بحسب المعطيات المقدمة من هيئة أوجيرو إلى لجنة الاتصالات النيابية، لا تزال أوجيرو تحقق نمواً في عدد مشتركي الإنترنت. فقد زاد العدد الإجمالي للاشتراكات 11 ألف اشتراك في عام 2018. لكن المقارنة مع عام 2017 تظهر تراجعاً في نسبة النمو. في ذلك العام زاد عدد المشتركين 38,278 ألفاً. الاستمرار على المنوال ذاته يعني أن «أوجيرو» لن تتأخر قبل تحقيق نمو سلبي في عدد الاشتراكات. لكن لرئيس هيئة أوجيرو عماد كريدية، رأي آخر، هو يرى أن الوضع مستقر وأن مشتركي الإنترنت في زيادة مستمرة، بدليل أن الفصل الأول من عام 2019 سجل تركيب 4000 خط جديد. كريدية يطمئن إلى أن هذا العدد جيد في الوقت الحالي، خاصة في ظل مشكلة سرعة الإنترنت التي تحدّ من نمو عدد المشتركين عموماً، أضف إلى أن جزءاً من هؤلاء ينتظرون تركيب الفايبر ليُبادروا إلى الاشتراك.

يذكر كريدية كل ما يُحكى عن حركة انتقال المشتركين من أوجيرو إلى الشركات الخاصة. يقول إن الأرقام تؤكد أن الحصة السوقية لأوجيرو ارتفعت من 65 في المئة إلى 67,5 في المئة، مشيراً إلى أن المواطن اللبناني لا يزال يثق بالشركة الوطنية وبخدماتها، بالرغم من القدرة التنافسية الأعلى للشركات الخاصة. تلك الشركات تملك هامشاً أعلى لتقديم عروض أسعار وباقات لا تقوى أوجيرو، المقيدة بمرسوم التعرفة، على مجاراتها. لأوجيرو مجال آخر للمنافسة هو نوعية الخدمة. فالهيئة المالكة لخطوط E1 تربط كل خط بـ16 مشتركاً على سبيل المثال، فيما تعمد الشركات إلى ربط 32 مشتركاً على كل خط. هذا عنصر، على أهميته، إلا أنه لا يكفي لمواجهة العروض المغرية من الشركات. لذلك، المطلوب مراجعة مرسوم التعرفة لتتمكن الهيئة من المنافسة. وبالفعل، يكشف كريدية عن اتجاه لتحضير مرسوم أسعار جديد (أسعار مخفّضة وخدمات إضافية كالساعات المفتوحة ليلاً) يقدّم قريباً إلى مجلس الوزراء، سيسمح إذا ما أُقرّ بدفع خدمات الهيئة إلى الأمام، وبما ينافس الأسعار والباقات المقدمة من الشركات الخاصة. هذا المرسوم إذا وصل فعلاً إلى مجلس الوزراء، سيعني وضع الحكومة أمام مسؤولياتها تجاه المواطنين. هل ترفض المرسوم لأنه يؤدي إلى تراجع المداخيل المباشرة لقطاع الاتصالات، من دون أن تبالي بتأثيره الإيجابي في النمو الاقتصادي، أم توافق عليه، انطلاقاً من أن القطاع خدمة عامة قبل أن يكون دجاجة تبيض ذهباً؟

إلى أن يتضح مصير ذلك المرسوم، يُخشى أن يكون قد فات الأوان. فوزارة الاتصالات سمحت أخيراً بانتقال المشتركين بين مقدمي خدمات الإنترنت (ISP). هذا يعني أن أي مشترك مع أوجيرو أو مع الشركات الخاصة سيكون قادراً على نقل اشتراكه بمجرد توقيع ورقة النقل. قبل ذلك، كان على المشترك، الباحث عن تغيير مقدم الخدمات، أن يلغي اشتراكه ثم يتقدم بطلب جديد إلى الجهة التي يرغب في الانتقال إليها. وهي آلية تحتاج عادة إلى نحو شهرين من الزمن. فهل قررت وزارة الاتصالات المغامرة بالسماح بتسرب المشتركين من أوجيرو إلى الشركات التي تقدم خدمات أرخص وأكثر تنوعاً؟ كريدية يؤكد بداية أن الهيئة أضافت، بناءً على طلب وزارة الاتصالات، المنصة التقنية (Platform) التي تسمح بالانتقال بين مقدم خدمات وآخر، إلا أن عمل المنصة لم يبدأ بعد، بانتظار اتفاق الشركات فيما بينها على مهلة النقل (بما يضمن للشركة السابقة الحصول على كامل مستحقاتها من المشترك).

يرفض كريدية التسليم بأنّ هذه الخطوة ستُسهم في ضرب أوجيرو. هو بداية، ومن حيث المبدأ، يرى أن التنقل بين مقدمي الخدمات حق للزبون لا يجوز أن يكون مقيداً. ويجزم بأنّ الهيئة لا تعترض على هذه الخدمة، ولا تخشى منها، بل تثق، وبطبيعة الحال، بالمقدمة إلى أوجيرو، بأنها ستُسهم في زيادة عدد مشتركيها.

مشروع «فايبر أوبتيك»

الخصخصة تتسرّب عبر تعدّدية الصلاحيات

محمد وهبة

عامل أساسي أفضى إلى تأخّر تنفيذ مشروع "توصيل الألياف البصرية (فايبر أوبتيك) إلى جميع الأراضي اللبنانية": تعدّد مرجعيات الإشراف على التنفيذ وتضارب الصلاحيات بينها لمنح الموافقة على الخرائط والمواصفات التقنية لشراء التجهيزات وأعمال التركيب. وما زاد التأخير تأخيراً، أن هذه التعدديّة استُعملت للمفاضلة بين الموزدين "المقبولين" من وزارة الاتصالات، ما أدّى عملياً إلى تأخر منح الموافقات للمتعهدين على شراء التجهيزات، واستُعملت أيضاً لتبرير توقيع عقد مع شركة استشارية بقيمة 30 مليون دولار استحوذت لاحقاً على صلاحية البتّ بالخرائط والمواصفات، واستُعملت أيضاً كأداة ضغط لخصخصة جزء من المشروع بدلاً من تنفيذه بالكامل عبر أوجيرو.

هذه باختصار هي حال مشروع "توصيل الألياف البصرية إلى جميع الأراضي اللبنانية". التأخير الأول كان سببه الاتفاق على آلية التنفيذ. ففي شباط 2018 أنهت أوجيرو دراسة وفضّ عروض التلزيم، لكن العقود لم توقّع مع المتعهدين إلا بعد مرور سبعة أشهر. بين هذين التاريخين، أحيل الملف إلى ديوان المحاسبة للاستحصال على موافقته المسبقة، إلا أن الديوان اشترط أن يحدّد آلية التنفيذ لمنح موافقته. وهذه الآلية "خلقت تعدّداً في المرجعيات المشرفة على تنفيذ المشروع وتضارباً في الصلاحيات" يقول مصدر مطلع. وهي تنصّ على أن تطلب أوجيرو الخرائط من دروس الشبكات في مديرية الإنشاء والتجهيز في وزارة الاتصالات، ثم ترسل إلى الشركات لتحديد مخطط للتنفيذ، ثم يخضع هذا المخطط لدراسة من قبل الشركة الاستشارية التي تضع ملاحظاتها عليه ويرسل إلى المديرية العامة للإنشاء والتجهيز التي تضع ملاحظاتها عليه أيضاً وتبلّغ للشركات المتعهدة عبر أوجيرو "قبولاً أو رفضاً للمخطط... هذا يعني أن الاتفاق على المخطط كان خاضعاً لكثير من الموافقات والآراء التي تستقطب تجاذبات تقنية وقانونية وتجارية أيضاً، وكان بإمكان كل طرف أي يضع ملاحظات تؤدي إلى عرقلة". هذا بالفعل ما حصل. فقد تبيّن أن هناك عشرات المراسلات بين ستة أطراف لم تتوافق على المشروع بصيغة واحدة موحّدة. مضمون المراسلات، في غالبيتها، يتعلق بالموافقة على خرائط التنفيذ والمواصفات التقنية للكابلات وتجهيزات الكابينات. في معظم الأحيان، كان هناك خلافات في الرأي حول "الجهة التي يكون لها الكلمة النهائية، حتى ضاعت الشركات المسألة مرتبطة بسياسات مفقودة

> الاتفاق على مخطط التنفيذ يخضع لموافقة جهات مختلفة بمصالح تجارية متباينة

فالمشروع يشمل توصيل الألياف الضوئية إلى المنازل بطريقتين: الأولى عبر توصيل الألياف الضوئية مباشرة إلى العلب الموجودة في المباني، ومنها إلى المشتركين. والثانية عبر تركيب خزنات ذكية (Active Cabinet) تكون بمثابة صلة الوصل بين السنترالات والعلب في المباني. الوصلة بين السنترال والخزنات تكون عبر خطوط فايبر أوبتيك، والوصلة بين الخزنات والعلب في المباني تكون عبر شبكة النحاس بما يضمن حدّاً أدنى للسرعة يبلغ 50 ميغابيت/ثانية.

إذاً، أين يتم تركيب خزنات ذكية، وأين يتم تمديد الفايبر إلى المباني مباشرة؟ هذا السؤال ليس عابراً، بل هو يجب أن يكون مبنياً على الجدوى الاقتصادية للمشروع التي كانت موضوعة على أساس تقديري وبالاستناد إلى معطيات قديمة نسبياً ويجب تحديثها. فعلى سبيل المثال، هل هناك جدوى اقتصادية في مدّ الألياف الضوئية إلى المنازل في مناطق ليس فيها طلب يبرّر كلفة المدّ، فيما يمكن منح المشتركين في هذه المناطق خدمات إنترنت سريع بحد أدنى 50 ميغابيت/ثانية، عبر خزنات ذكية تتلاءم مع القدرة الاستهلاكية لهذه المناطق؟

الملتزمة، وإن كان هذا الأمر لا يعفيها من مسؤولية التأخّر في تنفيذ أشغال غير مرتبطة بعنصري الخرائط والمواصفات" يقول المصدر.

بين هذه الوقائع، برزت مسألة تتعلق بلائحة الموزدين المقبولة. فالعقود تفرض على المتعهدين شراء التجهيزات من موردين معتمدين لدى الوزارة، على أن تبرز عرضين أو أكثر لكل صنف من الأصناف، إلا أن وزارة الاتصالات رفضت الكثير من العروض بذريعة عدم مطابقتها المواصفات، إلى أن تكرّر الأمر في كثير من الأصناف، ما أثار الكثير من الشبهات حول بعض موظفي الوزارة وعلاقاتهم مع الموردين.

كذلك برزت مسألة مخطط التنفيذ.

> الاتفاق على مخطط التنفيذ يخضع لموافقة جهات مختلفة بمصالح تجارية متباينة

فالمشروع يشمل توصيل الألياف الضوئية إلى المنازل بطريقتين: الأولى عبر توصيل الألياف الضوئية مباشرة إلى العلب الموجودة في المباني، ومنها إلى المشتركين. والثانية عبر تركيب خزنات ذكية (Active Cabinet) تكون بمثابة صلة الوصل بين السنترالات والعلب في المباني. الوصلة بين السنترال والخزنات تكون عبر خطوط فايبر أوبتيك، والوصلة بين الخزنات والعلب في المباني تكون عبر شبكة النحاس بما يضمن حدّاً أدنى للسرعة يبلغ 50 ميغابيت/ثانية.

إذاً، أين يتم تركيب خزنات ذكية، وأين يتم تمديد الفايبر إلى المباني مباشرة؟ هذا السؤال ليس عابراً، بل هو يجب أن يكون مبنياً على الجدوى الاقتصادية للمشروع التي كانت موضوعة على أساس تقديري وبالاستناد إلى معطيات قديمة نسبياً ويجب تحديثها. فعلى سبيل المثال، هل هناك جدوى اقتصادية في مدّ الألياف الضوئية إلى المنازل في مناطق ليس فيها طلب يبرّر كلفة المدّ، فيما يمكن منح المشتركين في هذه المناطق خدمات إنترنت سريع بحد أدنى 50 ميغابيت/ثانية، عبر خزنات ذكية تتلاءم مع القدرة الاستهلاكية لهذه المناطق؟

المسألة مرتبطة بسياسات مفقودة لدى الدولة، إذ إن حق الوصول إلى الخدمات بالنوعية والجودة نفسها يجب أن يكون متساوياً بين الجميع، لكن في ظل محدودية الموارد المالية يصبح هذا السؤال محورياً.

وبحسب المصادر، فإن الفرق بين كلفة مدّ الفايبر إلى المنازل، وكلفة مدّه إلى الخزنات الذكية وتركيب هذه الأخيرة كبير. كلفة توصيل الفايبر إلى الخزنات وتركيبها أقلّ بكثير من كلفة توصيل الفايبر إلى كل منزل بما فيها من حفر وتجهيزات إضافية قد لا تبرّرها الجدوى التجارية للمشروع. وفي هذا الإطار، برزت مسائل مماثلة في المشروع التجريبي، إذ تبيّن أن عدد طلبات الاشتراك للحصول على خدمات الإنترنت عبر الفايبر أقل بكثير من المتوقع، وهو الأمر الذي لم تتوافق عليه الأطراف المعنية بالإشراف على التلزيم. هناك جهة كانت تسعى إلى توسيع عمليات مدّ الفايبر في مقابل جهة سعت إلى توسيع عمليات تركيب الخزنات "والأمران مرتبطان بالعنصر الأول للعرقلة، أي لائحة الموردين المقبولين وما يثار حول هذا الأمر من شكوك وفساد"، تقول المصادر.

لاحقاً، تبيّن أن وزير الاتصالات تلقى مراسلات من شركات مقدمي خدمات الإنترنت (الشركات الخاصة) تستعجل هذا التأخير لتطلب السماح لها بمدّ شبكات "فايبر أوبتيك" على حسابها. وقد حاول وزير الاتصالات في مرحلة من المراحل فرض هذا النوع من الخصخصة لجزء من المشروع. وبحسب مصادر تجارية، "لو واصل الوزير ضغوطه لمنح الشركات موافقة على طلبها لأصبح بإمكان الشركات امتلاك شبكة فايبر أوبتيك بشكل مخالف للمرسوم 3960 الذي ينصّ على أنه يمكن للشركات مدّ الشبكات حيث يتعذّر على أوجيرو. لكن الأمر لم يكن متعذراً على أوجيرو، بل كان بشوبه تأخير قد يكون مقصوداً في كثير من الأحيان. والهدف من الطلبات أن الشركات تسعى إلى السيطرة على حصص سوقية مسبقاً قبل وصول أوجيرو. وما يعزّز هذا الاستنتاج أن هناك شركات قدّمت طلبات للبلديات بمدّ فايبر أوبتيك في الهواء (على أعمدة) للوصول إلى المشتركين الذين يمثّلون جدوى اقتصادية مربحة، وخصوصاً أن بعض الشركات تتحضر لتقديم سلّة من الخدمات، مثل الداتا والإنترنت والفيديو. استحواذ هذه الشركات على الزبائن قبل انتهاء أوجيرو من مدّ شبكتها يعني فوزها بحصص سوقية كبيرة، فيما أوجيرو مكبّلة أصلاً بأسعارها التي تحدّد بمراسيم في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الاتصالات، وهي في كل الأحوال أغلى من أسعار الشركات بنحو 30%».

كلفة مدّ الفايبر إلى المنازل أغلى من كلفة مدّ الفايبر إلى الخزنات الذكية (هيثم الموسوي)

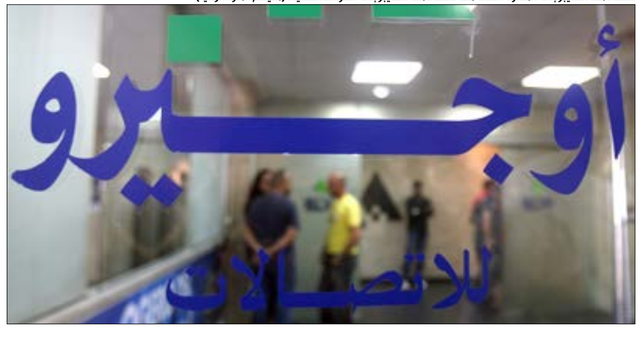

قضية ينطلق الأسبوع المقبل جهاز التفتيش في وزارة العمل، بموازرة أجهزة أخرى، لتطبيق خطة «مكافحة» العمالة الأجنبيّة غير الشرعيّة. قبل ذلك، يفترض أن يكون أصحاب العمل قد سجّلوا عمالهم في الضمان الاجتماعي ومؤسسات التأمين. وأن يكون العمال الأجانب، بمن فيهم السوريّون للمرّة الأولى، قد استحصلوا على إجازات عمل وفقاً لفئات أربع يختلط فيها «الطاهي» بـ«الشيف» و«الطبّاخ» بـ«العشّي»... هذا التداخل بين الفئات واللغط الذي يثيره، يفتح الباب أمام «تحايل» أصحاب العمل - قبل العمال - طمعاً بتخفيض الرسوم التي ستتضاعف وفق موازنة الـ2019، ومعها الغرامات على المخالفين

خطة «مكافحة» العمالة غير الشرعية

الغموض ونفخ الرسوم يفتحان باب التحايل

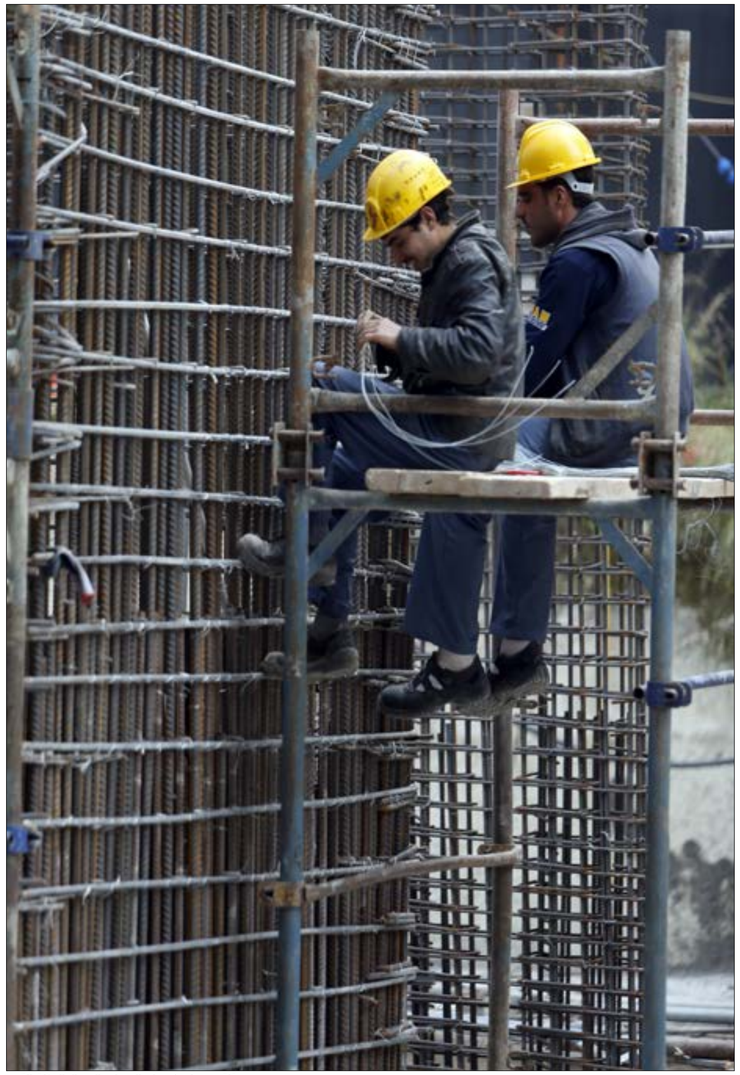
تتنبّس على اصحاب العمل والعمال الفئات التي تندرج أعمالهم ضمنها (هيثم الموسوي)

أيلده الغصين

لم تنصّ البنية القانونيّة في لبنان يوماً على عدم تشغيل الأجانب فيه، لكنّها ألحقت تباعاً بمراسيم وقرارات تحدّد الأعمال التي يمكنهم القيام بها. ليس المطلوب فعلياً حرمان العمال الأجانب (خصوصاً السوريين) من نوع معيّن من المهن، إنما وضع إطار قانوني يشرّع عملهم، وفي الوقت نفسه يؤمّن حمايتهم ولا يكون عدائياً تجاههم.

> **تقسم الخطة العمال إلى أربع فئات تتفاوت من حيث الرسوم ولا تقسيمات واضحة بينها**

> خطة وزارة العمل لـ«مكافحة» العمالة الأجنبية غير الشرعيّة على الأراضي اللبنانية عليها تخطّي عائقين أساسيّين في هذا السياق، هما: تمكين العمّال من دفع الرسوم المتوجّبة عليهم ليكونوا «شرعيّين»، وإلزام أصحاب العمل إعطاءهم الحقوق القانونيّة التي «يعطونها» للبنانيّين. إذ لطالما استسهل هؤلاء تشغيل العمال الأجانب هرباً من قيود قانونيّة، كالاستحصال على إجازات عمل لهم وتسجيلهم في الضمان الاجتماعي ومنحهم الحدّ الأدنى للأجور مقابل عدد محدّد من ساعات العمل. هذان العائقان يمكن «استشرافهما» من خلال الرسوم التي تفرضها الخطة على العمال للتسجيل والحصول على إجازات عمل، والغرامات على أصحاب العمل المخالفين، وأيضاً من خلال المهن المحصورة باللبنانيين والفوارق الكبيرة بين رسوم الفئتين الثانية والثالثة. وهذا ما يفتح الباب أمام إمكانية «التحايل» للتسجيل في الفئة الثالثة مثلاً والعمل في الثانية تخفيفاً من كلفة الرسوم، وتهرباً من حصرية بعض الإعمال للبنانيّين. «العزم» الذي تُبديه وزارة العمل على تطبيق خطّتها، قد لا يقترن بالواقع لأسباب متعلّقة بالقدرة الاستيعابيّة لحملات التفتيش وشموليتها لمراكز العمل كافة وفي كل المناطق.

ما هي الفئات؟

يبدي أصحاب العمل، ومعهم العمال، حيرةً تبدو «مشروعة» حيال معرفة الفئات التي تندرج أعمالهم ضمنها، وكيف سيسجّلون عمالهم ويستحصلون لهم على إجازات عمل، قبل انتهاء المهلة الممنوحة من وزارة العمل خلال أسبوع (9 تموز الجاري).

وفقاً للقرارات الملحقة بخطة الوزارة، تنقسم الفئات وفق نوع العمل إلى أربع، تتفاوت من حيث الرسوم ونوع العمل لكنّها تعود وتلتقي بتصنيفات لا هامش واضحاً بينها. الفئة الأولى مثلاً، تحدّد إذا كان الراتب الشهري يتجاوز الحد الأدنى للأجر (675 ألف ليرة) بثلاثة أضعاف (أي مليونين و 26 ألف ليرة)، وتضمّ إلى أصحاب العمل وصاحب العمل الشريك والإداريّين... بعض الأعمال التي قد يشغلها أجانب ومنها على سبيل المثال: طبّاخ، طاه، شيف، مساعد عشي، مساعد شيف، بائع، مزينة، ممرض، عاملة تزيين أظافر، مسؤول ورشة دهان. الاختلاط في نوع العمل، وشغله «تاريخياً» من غير اللبنانيين، ينسحب على الفئة الثانية، (الراتب الشهري يتجاوز ضعفي الحد الأدنى للأجر، أي مليونٌ و351 ألف ليرة، ولغاية ثلاثة أضعاف أي مليونين و25 ألفاً). هذه الفئة تضمّ مثلاً، مساعد خياط، طاهٍ، مساعدة مزيّن، مدبرة منزل، مساعد/ة مريض، عامل فني حدادة، عامل دهان موبيليا، مساعد طبّاخ، عامل حلويات، عامل خياطة، نادل/ة، عامل غسيل سجّاد، عامل تلحيم، نجّار، عامل مطبخ، عامل صيانة، ميكانيكي، عامل تلبيس صخر، أمين مستودع، عاملة توضيب، عامل استقبال وخدمة زبائن في المطعم/الشركة، بائع/ة، مساعد ممرض، دهّان موبيليا، عامل استقبال، مساعد معلّم حلويات شاميّة، معلّم معجنات، عامل نجّار موبيليا، عامل دهان، سائق فان، مساعد/ة طاه.

أما الفئة الثالثة التي يشغلها عادة معظم العمال الأجانب فيتراوح الراتب الشهري فيها بين الحدّ الأدنى للأجر ولغاية ضعفيه (أي مليون و350 ألف ليرة)، وتشمل على سبيل المثال: جِنياتي، منجّد، مورّق، حداد، حاجب، مساعد بائع، طرّاش، عامل/ة هاتف، ناطور، وكلّ عامل: صناعي، رخام، تمديد وتركيب خطوط نقل توتر عالي، توزيع مازوت، نجار باطون، خرده، طرش، مقلّع، مصارف صحيّة، تفريغ وتحميل، تركيب سقالات، تنظيف وفرز نفايات، تنظيف وغسيل سجاد، ترفيت، توصيل، صالة، طبّاخ، مساعد مريض، تنظيفات، بناء، غسيل وتشحيم، في الخدمة المنزلية، زراعي، كومي، صحيّة، باطون، حمّال، بلاط، تمديد وتركيب، محطة محروقات، تنظيفات، فرن، مقهى، كسارة، مسلخ، غسيل، نقل، كروم، ورشة، مزرعة، حفريات... وسواهم من العمال.

وتشمل الفئة الرابعة العاملات في الخدمة المنزلية غير الخاضعات لقانون العمل، اللواتي يقلّ أجرهن الشهري عن الحد الأدنى للأجور.

الأعمال المحصورة باللبنانيين

الأعمال المحصورة باللبنانيّين دون سواهم، سواء أجراء أو أصحاب عمل، يحدّدها «قرار المهن» الذي يحقّ لوزير العمل (كميل أبو سليمان) استثناء بعض الأجانب منه، في حال توافر فيهم أحد الشروط الواردة في المادة 8 من المرسوم 17561/ 1964. الاستثناءات (يُستثنى منها الفلسطينيون المولودون في لبنان) تشمل: اختصاصي أو خبير أو فني لا يمكن تأمين عمله بواسطة لبناني (على أن يثبت ذلك بواسطة إفادة من المؤسسة الوطنيّة للاستخدام، وبعد ان يقدّم طالب الأجنبي الوثائق التي تثبت أنه حاول إيجاد لبناني خلال 3 اشهر ولم يجد)، كل مدير أو ممثل لشركة أجنبية مسجلة في لبنان، كلّ مقيم في لبنان منذ الولادة، من هو من أصل لبناني أو مولود من أم لبنانية، وفي حال كانت الدولة التي ينتمي إليها الأجنبي تسمح للبنانيين بممارسة العمل أو المهنة التي يطلب الأجنبي ممارستها في لبنان.

قرار الأعمال المحصورة باللبنانيين يضمّ مهناً قد تثير اللغط بدورها. إذ تضمّ فئة الأجراء أعمالاً جرت العادة على تسليمها تحت إدارة لبناني إلى غير اللبنانيين، ومنها: بائع، أمين مستودع، خيّاط، الرتي باستثناء عامل رتي السجاد، أعمال الدهان، التمديدات الكهربائية، تركيب الزجاج، الحاجب، الحارس، السائق، النادل، الحلاق، طاهي ماكولات شرقيّة، المهن الفنيّة في جميع البناء ومشتقاته كالتبليط والتوريق وتركيب الجفصين والألومينيوم والحديد والخشب والديكور وسواه، أعمال الحدادة والتنجيد، التمريض، وسائر المهن التي يتوافر لبنانيون لإشغالها. وهنا يبدو مفهوم «توافر» اللبنانيين واسعاً. أما أصحاب العمل حصراً من اللبنانيين، فهُم أصحاب مهَن: الحلاقة، تصليح السيارات بكافة أشكاله، المهن الحرة، وسائر المهن المنظّمة بقانون يحظر ممارستها من غير اللبنانيين، أو التي تشكّل ممارستها مزاحمة أو ضرراً لأصحاب العمل اللبنانيين.

زيادات الرسوم

الرسوم التي تنوي وزارة العمل استيفاءها سترتفع وفقاً للموازنة الجديدة. وتشمل جميع العمال الأجانب، بمن فيهم السوريون الذين كانوا يكتفون بإبراز إقامتهم للعمل في لبنان. مع الإشارة إلى أنّ العامل السوري يدفع ما قيمته 25% فقط من الرسم المتوجّب عليه بموجب اتفاقية بين لبنان وسوريا. احتساب ارتفاع الرسوم وفقاً للفئات وبحسب الموازنة يبيّن زيادة كبيرة قد لا يكون باستطاعة جميع العمال دفعها، لذا قد يعمد جزء كبير منهم إلى «التحايل» على التصنيفات خصوصاً أنها «مبهمة» أساساً. الأرقام اللاحقة تتضمّن رسم الموافقة المسبقة (يرتفع رسمها أيضاً في الموازنة) والتي يدفعها العامل لمرة واحدة فقط لدى استحصاله على إجازة عمل لأول مرة، وهي تعني العمال السوريين بشكل خاص كونهم لا يستحصلون على إجازات عمل (1733 عاملاً سورياً حصلوا على إجازة قبل إقرار خطة الوزارة مطلع حزيران الماضي). إذ ترتفع الرسوم في الفئة الرابعة الأقل دخلاً من 276 ألف ليرة (من ضمنها الموافقة المسبقة التي تمنح للعامل للمرة الأولى 36 ألف ليرة) إلى 350 ألفاً. وفي الفئة الثالثة من 600 ألف ليرة (ضمنها الموافقة المسبقة بقيمة 120 ألف ليرة) إلى مليون و300 ألف بارتفاع نحو 217%، وفي الفئة الثانية من مليون و560 ألفاً إلى 3 ملايين ليرة بارتفاع نحو 192%. مقارنة الرسوم وفق الموازنة، بين الفئتين الثانية والثالثة يبيّن أن الفارق بينهما انخفض ليصبح بنحو 231% (كان قبل الموازنة 260%). زيادة الرسوم بنحو ضعفين سيجعل العمال وأصحاب العمل يسعون إلى التسجيل كعمال فئة ثالثة والعمل في الواقع ضمن الفئة الثانية، بهدف تخفيض الكلفة عليهم. لأن الفارق في كلفة الرسوم على العامل إذا احتسبناه شهرياً سيقارب الـ 94 دولاراً، وهي كلفة مرتفعة كونها تعادل 21% من قيمة الحد الأدنى للأجور.

الغرامات تتضاعف

غرامة مخالفة أحكام قانون العمل والمراسيم والقرارات المتخذة لتطبيقه، سترتفع وفقاً لموازنة 2019 (يُعمل بها بعد إقرارها في مجلس النواب) فيصبح الحد الأدنى للغرامة 750 ألفاً (بدلاً من 250 ألفاً)، وحدها الأقصى 5 ملايين ليرة (بدلاً من مليونين و500 ألف). الغرامات تحال «إلى المحاكم ذات الاختصاص، ويعاقب مرتكبها عن كل مخالفة لوحدها بالغرامة المذكورة وبالحبس من شهر إلى 3 أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين.

أما «الكسور» عن السنوات السابقة، التي لم يدفعها العمال للحصول على إجازات عمل سنويّة وهم غالباً من السوريّين فسيتمّ خفضها ليدفع العامل السوري دون غيره الكسور عن السنتين السابقتين فقط. وسيكون على السوري الذي يتسجّل للمرة الأولى على أنه عامل فئة ثالثة مثلاً دفع رسم إجازة مسبقة وإجازة عمل سنوية، أي نحو 300 ألف ليرة بعد إقرار الموازنة (قيمة 25% مما يدفعه العمال الآخرون). كما يتعيّن عليه الحصول على إقامة سنويّة من الأمن العام (ترتفع قيمتها أيضاً مع إقرار الموازنة).

أما ما يتعلق برسوم التأخير عن إنجاز الإقامة السنوية، وفقاً للموقع الإلكتروني للأمن العام اللبناني، فإنه «لا تقبل طلبات إعفاء من رسوم التأخير عن إنجاز الإقامة السنوية لأعذار غير جدية (سقط سهواً، عدم إنجاز إجازة عمل، التأخير في إنجاز اجازة العمل...). باستثناء الطلبات المتعلّقة أو العائدة لحاملي إقامات مجاملة لأولاد لبناني/ة، زوجة اللبناني وزوج اللبنانية».

تقرير

قرارات قضائية تنصف معلمي «الخاص»

رغم أن قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46 بات نافذاً منذ 21 آب 2017، رفضت مدارس خاصة كثيرة تطبيقه بكامل مندرجاته، أي مع الدرجات الست الاستثنائية، ولا سيما لمعلمي المرحلة الابتدائية. بعض هذه المدارس جاهرت بعدم تنفيذ القانون من أساسه، وحرّضت لجان الأهل على المعلمين الذين حمّلتهم مسؤولية ارتفاع الأقساط المدرسية. وضغطت باتجاه عدم تطبيق القانون في صندوق تعويضات أفراد الهيئة التعليمية، وحاربت المتقاعدين بلقمة عيشهم عبر إخضاعهم لقرار إعطاء سلفة على تعويضاتهم! ولم تتردد في ترهيب المعلمين باعتماد سياسة الصرف الجماعي وإقفال الشعب. نقابة المعلمين أشارت إلى أنها قدمت تسهيلات لتطبيق القانون تأخذ في الاعتبار هواجس بعض المؤسسات المتعثرة، إلاّ أنها لم تلقَ أي مبادرة مماثلة من أصحاب المدارس، معلنة انطلاق العد العكسي للتحرك المقبل. وناشدت النقابة رئيس مجلس إدارة صندوق التعويضات وممثل وزارة العدل تطبيق القانون ووضع حد للمماطلة والممانعة اللتين يمارسهما ممثلو المدارس في مجلس الإدارة «وهو ما دفعنا للجوء الى القضاء، ونحن في انتظار صدور الاحكام في الدعاوى المقدمة، وهي باتت قريبة».

وفي سابقة قانونية، ربحت إحدى المعلّمات في القسم الإبتدائي دعوى قدمتها ضد صندوق التعويضات، إذ صدر قرار قضائي يلزم الصندوق بدفع مستحقات المعلمة كافة، ومن ضمنها الدرجات الست وفروقات التعويض مع الفائدة. ووصف القرار، ما يسميه الصندوق «سلفة على الحساب»، بالهرطقة القانونية. كذلك أنصف القضاء معلمة أخرى رفعت دعوى ضد مدرستها التي درّست فيها 21 عاماً قبل الإستغناء عن خدماتها بحجج واهية، وصرفها تعسفياً تحت ستار أنها قدمت استقالتها شفهياً. وقد نقض القرار كل ما تقدم به المدعى عليه صاحب ومدير المدرسة، وحكم للمعلمة بكامل تعويضات السنوات السابقة وفوائدها على أساس القانون 46 الذي كان المدير يرفض تطبيقه. ويبنى على هذا القرار القضائي في أي دعوى تقدم لاحقاً، باعتبار هذا الصرف تعسفياً.

وكانت مجموعة نقابيات ونقابيون بلا قيود رصدت الدعاوى المقدمة من المعلمين، مطالبة المعلمين الآخرين بعدم التردد في رفع دعاوى قضائية للحصول على حقوقهم المشروعة المنصوص عليها في القوانين، والتيقظ في ما خص المخاطر المحتملة المحدقة بأموال الصندوق، وبالتالي بمدخراتهم. وفي هذا السياق، أوضحت المجموعة أنها تتابع الوضع مع النقابة وأصحاب الإختصاص من أجل التوصل إلى حلول استباقية تقي الجميع كارثة محققة.

(الأخبار)

حقّ الردّ

عن تلوث الهواء... أيضاً

ثروت مقلد *

نشرت «الأخبار» (22 حزيران 2019) تقريراً حول ندوة عقدها «المنتدى العاملي الوطني» حول «تلوث الهواء في بيروت». وورد في التقرير الآتي: «رغم هذه المعطيات الخطيرة، بدت التوصيات التي أعطتها مقلد، باسم وزارة البيئة، أشبه ما يكون بإعطاء حبة بنادول لمريض بالسرطان، كالتخفيف من استخدام السيارات، واقتناء نباتات لتنقية التلوث المنزلي...». لذا، يرجى توضيح ما يلي: أولاً، دعوتي إلى هذه الندوة كانت بصفتي اختصاصية في نوعية الهواء ومحاضرة في جامعة القديس يوسف، لا ممثلة لوزارة البيئة.

ثانياً، المواضيع التي تطرقت إليها حدّدت من قبل مدير المنتدى وتركزت حول ثلاثة محاور أساسية: مخاطر تلوث الهواء على الصحة، دراسات علمية تبرهن مخاطر تلوث الهواء، وتوصيات عملية محددة وممكنة التطبيق حول دور المواطن في التخفيف من التلوث. ويتبين من هذه المحاور أنها أكاديمية محض ومبنية على دراسات منشورة في مجلات علمية موثوقة. ورغم مضمون مداخلتي، يؤسفني أن تُختصر التوصيات التي قدمتها، بعبارة «حبة بنادول». إذ فُصّلت، خلال الدقائق الخمس المخصصة لي، أكثر من 24 حلّاً تعتمد عالميًا. في ما يتعلق بالهواء المحيط (ambient air)، اقترحنا التخفيف من تلوث الهواء الناجم عن قطاع النقل كونه مصدرًا أساسيًا للتلوث عبر اقتراح حلول عدة، منها اقتناء السيارات الهجينة أو الكهربائية والاستفادة من التحفيزات البيئية المتعلقة بالإعفاءات الجمركية على هذه السيارات. الحفاظ على السيارة في حالة جيدة والتحقق من ضغط الهواء في الإطارات شهريًا لتوفير استهلاك الوقود، عدم تشغيل محرك السيارة في الوضع الخامل وإطفاؤه خلال زحمة السير، تشارك السيارات للتخفيف من الإنبعاثات، وغيرها. كما تطرقت إلى وجوب عدم حرق النفايات بل إعادة تدويرها، وتجنب حرائق الغابات، توفير الطاقة عبر اللجوء إلى الطاقة المتجددة وإطفاء الأدوات الإلكترونية واستعمالها فقط عند الحاجة. فضلا عن زراعة الأشجار التي تعتبر المنقي الطبيعي للهواء وتجنب استعمال المبيدات والأسمدة الكيميائية في الزراعة وغيرها من الحلول.

أما بالنسبة للهواء الداخلي (indoor air) الذي قد تصل نسبة تلوثه إلى خمسة أضعاف الهواء المحيط بسبب المصادر المنزلية لتلوث الهواء، مثل الأدوات الخشبية ومواد الطلاء ومعطرات الهواء وبعض مواد البناء والتدخين وغيرها، فقد ركزت على أن الإنسان المعاصر يقضي حوالي 90% من حياته اليومية في بيئات مغلقة مما قد يتسبب في حدوث أمراض مرتبطة بالحساسية والجهاز التنفسي وعدم القدرة على التركيز. وتسمى هذه الأمراض بمتلازمة المباني المغلقة (sick building syndrome). لذا اقترحنا ما يلي: إقتناء نباتات محددة من خلال دراسة علمية نشرتها الوكالة الوطنية للفضاء والطيران (NASA) تساعد في الحصول على هواء صحي ونقي بشكل أكثر فعالية، واستعمال أدوات تنظيف غير سامة، واستبدال معطرات الهواء بالزيوت العطرية الأساسية، وعدم التدخين داخل المنزل تهوئته المنزل، ابقاء المنزل خالياً من الغبار، استعمال الفلاتر ومنظفات الهواء، وغيرها.

وعند فتح باب الأسئلة، وتعليقاً على أحد الأسئلة حول ما تقوم به وزارة البيئة للتخفيف من التلوث، أجبت بأن الوزارة تعمل على أمور كثيرة منها إصدار المراسيم التطبيقية لقانون حماية نوعية الهواء، ويقوم موظفوها بكشوفات ميدانية على المصانع لالزامها بتركيب فلاتر للمداخن واتباع تقنيات أقل تلويثاً. كما أن مشروع LEPAP يقدم قروضا من دون فائدة تقريباً للمؤسسات الصناعية لتنفيذ خطوات للحد من التلوث الصناعي. إضافة إلى أن الوزارة انتهت من وضع الاستراتيجية الوطنية لإدارة نوعية الهواء وأرسلتها مجلس الوزراء لإقرارها. اضافة الى التذكير بالتحفيزات البيئية المتعلقة بالإعفاءات الجمركية. وعندما سئلنا عن عملية الرصد أشرنا إلى أن وزارة البيئة قامت بتثبيت الشبكة الوطنية لرصد نوعية الهواء المحيط وتعرض مؤشر نوعية الهواء من خلال تطبيق هاتفي سيتم عرضه على محطات التلفزة ولوحات اعلانية.

تلفّت أخيراً إلى أن إنجاح الخطط البيئية يقتضي التعاون بين مختلف الإدارات الرسمية والبلديات، ولا بد من التنويه بأهمية دور المواطن ونشر الوعي والثقافة البيئية لديه. ووزارة البيئة وإن كانت معنية إلى حد كبير بالمحافظة على عناصر البيئة والرقابة والضبط وإيجاد الحلول المناسبة للحد من تلوث الهواء، إلا أنه لا بد من الإعتراف بأن الشأن البيئي يكاد أن يكون الشأن الوحيد الذي يتطلب تعاون وتضافر جهود الجميع لإنجاحه، فكيف يمكننا أن نقول «بيئة» دون أن نستذكر أهمية دور وزارة الزراعة ومصلحة الأحراش ووزارتي الصناعة والطاقة والمياه في ما يتعلق بالإنبعاثات الصادرة عن المؤسسات الصناعية ونوع المحروقات، ووزارة الداخلية والبلديات في ما يتعلق بمرتكبي المخالفات البيئية ومسألة فرز النفايات أو تدويرها. ووزارة العدل والقضاء عند تنفيذ الأحكام ومعاقبة المخالفين.

* **اختصاصية في نوعية الهواء**

مقابلة | حاوره حسين سمور

خلال فترة قصيرة، فرض باسم مرمر نفسه، رقماً صعباً، في عالم التدريب محلياً وآسيوياً. المدرب الشاب المعروف بحبه للعمل مع أندية الفئات العمرية، وفي بناء الفرق، حقق جميع البطولات الممكنة محلياً مع نادي العهد الرياضي الاول، واوصل فريقه الى نهائي منطقة غرب اسيا في كاس الاتحاد الآسيوي، حتى بات على بعد ثلاث خطوات من الفوز بالبطولة القارّية. مرمر لديه استراتيجيته الخاصة في عالم التدريب، فهو يفضّل الواقعية على حساب المجازفة وجمالية الاداء. مدرب العهد الحالي هو ايضاً من بين قلّة في لبنان، يعتمدون على اللاعبين صغار السن، والناشئين. ويفسحون لهم المجال للعب بصفوف الفريق الاول على المستويين المحلي والاسيوي. إنجازات كثيرة حققها المدرب الطموح مع العهد اخيراً بينها «الدوبليه» اي بطولتي الدوري والكاس الاخيرتين. وكذلك تعرض المدرب وفريقه لسهام الانتقاد في بعض المناسبات، بسبب الأداء المتواضع على المستطيل الأخضر، رغم الفوز. العهد اليوم في صدارة المشهد الكروي اللبناني. وهو بات علامة مضيئة، تمثل لبنان خير تمثيل على الساحة الاسيوية. وكل محب للكرة اللبنانية يتمنى ان يحقق النادي الاصفر البطولة القارية، لما يمكن ان يعطيه هذا الامر من دفع لكرة القدم اللبنانية عامة

باسم مرمر

- فرصة الفوز بكأس الاتحاد الآسيوي عالية جداً
- تفاوض لاعبين أجانب وصورة النادي ستتّضح نهاية الشهر
- الانطباع الأول حول تحضيرات المنتخب إيجابية

قاد مرمر العهد للسيطرة على البطولات المحلية (عدنان الحاج علي)

بعد أيام قليلة، تنتهي إجازة لاعبي نادي العهد التي منحهم إياها المدرب باسم مرمر، عقب تجاوز نادي الوحدات الأردني، والتأهل الى نهائي غرب آسيا. عجلة التدريبات ستعود، تحضيراً للمباراة النهائية التي سيواجه فيها العهد اللبناني، نادي الجزيرة الأردني (في 24 أيلول ذهاباً، والأول من تشرين الأول إياباً). في لقاء مع «الأخبار» يؤكد باسم مرمر أن لعب مباراة الذهاب في الأردن، والإياب في بيروت هو أمر إيجابي، على اعتبار أن العهد يستفيد في مباراة العودة من عامل الجمهور. ولا يخفي مرمر أن النهائيات لها خصوصيتها، فهي تُلعب «على التفاصيل والجزئيات، وعادة الشد العصبي يلعب دوراً مهماً في الفوز». وحول نهائي كأس الاتحاد الآسيوي، يؤكد مرمر أن من المبكر الحديث عن نهائي الغرب والشرق، فالتركيز يجب أن يكون منصباً الآن على نهائي غرب آسيا. يقول إن التدريبات ستنطلق في الـ 15 من الشهر الجاري، «في البداية، التدريبات ستكون خفيفة وتحضيرية، فالموسم كان طويلاً جداً، واللاعبون بحاجة إلى الراحة. لذلك فالانطلاقة الفعلية والجدية ستكون بين 24 و25 الشهر الجاري».

أعطى مرمر لاعبيه إجازة للراحة، ولكنه مستمر بمتابعة الفئات العمرية داخل النادي. خلال الحديث، بقي أفضل مدرب في لبنان ينظر الى اللاعبين الشباب وهم يتدربون على أرضية ملعب العهد. يؤكد مرمر في حديثه مع «الأخبار» أن كأس النخبة لن تكون أولوية، فهو لن يشارك بتشكيلته الأساسية، وسيعطي فرصة لأكبر عدد ممكن من اللاعبين الشباب.

يرى مرمر أن فرصة الفوز بكأس الاتحاد الآسيوي هذه السنة عالية جداً، ويقول، «السنة غير كل السنوات السابقة. الجميع من لاعبين وإداريين والجهاز الفني والجمهور باتوا مدركين أن هناك إمكانية للفوز. هناك ثقة كبيرة للفوز باسيا. الجمهور الكبير كان له تأثير إيجابي على الفريق». وحول إمكانية المشاركة في دوري أبطال آسيا «تشامبيونز ليغ»، رأى مرمر أنه «ليس بإمكان أي نادٍ لبناني أن يشارك في دوري الأبطال، لاعتبارات عدة، بينها الشروط، من وجود ملعب خاص للنادي واحتراف...». وفي هذا الإطار، يؤكد مرمر أن اللاعب اللبناني ليس هو المشكلة، بل الشروط والنظام العام، ويقول «فنياً اللاعب اللبناني هو الأفضل في المنطقة، وعلى صعيد الموهبة هو أفضل من اللاعب الأوروبي، والفرق هو بالعقلية. في الخارج، اللاعب يأخذ وقته، ولا يكون مطالباً بنتيجة سريعة. حتى إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة في لبنان تؤثر سلباً على اللاعب المحلي».

على مستوى اللاعبين الموجودين حالياً في النادي، لا يبدو أن شيئاً سيتغيّر في الفترة القصيرة المقبلة. جدد العهد لمدافعه السوري أحمد الصالح، كما جرت تسوية الأمور التي كانت تؤثر على العلاقة مع اللاعب محمد حيدر. يؤكد مرمر أن النادي حالياً يبحث عن مهاجم أجنبي جاهز، ويضيف «نريد أن نتفادى مرحلة التجربة. نريد لاعباً جاهزاً، وقادراً على إعطائنا نتيجة سريعة». على اعتبار أن العهد لديه استحقاقات، وموضوع البحث عن لاعب صغير وبحاجة إلى وقت للنضوج سيعود بنتائج سلبية على النادي. وفي حديثه عن تدعيم النادي، أكد مرمر أن كل ما أثير حول موضوع تفاوض العهد مع لاعبَي منتخب لبنان من باسل جرادي وجوان العمري المحترفين في الخارج هو غير صحيح. وحول حراسة المرمى، تحدث مدرب العهد عن أن ناديه بحاجة إلى ثلاثة حراس مرمى جاهزين، على اعتبار أن هناك الكثير من البطولات، وبالتالي فإن إمكانية التعاقد مع حارس بديل واردة. وبحسب مرمر، فإن صورة الفريق شبه النهائية يمكن أن تظهر نهاية الشهر الجاري.

> استراتيجية نادي العهد واضحة، وهي الاعتماد على الأكاديمية
>
> سيشرك مرمر اللاعبين الشبان في بطولة كأس النخبة
>
> النجمة والأنصار والصفاء قادرون على منافسة العهد على اللقب

وردا على سؤال حول مستقبل النادي في ظل وجود أسماء عديدة باتت متقدمة بالسنّ نسبياً، أكد مرمر أن استراتيجية العهد واضحة، وهي الاعتماد على الأكاديمية. ورأى المدرب أن كل ما يقال عن أن النادي بات لا يعتمد على أكاديميته غير صحيح. وقال إن مستقبل النادي بخير، في ظل وجود لاعبين صغار السن ومميّزين فنياً، بينهم: حسين منذر، حسين زين، خليل خميس، محمد قدوح، مهدي فحص وعلي حديد. «التشكيلة الاحتياطية تضم أسماء جيدة جداً، وفي كل سنة نشتري لاعباً أو اثنين ليس أكثر، وهذا دليل على اعتمادنا على اللاعبين الصغار».

مرمر علّق على تراجع اداء العهد الهجومي في الفترة الأخيرة، فأكد أن هذا الأمر سببه غياب الاستقرار الفني بالدرجة الأولى، على اعتبار أن العهد عانى من إصابة عدد ليس بالقليل من لاعبيه في الموسم الأخير، وهذا ما أدى الى حصول تغيير في الأسماء، وبالتالي غياب الاستقرار والانسجام في بعض الفترات. وعن اللعب الجميل أيضاً يقول مرمر، «نحن ننافس على البطولات، ونلعب تحت الضغط كوننا حامل اللقب ومتصدراً أيضاً، وهذه عوامل تؤثر على الأداء. كما أن بعض اللاعبين عادة لا يكونون بيومهم، وهذا طبيعي في كرة القدم». وفي هذه النقطة، يستطرد مرمر ويقول، «في المباريات الخارجية قدمنا كرة قدم جميلة، وفي إحدى المباريات طالبت اللاعبين بتقديم أداء جيد، وانتهت المباراة بالتعادل، رغم أننا خلقنا العديد من الفرص للتسجيل». النقطة الأخيرة ربما تفسر لماذا يعتمد مرمر على الواقعية. ويعطي المدرب مثالاً آخر على مباراة العهد والوحدات الأخيرة، فيقول «مباراة الوحدات يمكن أن نقسمها الى قسمين، قبل إصابة هيثم فاعور، وبعد إصابته. مع هيثم كان نقل الطابة يتم بصورة أفضل، وبعد إصابته تشنّج الفريق، فتغيرت طريقة لعبنا، وطريقة إدارة المباراة. هذه المباريات تلعب على الجزئيات».

أفضل مدرب في لبنان يبدو أيضاً متنبهاً لطريقة عمل الأندية الأخرى، فيقول إنه ليس صحيحاً القول إن البطولة المحلية باتت نزهة بالنسبة إلى العهد. «النجمة والأنصار دائماً قادران على المنافسة. الصفاء أيضاً مع الألماني روبرت جاسبرت قادر على أن ينافس في الموسم المقبل. جاسبرت يعطي دفعاً». ويتابع مرمر «البطولة في لبنان ليست سهلة، عانينا في بعض الأحيان مع أندية متواضعة فنياً، وهذا مرده الى عقلية اللاعب اللبناني، ودخوله لبعض المباريات بدون تركيز، أو باستخفاف بالخصم، فتكون النتيجة سلبية».

وفي إجابة عن سؤال عن رغبته بترك تدريب الفريق الأول للعهد، قال مرمر، «كانت الفكرة واردة وقلت هذا صراحة. لو لم تناهل الى نهائي منطقة غرب آسيا كنت ساستقيل، على اعتبار أني لم أكن قد حققت أي تقدم عن السنة الماضية، ولكن فزنا وتأهّلنا، كان هذا تحدّياً بالنسبة إليّ. حققت الدوري والكأس، والتحدي هو آسيا. الهدف الأساسي هو أن أتقدم وأصل بالنادي الى أماكن أعلى وأفضل».

تحضيرات منتخب لبنان لكرة القدم تحت قيادة المدرب الروماني الجديد ليفيو تشيوبوتاريو، أخذت حيزاً من الحديث أيضاً مع أفضل مدرب في لبنان. ورأى مرمر أن الانطباع الأول حول تحضيرات المنتخب إيجابية. «جلسنا معه وكان إيجابياً. قال إن اللاعبين بحاجة الى الراحة بعد الموسم الطويل والمشاركات الخارجية. سأل أسئلة عامة عن لاعبي العهد المستدعين الى المنتخب، وكان هناك إيجابية كبيرة»، يختم مدرب نادي العهد باسم مرمر حديثه مع «الأخبار».

سبوت لايت

اللاعب المحترف «مش أبو ليرة»

علي غسان حيدر

«أبو ليرة»، مصطلح باتت تطلقه معظم الجماهير على أيّ لاعب يغادر فريقاً باتجاه فريق آخر يقدم له شروطاً مالية أفضل. المصطلح بحد ذاته لبناني، لكنه موجود من حيث المبدأ ومتعارف عليه، في العديد من البلدان تحت تسميات مختلفة. في بريطانيا وبعض البلدان الأوروبية، يصف جمهور نادٍ معيّن اللاعب الذي يغادر فريقهم إلى فريق آخر بـ«mercenary»، أي الـ«مرتزق»، وفي إسبانيا يعطى هذا اللاعب لقب الـ«pesetero»، أي الذي يعطي أولوية للمال. وفي حال انتقاله من فريق إلى غريمه اللدود، يبدع المشجعون بمصطلحات أقل ما يقال أنها «قاسية»، للتصويب على اللاعب الذي كان معشوقهم الأول في الماضي القريب.

لويس فيغو، ماريو غوتزه، لويس إنريكي، رونالدو نازاريو، أندريا بيرلو، روبين فان بيرسي، وغيرهم الكثير من اللاعبين عانوا جراء انتقالهم من نادٍ إلى آخر، من هتافات وتسميات مؤذية، كالجرذ والخائن والعار وغيرها...

> وضع كرة القدم خاصة والرياضة عامة أيه إلى الانهيار إن استمرّ على ما هو عليه

كرة القدم تغيرت، وقوانينها تطورت. باتت صناعة حقيقية، ومهنةً كسائر المهن، حتى في لبنان. الجميع اليوم يشاهد اللاعبين المحترفين، فاللعبة بالنسبة إليهم مصدر لكسب العيش، وغالباً هي المصدر الوحيد، أقله في بداية المسيرة الكروية.

في لبنان صوّب أخيراً بعض الجمهور على لاعب النجمة السابق، والأنصار الحالي حسن معتوق. انتقل أفضل لاعب في لبنان من «النبيذي» إلى «الأخضر»، مقابل عقد مالي كبير طالب به (العقد ليس كبيراً على معتوق، بل هو غير مألوف في لبنان ليس أكثر)، فوصفه البعض بـ«الخائن» و«أبو ليرة»، وغيرهما من الأوصاف غير اللائقة. بحق لاعب طلب عقداً وحصل عليه، وهو أصلاً أفضل لاعب في لبنان. بحسب العديد من المراقبين، فإنه بالنظر إلى حال البلد الحساس، وإلى وضع كرة القدم خاصة، والرياضة عامة، الآيل إلى الانهيار إن استمر على ما هو عليه، آخر ما يجب أن يفعله الجمهور هو لوم اللاعب الذي يبحث عن مصلحته المادية، خلال حياته المهنية التي لن تتعدى 15 سنة في حدٍّ أقصى، إن خلت من الإصابات والمشاكل. وانطلاقاً من المبدأ ذاته، وعلى الرغم من ارتفاع عقود نجوم الدوري اللبناني، إلا أن المقارنة غير جائزة مع الدول واللاعبين الأوروبيين، وحتى اللاعبين في بعض دول المنطقة. هناك اللاعب يأخذ حقه من البداية وحتى النهاية، كذلك فإن الدولة تؤمن للاعبين فرصاً وظروفاً حياتية جيدة، وأغلب هؤلاء اللاعبين تكون لديهم وظائف مؤمنة، سواء بالتدريب أو غيرها عند انتهاء مسيرتهم، لأن عجلة الحياة تسير طبيعياً.

يتكلم البعض عن «حب النادي» و«حب القميص»، وغيرهما من العبارات التي باتت مجرد شعارات في زمن الاحتراف، فأين يصرف اللاعب اللبناني «حب القميص» بعد انتهاء مسيرته، في بلد أقل ما يقال عنه أنه «على حافة الانهيار»، وهو قد رأى نجوماً سابقين يصارعون الحياة من أجل لقمة عيشهم. محمد حيدر ليس «أبو ليرة» بانتقاله إلى العهد، ولا مهدي خليل ولا ربيع عطايا، ولا حتى حسن معتوق بانتقاله إلى الأنصار. هم لاعبون محترفون يسعون إلى تحسين حياتهم من خلال الشيء الوحيد الذين يجيدونه، وهو كرة القدم.

ما يجب أن يُصوَّب عليه في لبنان، بحسب العديد من المراقبين، هو النظام العام، أو إذا صحّ التعبير «السلطة»، فالمشاكل التي يعانيها البلد لا تعد ولا تحصى، والرياضة واحد من القطاعات التي تعاني ما تعانيه من التراجع والإهمال، وبالتالي اللاعب الذي يستحق عقداً كبيراً لا يجب التصويب عليه، فاللعبة والنظام بحاجة إلى التقويم، لا اللاعب الذي لا يعمَّر طويلًا على المستطيل الأخضر.

تعرض معتوق لانتقادات كثيرة بسبب انتقاله إلى الأنصار (عدنان الحاج علي)

اخبار محلية

الطائرة الشاطئية: لقب الرجال لابي شديد وقزي

أحرز إيلي أبي شديد وجو قزي لقب الرجال، وميرا عدرا وآيا ماريا مطر لقب السيدات، لبطولة لبنان للكرة الطائرة الشاطئية لعام 2019، التي نظمها الاتحاد اللبناني على الملاعب الرملية لنادي «بي في أس» (البترون)، وعلى الملاعب الرملية المستحدثة في بلدة فاريا. وأقيمت النهائيات في فاريا، بحضور شخصيات رسمية، وحشد من الجمهور. وفي تفاصيل النهائي، أحرز إيلي أبي شديد وجو قزي لقب الرجال بفوزهما على نادر فارس وشفيق صليبا بمجموعتين لصفر (21-18) (21-15) بعد سيطرة واضحة من الفريق الفائز، وخاصة في المجموعة الثانية. وفي مباراة تحديد المركزين الثالث والرابع، فاز كريم السعيد وإبراهيم حداد على بول بو عقل وجو شهوان بمجموعتين لواحدة (21-15)، (13-21)، (15-12).

وسيمثّل الثنائي أبي شديد ـ قزي، والثنائي فارس ـ صليبا لبنان في بطولة غرب آسيا التي ستقام على الملاعب الرملية لـ«ناجي بيتش» في الشمال في 1 و2 و3 آب المقبل والتي سينظمها الاتحاد اللبناني للكرة الطائرة.

وفي فئة السيدات، أحرزت ميرا عدرا وآيا ماريا مطر اللقب بفوزهما على زينة الرواس كرم وأنجيلا سعد بمجموعتين لصفر (21-11)، (21-14) في لقاء سيطر عليه الفريق الفائز منذ بدايته حتى نهايته. واحتلت ميرفت حمزة وميرنا شيخو المركز الثالث بفوزهما على لين موسى وتيا موسى بمجموعتين لصفر (21-9)، (21-8) في مباراة كانت الأفضلية فيها للثنائي حمزة ـ شيخو. قاد المباريات الحكمان الدوليان شبل ضرغام وجوني اللقيس، والحكام الاتحاديون: جويل القوبا وسعيد كبريانوس ومجد ضرغام.

البرج يتعاقد مع مرقباوي

أعلن نادي البرج الرياضي لكرة القدم تعاقده مع اللاعب محمد مرقباوي. ولعب مرقباوي سابقاً لناديي النجمة والإخاء الأهلي عاليه. وتعتبر هذه الصفقة الـ 12 لنادي البرج هذا الموسم، بعد تعاقده مع كل من: حمزة عبود، علي كركي، وليد إسماعيل، الحارس محمد سنتينا، حسين

العوطة، محمد جعفر، محمد القاسم، إبراهيم بو حمدان، عبد الفتاح عاشور، الحارس عفيف زريق ومحمد جواد أبو خليل.

ويخوض البرج مباراتين وديتين تحضيريتين، بمواجهة الإخاء الأهلي عاليه الثلاثاء المقبل، والعهد بطل لبنان يوم السبت.

مونديال السيدات

الولايات المتحدة تتوج بنجمتها الرابعة

توجت أميركا بلقبها الرابع في تاريخها (فرانك فيف ـ أف ب)

احتفظ المنتخب الأميركي بلقبه بطلا للعالم بفوزه على نظيره الهولندي (2-0) على ملعب «غروباما» في ليون في المباراة النهائية للنسخة الثامنة من كأس العالم للسيدات في كرة القدم 2019 في فرنسا.

وسجلت ميغان رابينو (61 من ركلة جزاء) وروز لافيل (69) هدفي الولايات المتحدة التي توجت بلقبها الرابع في تاريخها بعد 1991 و1999 و2015، فيما فشلت الهولنديات في أول مباراة نهائية في ثاني مشاركة لهن في العرس العالمي.

وهي المرة الثالثة توالينا والخامسة منذ انطلاق مونديال السيدات التي تبلغ فيها الولايات المتحدة النهائي حيث حلت وصيفة عام 2011. وهو اللقب الثامن الكبير للولايات المتحدة بعد رباعية الألعاب الأولمبية أعوام 1996 و2004 و2008 و2012.

والفوز على هولندا هو السابع توالينا للولايات المتحدة في النسخة الحالية، بعد ثلاثة انتصارات في دور المجموعات على تايلاند وتشيلي والسويد في المجموعة السادسة، وعلى اسبانيا (2-1) في ثمن النهائي، وفرنسا المضيفة بالنتيجة ذاتها في ربع النهائي، وإنكلترا (2-1) أيضاً في نصف النهائي. وانفردت الولايات المتحدة بالرقم القياسي في عدد المباريات التي لم تهزم فيها في النهائيات، رافعةً رصيدها إلى 17 مباراة دون خسارة، ففضت الشراكة مع ألمانيا التي حققت الرقم بين عامي 2003 و2007، كما عززت الولايات المتحدة رقمها القياسي في عدد الانتصارات المتتالية برفعه إلى 12 فوزاً بفارق فوزين عن إنجاز النروج بين عامي 1995 و1999.

في المقابل، خاضت هولندا بطلة كأس أوروبا قبل عامين المباراة النهائية للعرس العالمي للمرة الأولى في تاريخها، وفي ثاني مشاركة فقط في النهائيات بعد الأولى في النسخة الماضية عندما بلغت ثمن النهائي، ومنيت هولندا، بطلة أوروبا عام 2017، بإشراف المدربة سارينا فيغمان بخسارتها الأولى بعد 12 فوزاً متتالياً في البطولات الكبيرة، وتوقفت غلتها التهديفية عند 23 هدفاً في مباراتها العشر الأخيرة وارتفع عدد الأهداف التي دخلت مرماها إلى خمسة.

سيطرة اميركية

عادت النجمة رابينو إلى التشكيلة الأميركية بعد غيابها عن الدور نصف النهائي أمام إنكلترا بسبب الإصابة في الفخذ، وحملت شارة القائدة.

وكذلك عادت نجمة برشلونة الإسباني ليكي مارتنز إلى صفوف هولندا بعد تعافيها من إصابة في أصبع القدم منعتها من خوض الشوط الثاني في نصف النهائي ضد السويد. وكانت الولايات المتحدة صاحبة الأفضلية منذ بداية المباراة وضغطت بشكل كبير على مرمى الهولنديات، اللاتي اكتفين بالهجمات المرتدة لكن من دون خطورة على المرمين طيلة الدقائق الـ 23 الأولى. وخرجت حارسة مرمى الولايات المتحدة أليسا نايهير من عرينها في توقيت مناسب لإبعاد انفراد ليندبيرغشتاين (24).

> هو اللقب الثامن الكبير للولايات المتحدة بعد رباعية الالعاب الاولمبية

وحذت حذوها حارسة مرمى هولندا ساري فان فينيندال بإبعادها من باب المرمى تسديدة قوية لجولي إيرتز من مسافة قريبة، إثر دربكة بعد ركلة ركنية قبل ان تشتتها زميلاتها (27). وتابعت الحارسة الهولندية تألقها بإبعادها رأسية سامانثا ميويس إثر تمريرة عرضية من رابينو (38)، وحرم القائم الأيمن الولايات المتحدة من افتتاح التسجيل برده كرة اليكس مورغان من مسافة قريبة، إثر تمريرة عرضية لرابينو من الجهة اليسرى (39)، ثم ابعدت فينيندال تسديدة قوية لمورغان من خارج المنطقة إلى ركنية (40).

ولجأت الحكمة الفرنسية ستيفاني فرابار الى تقنية المساعدة بالفيديو للتأكد من خطأ ارتكبته المدافعة ستيفان فان در غراغت ضد مورغان داخل المنطقة، فاحتسبت ركلة جزاء للأميركيات (60) فانبرت لها رابينو مفتتحة التسجيل (61).

وهو الهدف السادس لرابينو في البطولة فلحقت بمواطنتها مورغان والإنكليزية الين وايت الى صدارة لائحة الهدافين. وهو الهدف الدولي الـ50 لرابينو في 158 مباراة مع الولايات المتحدة.

وعززت الولايات المتحدة تقدمها عبر روز لافيل بمجهود فردي رائع أنهته بتسديدة قوية من داخل المنطقة (69). وأهدرت مورغان فرصتين للتعزيز إثر تمريرتين من رابينو وانفراد بالحارسة فينيندال التي أنقذت الموقف (70 و72).

وتابعت فينيندال تألقها وقطعت انفراد كريستال دان من مسافة قريبة بعد مجهود فردي رائع داخل المنطقة (75). وكان أول رد فعل لهولندا في الشوط الثاني تسديدة قوية لبيرينشتاين بين يدي الحارسة نايهير (76)، ثم ركلة حرة مباشرة قوية بيمنى شريدا سبستيه بجوار القائم الأيمن (80)، لتنتهي المباراة لصالح الأميركيات.

كالشيو

«ناقوس الخطر» يقرع في باليرمو

مشاكل عصبية عصفت بنادي باليرمو الإيطالي أخيراً. النادي شكّل محطّة للعديد من اللاعبين المميّزين، كلوكا تووني، فابريزيو ميكولي، إدينسون كافاني وباولو ديبالا. دُفن في طيّات الدرجات الدنيا من الدوري الإيطالي. بسبب سوء الإدارة وما ترتب عنها من عجزٍ في الميزانية العامة، لواجه النادي الـ «صقلي» خطر الهبوط إلى الدرجة الرابعة. بعد مرور موسمين على سقوطه من الدرجة الأولى الإيطالية

حسين فحص

رغم عدم منافسته الجدية على لقب الكالشيو، شكّل نادي باليرمو أحد معالم الدوري الإيطالي لكرة القدم. عام 2002، كان باليرمو يلعب في الدرجة الثانية عندما استحوذ على ملكيته ماوريتسيو زامبريني. موسمٌ واحد تحت قيادة المالك الجديد كان كفيلاً بإعادة النادي الوردي إلى دوري الأضواء، بعد أكثر من ثلاثين عاماً من الانتظار. في السنوات الأولى لزامبريني، اعتاد باليرمو على إنهاء الدوري في النصف الأول من جدول الترتيب العام. إنجازاً نوعية حقّقت في عصر المالك الإيطالي، تمثلت بالمشاركة في كأس الاتحاد الأوروبي عدة مرات، إضافة إلى الوصول إلى نهائي كأس إيطاليا موسم 2010-2011، قبل أن يخسر أمام إنتر ميلانو بنتيجة (3-1). مواهب وإعدة ضمّها باليرمو مع زامبريني، بشّرت بمستقبل مشرق للكتيبة الإيطالية. لاعبون مثل الأورغوايانيين إدينسون كافاني، والثنائي الأرجنتيني باولو ديبالا وخافيير باستوري شكلوا القوام المستقبلي لباليرمو كونهم انضموا إلى النادي في بداية مسيرتهم الكروية، غير أنّ سياسة بيع المواهب الواعدة، للحصول على المال حالت دون بروز النادي الوردي كقوة ضاربة في إيطاليا، فسقط ضحيةً لسوء الإدارة. عام 2013، هبط باليرمو إلى الدرجة الثانية، لكنه عاد إلى دوري الأضواء في الموسم التالي، ثم أفلت من الهبوط في 2015، ليهبط مجدداً عام 2016 بعد موسم غريب تعاقد فيه النادي مع سبعة مدربين مختلفين، من بينهم مدربان توليا المسؤولية مرتين. من هنا، بدأ مسلسل الانهيار.

بعد هبوط باليرمو من دوري الدرجة الأولى، احتل النادي المركز الثالث في دوري الدرجة الثانية ليضمن مكاناً للخوض مواجهات فاصلة تؤهل للصعود إلى دوري الأضواء من جديد، غير أن لجنة تابعة للاتحاد الإيطالي لكرة القدم اصدرت حكمها بأن يحتل باليرمو المركز الأخير بين 19 فريقاً، وقضت بهبوطه إلى دوري الدرجة الثالثة. بررت اللجنة قرارها في بيان قالت فيه، «عوقب النادي بسبب سلسلة من المخالفات الإدارية ارتكبها بعض المديرين السابقين». عجز باليرمو عن احتواء فشل الإدارة، والحؤول دون خروج فسادها الى وسائل الإعلام، فحلّت الكارثة. في ظل ذلك، ارتأى زامبريني التخلي عن مسؤوليته في نادي باليرمو، بعد باع ماوريتسيو زامبريني النادي إلى مجموعة «سبورت كابيتال» البريطانية، بسعر رمزي قدره عشرة يورو في كانون الأول/ ديسمبر الماضي. بعد ذلك بثلاثة أشهر، تم نقل الملكية إلى دانييلا دي أنجيلي ورينو فوسكي، وهما من أصدقاء زامبريني، ثم الاستحواذ على النادي للمرة الثالثة من جانب مجموعة «أركوس» الإيطالية.

سوء الإدارة يهدد بنهاية نحو 120 عاماً من تاريخ باليرمو

رغم تغيير الملكية، استمرت المشاكل داخل إدارة النادي، ما هدد بنهاية ما يقارب الـ 120 عاماً من تاريخ باليرمو في الكرة الإيطالية. مع عدم تقديم النادي الوردي، لطعن بالاتهامات الموجهة ضده، أكّدت اللجنة المسؤولة عن ملف باليرمو في الاتحاد الإيطالي لكرة القدم، عدم إمكانية تسجيل النادي في أي منافسة من منافسات الدوري الإيطالي، إذا ما استمر الوضع على حاله. في ظل الضبابية الحاصلة، والغموض الكبير إزاء سوء إدارة الملاك الجدد، قد يتوجّب على نادي باليرمو إعادة تأسيس نفسه والبدء من جديد من دوري الدرجة الرابعة، كما حصل مع نادي بارما عام 2015.

أخيراً، كثرت الشائعات حول رغبة رئيس نادي سامبدوريا ماسيمو فيريرو في شراء جزء من أسهم نادي باليرمو. قشة أخيرة يتمسك بها محبو الفريق وأنصاره، قد تعيد التوازن للنادي الوردي من جديد. الأسابيع المقبلة ستظهر كل شيء، فإما العودة إلى الأضواء، أو الهبوط إلى ظلمات الدرجات السفلى، وربما أكثر من ذلك.

كاس امم افريقيا

تونس تبحث عن ردّ فعل أمام غانا

تحضيرات منتخب تونس تبدو جيدة (فضل سنا ـ أف ب)

يبحث منتخب تونس عن ردّ فعل لتعويض الأداء المتواضع الذي قدمه في دور المجموعات، عندما يلاقي غانا في ثمن نهائي كاس الأمم الإفريقية في كرة القدم (الليلة الساعة 22:00 بتوقيت بيروت). وقال لاعب الفريق طه ياسين الخنيسي: «صحيح لم نقدم النتائج التي تتوقعها تونس»، معتبراً أن نسور قرطاج جعلوا من التأهل «صعباً على أنفسنا». وأضاف «بطبيعة الحال سيكون ثمة رد فعل، وإن شاء الله يكون رد فعل كبيراً، ونظهر الوجه الحقيقي للمنتخب» الذي يحتل المركز الثاني على صعيد القارة بعد السنغال، في تصنيف الاتحاد الدولي للعبة (فيفا).

وتابع مهاجم فريق الترجي، «قدمنا مباريات لم تكن كما يجب، لكن الأهم كان التأهل»، معتبراً أن مواجهة غانا التي تصدرت المجموعة السادسة على حساب الكاميرون حاملة اللقب وبنين وغينيا بيساو ستكون «صعبة. اللاعبون كلهم يشعرون بذلك ويريدون القيام بردة فعل». وأمل تقديم «وجه جديد للمنتخب».

من جهته، أكد المدرب الآن جيريس ان نسور قرطاج المتوّجين باللقب مرة وحيدة عام 2004 على أرضهم، يتحضّرون للمراحل الإقصائية بطريقة مغايرة، «ندخل في مرحلة الإقصاء المباشر، ثمن النهائي، مقاربة المباراة معدلة لأننا نعرف أنّه بنتيجة هذه المباراة ثمة فريق سيستمر وآخر لا».

وتحدث المدرب المخضرم عن رغبته في تفادي مفاجآت كتلك التي سجلت حتى الآن في ثمن النهائي، أي خروج المغرب أمام بنين (بركلات الترجيح 4-1 بعد التعادل 1-1 الجمعة)، وإقصاء مصر المضيفة على يد جنوب إفريقيا (صفر-1) السبت، وحتى خروج حاملة اللقب الكاميرون على يد نيجيريا (2-3)، على رغم أن المباراة الأخيرة جمعت بين قطبين كبيرين على الصعيد القاري، على عكس مباراتي المغرب ومصر اللتين تواجه فيهما مرشحان للقب، مع منتخبين متواضعين نسبياً.

وأوضح، «من البديهي أن بداية الدور ثمن النهائي حملت مفاجآت. كنا نعتقد أن نتيجتي مباراتي المغرب مع بنين ومصر مع جنوب إفريقيا ستكونان منعكستين»، مضيفاً، «ثمة ثلاثة منتخبات كبيرة اختفت من أمم إفريقيا، ولا نعرف ماذا سيحصل في المباريات المقبلة». وتابع، «كنا نعتقد أن الفرق الأقوى ستفرض أفضليتها».

وطمأن المدرب الذي يقود للمرة الخامسة منتخباً في بطولة إفريقيا، الى أن تشكيلته لا تعاني من أي مشاكل على صعيد الإصابات، مؤكداً أن وهبي الخزري وأيمن بن محمد تعافيا من بعض الآلام التي شعرا بها. وأبدى جيريس ثقته بلاعبيه، «في فهم ما حصل في المباريات الأولى لتصحيح الأمور الواجب العمل عليها. ثمة إدراك عام لذلك وهذا من المباراة الأولى، وسيكون ثمة حاجة إضافية إليه في مواجهة منافس جيد ومتناغم جداً في مختلف الخطوط. فريق يتحرك بشكل دائم».

استراحة

كلمات متقاطعة 3202

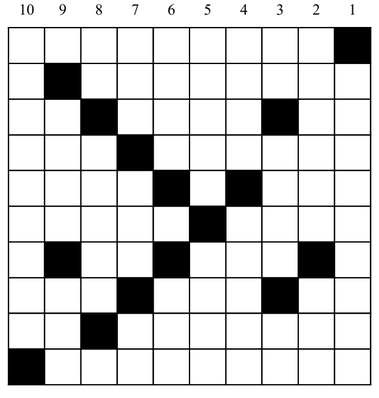

أفقيا

1- شاعر وكاتب وصحفي لبناني راحل ألف قصيدة هذه ليلتي التي غنتها أم كلثوم ولحنها محمد عبد الوهاب عام 1968 وتُعتبر من أشهر أغانيها – 2- نُصب صخري جبّار في مصر لصنم فرعوني هائل – 3- الحَ عليه في الطلب – مرتفع ومشرف – بيت العنكبوت – 4- سقوط المملكة واندثارها – كرة صغيرة مستديرة من زجاج يلعب بها الصبيان – 5- تراب أو رمل وكلس يُجبل بالماء ويُطلى به – خلاف عقاب – 6- عاصمة أوروبية – البضائع المشحونة – 7- أحرف متشابهة – اتصل اليه بقرابة – 8- ندى الصباح – نقد انكليزي – أعطى بدون مقابل – 9- مضيق في الأطلسي بين كوبا وجزيرة في المكسيك – هدم الحائط – 10- رئيس جمهورية لبناني راحل

عمودياً

1- محيط يفصل أوروبا وأفريقيا عن أميركا – 2- بلدة لبنانية في البقاع الغربي – عتاب – 3- متشابهان – نسبةً الى مواطن من بلد أسيوي – حرف نصب – 4- عائلة شاعر غنائي مصري راحل لقّبَ بشاعر الشباب أصيب بحالة إكتئاب شديدة بعد رحيل ملهمته الأساسية أم كلثوم – دولة آسيوية – 5- زَهْر الرمّان – ينتْف الشَعر أو يأخذ الغرض منك عنوّة – 6- مرتفع الصوت – أحد أبناء نوح – 7- سطح بيت بالأجنبية – أحدث شقاً وشرخاً في الحائط أو كسر حرف السيف – رجل ضعيف – 8- أشار – عائلة ضابط بحري فرنسي راحل عالم بالمحيطات والبحار إشتهر بسفينته كالبيسو – 9- موضع هبوط مياه النهر – سكن واستوطن – 10- من أشهر المواقع الأثرية اللبنانية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فورموزا – دا – 2- ود – يوبيل – 3- اوساكا – ورم – 4- دريد لحام – 5- شدا – يال – رت – 6- هي – التبر – 7- فلة – أبكم – 8- بعيد – بركار – 9- باماكو – را – 10- مقت – الكميّت

عمودياً

1- فؤاد شهاب – 2- وردي – عبق – 3- روسيا – فيات – 4- مداد – الدم – 5- كليلة – 11 – 6- زيّاحات – بَكل – 7- او – الباروك – 8- بوم – ربك – 9- دير – كاري – 10- المستعمرات

sudoku 3202

8		2	1		4	6		3
		7						1
	4		7		6			
	6		5			2		
	2	9			3			7
5				4	9		8	
	5					1		2
		3		9				8
7						9	6	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3201

2	8	3	6	9	4	7	1	5
1	5	7	8	3	2	6	4	9
6	4	9	1	7	5	3	2	8
9	7	8	3	4	1	2	5	6
5	6	2	7	8	9	4	3	1
4	3	1	2	5	6	8	9	7
7	2	5	4	1	8	9	6	3
3	9	6	5	2	7	1	8	4
8	1	4	9	6	3	5	7	2

مشاهير 3202

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة مصرية كانت عارضة أزياء، هي إبنة أخت الفنانة والراقصة المصرية تحية كاريوكا. لها العديد من الأفلام السينمائية والمسلسلات التلفزيونية المعروفة

5+6+2+4=11+1+4 = الشجاع والمقدام ■ 7+8+3+10 = فرس ■ 9+1 = مقياس مساحة

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **ايفان بافلوف**

حول العالم

ديفيس رسمياً الى ليكرز

أعلن لوس أنجليس ليكرز رسمياً تعاقده مع أنتوني ديفيس، في اليوم الأول من فترة انتقالات اللاعبين المتحررين من عقودهم، على أمل أن يسهم مع ليبرون جيمس في إعادة الفريق إلى مكانته التاريخية كأثاني أعظم أندية دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين. ورأى المدير العام للنادي روب بيلينكا أن «أنتوني ديفيس هو من دون شك أكثر اللاعبين الشبان المتكاملين هيمنة في يومنا هذا من الدوري الأميركي للمحترفين»، معتبراً أن «أنتوني يمثل كل شيء ندافع عنه، بالتزامه الثابت بالتميّز كشخص ورياضي على السواء». وتابع، «هذه هي لحظة تاريخية لمؤسسة ليكرز، ولا يمكن أن نكون أكثر فخراً بالحصول عليه». كما أعلن ليكرز، الفائز بلقب الدوري 16

مرة لكن آخرها يعود الى 2010، عن عدة تعاقدات أخرى، بينها ديماركوس كازنس، داني غرين وكوين كوك.

ويشكل كازنس الذي خاض مباراة "أول ستارز" أربع مرات، إضافة مهمة جداً لليكرز بفضل خبرته، إذ خاض 565 مباراة في الدوري بألوان ساكرامنتو كينغز، ونيو أورليانز بيليكانز وغولدن ستايت ووريرز وصيف بطل الموسم الماضي.

بوغبا ضمن تشكيلة يونايتد

تضمنت تشكيلة مانشستر يونايتد الإنكليزية لجولته التحضيرية استعداداً لانطلاق الموسم الكروي، اسم النجم الدولي الفرنسي بول بوغبا، رغم الحديث عن رغبته في ترك «الشياطين الحمر». وذكرت تقارير سابقة أن بوغبا قد يرفض الانضمام الى الفريق في تحضيراته للموسم المقبل، بعدما أعرب عن رغبته في الرحيل عن «أولد ترافورد»، وسط اهتمام جدي من فريقه السابق يوفنتوس الإيطالي وريال مدريد الإسباني بالحصول على خدماته.

وغاب بوغبا عن الحصص التمرينية التي خاضها الفريق هذا الأسبوع، لكن بإذن من مدربه النروجي أولي غونار سولسكاير. والتحق بطل العالم بالتمارين الأحد، ثم ورد اسمه في التشكيلة التي أعلنها يونايتد على موقعه الرسمي للمشاركة في جولته التحضيرية التي تبدأ في أستراليا قبل الانتقال الى سنغافورة والصين.

وعانى بوغبا منذ عودته الى يونايتد من يوفنتوس في 2016، بسبب علاقته المتوترة مع المدرب السابق البرتغالي جوزيه مورينيو الذي ترك الفريق في كانون الأول/أكتوبر الماضي بسبب النتائج التي تحسنت كثيراً في الأشهر الأولى مع سولسكاير، قبل أن تدهور مجدداً في الأشهر الأخيرة من الموسم، ما تسبّب في تراجع «الشياطين الحمر» الى المركز السادس وغيابهم عن دوري أبطال أوروبا مجدداً.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر الحسوتك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كوتشوك ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 ـ 01/666314، 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

ضريح انطون سعادة (هيثم الموسوي)

عن عمّي شفيق في ذكرى استشهاد سعاده

حبيب الشرتوني

بناءً على رغبة الأمين لبيب ناصيف* الواردة على موقع جريدة «البناء» بتاريخ 25 أيلول 2017، ومفادها أن أرسل إليه - كونه أحد أبرز المؤقتين للتاريخ الحزبي - ما يغني السيرة الحزبية كما الشخصية لعمّي شفيق، سائلاً إن كنت أملكُ أية معلومات عنه، وبعد أن هممتُ في تدوين القليل مما عرفته عن عمّي شفيق أو عن الحزب من خلاله - ليس إلاّ بسبب قلّة كلامه تماماً كأبي وبقية أعمامي - صادفتني ظروفٌ معيقة طال أمدها حتى مطلع صيف 2019، حيث عدتُ إلى مسوّدتي لأحقق تلك الرغبة التي قد تنتابُ الكثيرين من القوميين ومن أصدقاء الحزب المهتمّين بتاريخه، وعليه أفيدُكم بالتالي:

انتمى عمّي شفيق حبيب الشرتوني إلى «الحزب الشيوعي اللبناني» بعيد تأسيسه في عام 1924 ببضع سنوات، وكان في مطلع العشرينيات من العمر إذ توفي عن 74 عاماً خلال اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982 أي أنه ولد في 1908، فالتقى بعض مسؤوليه في مناسبات حزبية ومنهم فرج الله الحلو وخالد بكداش وأرتين مادويان، كما استطاع أن يستقطب ثمانين عضواً انتموا في شرتون وحدها كما روى لي بعضهم، لكنّه لم يمكث أكثر من سنتين في الحزب الشيوعي بعد أن توظّف كتحرّ في العدلية وأفيدَ من أحد المخبرين عن وجود أستاذ في الجامعة الأميركية يسعى بأفكاره الغريبة لإذلية البلاد، فالتقاهُ بطريقةٍ أوحى له من خلالها أنها صدفة وتعرّف فيها إلى أنطون سعاده مدرّس اللغة الألمانية.

جلس إلى جانبه على أحد المقاعد الخشبية ورواح يساله بعض الأسئلة من باب المسايرة والاستيضاح، فأعجب بتلك الأفكار وطلب منه موعداً ثانياً ووافق سعاده على الموعد.

أحضرَ في ذهنه مجموعة أسئلة كي لا يدوّنها على ورقة ليتلوها تلاوةً أمام المحبب، وما إن التقاه بادره سعاده قائلاً: تريدُ أن تسألني كذا وكذا، فارتبك عمّي قليلاً وكانَ الآخر يقرأ أفكاره، لكن الأستاذ أكملَ: لا بأس سوف أجيبك على أسئلتك، وفعلاً طالت الجلسة وأجابه مليّاً على ما انتاب ذهنه من حيرة وتساؤلات، وعندها أيقنَ عمّي أنه يجلسُ أمام زعيم يكلّ ما تحملهُ الصفةُ من معانٍ. بات يتلهّفُ للقائه كلما انتهى من دوام الوظيفة ما جعلَ تلك اللقاءات شبه يومية بين عامي 1933 تاريخ انتماء عمّي إلى الحزب القومي و1939 تاريخ اغتراب الزعيم القسري إلى أميركا الجنوبية. فكان من بين المجموعة الثانية والقليلة العدد التي اقسمت اليمين للمؤسس، فيما اقتصر المنتمون في العام الأول للتاسيس على حفنة كما ورد في وثائق الحزب بسبب سريّته، وكان يحتفظ ببطاقته الحزبية القديمة وعليها الرقم 34 أي أنه المنتمي الرابع والثلاثون. أنوّه هنا إلى أنه لم تكن تتوفر حينها الات التصوير، كما حصل بعد عودة سعاده من مغتربه في عام 1947، إذا نادراً ما يُلتقط له صور وللقوميين قبل تلك المرحلة).

كلّفه الزعيم - كما فهمت من أطراف كلامه - في تلك الفترة مع بعض القوميين من رعيله بعدد من المهام التي ارتدى بعضها طابعاً أمنياً على سبيل حماية القوميين من الاعتداءات والانتهاكات التي كانوا يتعرّضون لها، ومع أنه لم يبُح لي بشكلٍ واضح بما فعله في ذاك الوقت، إنما لمحَ مراراً عن عدم قبول الزعيم بالرضوخ لتلك الاعتداءات للتنازل عن حقوق القوميين في الدفاع عن أنفسهم، ما اقتضى استعمال العنف في بعض الحالات.

أما بالنسبة إلى المهام الحزبية العادية فانصبّ غالبها على إيصال المراسلات بشكلٍ سرّي وعلى عمليّة انتشار الحزب من خلال نشر فكره وبناء علاقات اجتماعية في عددٍ من المناطق والمُدن ومع عائلات وجمعيات ومؤسسات وأفراد. وما لمسْتُه من كلام عمّي كان إعجاباً عند معظم القوميين بشخصية سعاده أكثر منه فهماً للعقيدة التي وضعها.

أضيف هنا نصاً عن تلك الحقبة كنتُ قد دوّنته في مذكراتي التي لم تصدرْ بعد للأسباب المعروفة:

أمّا عند انكشاف «القومي» في عام 1935 أُحيل إلى المحكمة المُختلطة من قضاة لبنانيين وفرنسيين، الذين نصحوه بنكران انتمائه بسبب وساطة جدّي لي الذي كان مختاراً أساسياً لمحلّة رأس بيروت على مدى 24 عاماً ثمّ اليد اليُمنى لرئيس دولة ما قبل الاستقلال حبيب باشا السعد.

أجابهم عمّي: في الأمس كنتُ معهم بألف خير واليوم أُنكرُهم لأنّهم في شدّة؟

وعندما حاولوا إلقاءَ اللوم عليه وكأنّه اقترف ذنباً، أكملَ كلامه باتّجاه أحدهم: هل لك يا حضرة القاضي أن تجيبني على سؤال، لمْ أنت هنا؟

قال القاضي: نحن الذين نطرح الأسئلة، ولكنني سأجيبُك بعد الانتهاء من جلسة الاستجواب.

وبعدها أجاب: لأنّني درستُ الحقوق وبرعتُ بالقانون.

قال عمّي: ليس هذا ما أقصدُه. تعجّب الآخر مُضيفاً: وما السبب إذاً؟ أجابَه: أليس لأنّك وطنيٌّ من عائلة كريمة، وتُحبُّ فرنسا بلادَك، حتى منحتك ثقتَها واختارتك ممثلاً عنها في القضاء؟ فمن جرّمَ لك أن ليس عندنا من يُشبهُك؟

أخلِيَ سبيلُه كي لا يُحاكم بالسجن مع التأجيل كأكثر البقية، لكنه خسرَ وظيفتَه.

عادَ شفيق الشرتوني وتمكّن بعد سفر زعيمه عشية الحرب العالمية من الالتحاق بوظيفةٍ ميدانية في الجمارك المُختلطة السورية اللبنانية، مهمّتُها ملاحقة عمليات التهريب على الحدود بين الشام ولبنان من جهة وفلسطين من جهةٍ ثانية، وكادَ يُقتل أكثر من مرة خلال مواجهته لعصابات التهريب التي كان يتلاعبُ البريطانيون والفرنسيون وحتى اليهود بها إلى أن شكّلَه امرأةٌ حاسدة من قريتِه للسلطات فطُرد نهائياً من سلك الدولة. بعدها عملَ قليلاً مع الكنيسة قبل أن يعودَ ليُقيم في الجبل، يعتني بالأرزاق متّكلاً على أبي في مساعدتِه، ما لم يدَع أولاده يحظون برعايةٍ وعلم كافيين.

أخطأ طبيبٌ في مستشفى الجامعة الأميركية تقديرَ حالتِه مُجرياً له عملية جراحية لا لزوم لها، استأصلَ فيها مُعظم أمعائه، ما قضى على عافيتِه. أما بعد عودة سعادة من المهجر، فقد أعفاه من المهمات نظراً لحالِه، واعداً بالإرسال في طلبِه إذا احتاجَه. وبعد استشهادِه اكتفى عمّي بالاطّلاع على أخبار القوميين، والتردُّد في أحيانٍ قليلة على أماكن وجودِهم.

يُلاحظ في رسالة سعادة إلى رفيق الحلبي المؤرّخة في عام 1934، أنّ اللوم الذي وجّهَه فيها إلى شفيق الشرتوني لبوحِه عن وجود الحزب إلى كلٍّ من السيدين محمد الباشا، الذي شغلَ فترةً طويلة وظيفةَ مدير «اليانصيب الوطني اللبناني» ونجيب حلاوة، الذي تركَ بصماتٍ في سجلّ انتشار الحزب، لا سيّما في الجبل وفي المغتربات، هو في محلّه، إذا أخذنا بعين الاعتبار الطريقة السريّة التي اتّبعها سعادة للحفاظ على الحزب في السنوات الثلاث الأولى على تأسيسه.

لكنّه وللتوضيح فقط، لا يتشابه أبداً مع ما جرى بعد ذلك في تاريخ الحزب الطويل من مخالفةٍ لنظامِه أو تسريبٍ لأسراره وأخبارِه الداخلية، مهما تعددت الأسباب.

هذا مع العِلم أنّ الرسالة وجّهت إلى الحلبي عن الشرتوني لعلاقتِه الممتازة به، إنّما قصدَ الزعيم منها إغناءَ القوميين وخصوصاً في البدايات بالتوجيه الضروري والملائم. كما يُلاحظ أنّ التساؤل الذي دارَ فيها حول إمكانية التزام الشرتوني بما وعدَ به تجاه الحزب، بدّدته العلاقة التي عادت ونشأت بين هذا الأخير والزعيم في المرحلة التي تلَت تاريخ الرسالة، التي اتّضح أنها يتيمة لم يعقبها أخرى. ما يدلّ في كلّ الحالين على مدى الرضا الذي بلغَه الزعيم من أداء الشرتوني.

وهكذا يُفهم أيضاً التنافُس الشخصي الذي ألمحَ إليه، والذي هدفَ بالأساس للتضحية في سبيل الحزب ولبذلِ ما يمكن بذلُه. وليس كما بات يُفهم اليوم عن التنافُس بين أشخاص لاكتساب مرابح معيَّنة أو امتيازات مضرّة بالمؤسسة الحزبية.

وهذا ما تثبتُه الوقائع المعاشة والوارد أيضاً جزءٌ يسيطُ منها، أكان في بقية الوثائق أو فيما دوّنته عن حياة عمّي شفيق، ومن هنا اقتضى التصويب فيما خصَّ مضمونَ الرسالة.

باتَ يتلهّفُ للقائه كلما انتهى من دوام الوظيفة ما جعل تلك اللقاءات شبه يومية بين عامي 1933 و 1939

استطردَ في الفقرة الأخيرة التي واكبت مراحل زمنيّة انتهت بانتهاء مسيرة عمّي الحزبية والشخصية بالقول:

إنه عمل مع ابنه البكر الرفيق كمال الشرتوني - الذي قُضي عليه بأسلوب موارب بعد حادثة الجميّل ودُفن في بيروت بعد تخريب وتفجير مقبرة عائلتنا - على تأمين 120 صوتاً انتخابياً في شرتون وحدها من أصل 500 صوت لمرشّح الحزب القومي المحامي عصام العريضي خلال آخر انتخابات نيابية جرت في 1972 قبل اندلاع أحداث لبنان عام 1975، فيما ظلّ الكتائبيون يدقّقون بهذا الشأن لسنوات امتدّت إلى ما بعد تلك الحِقبة، كما مكثَ صلباً حتى آخر يوم من حياته لا يهادنُ الأفكار والسلوكيات الفئوية والانعزالية، لا بل يواجهها متى اقتضت الحاجة، ويعلنُ جهاراً انتماءه لفكر سعاده تحت أي ظرف ودون أية خشية، ولا أخفيكم أنه قد أنقذني في إحدى المرات من خطر مؤكّد واجه فيه مجموعة متهوّدة ومرتبطة مباشرةً بجهة رسمية إسرائيلية، وقد أوردتُ الحادثة في مذكراتي فيما أتحفّظ الآن عن سردِها.

أمسى عمّي شفيق في ذاكرتي هو وجدّي وأبي كما بقية أعمامي رمزاً للرجولة والمروءة والصلابة، وقد سرتُ في هذا الطريق مقتدياً بهم ومقتنعاً تماماً أن التربية العائلية أساسٌ في تكوين أي انتماء وطني، فكيف بالانتماء للفكر القومي والاجتماعي المرتكز إلى قيمٍ ومناقب لا يجوزُ التفريط بها.

(على الموقع الإلكتروني وثائق وصور خاصة مرفقة)

* يجدر بي التوضيح بأن جريدة «البناء» هي الجريدة المعبّرة عن «الحزب القومي» الذي تنكّر كلياً لشخصي محوّلاً قراراً حزبياً لمسألة شخصية بحتة استفاد منها بعض أفراده ما آل إلى تلبية رغبة الأمين المذكور بالنشر في مطبوعة أخرى جريئة

نهلة عبدو *

في الأيام القليلة الماضية امتلأت الصحف الأجنبية وبالذات صحف الكيان الصهيوني بقضية مقتل أحد الشباب الإثيوبيين اليهود من قِبل شرطي «إسرائيلي» (بزيّ مدني)، ما أدى إلى مظاهرات عارمة في أماكن عدة في البلاد. للكثير من القرّاء كان هذا الخبر صادماً أو غريباً أو جديداً، وكان لوصف الإثيوبيين الدولة بـ «العنصرية» وقع خاص ومستغرَب على بعض المتابعين لهذه القضية.

صحيح أن هذا الشاب كان مواطناً عادياً ولم يشكّل أي خطر على أحد. ولو كان مواطناً أصلياً فلسطينياً لربما قلنا: «هذا هو الواقع الفلسطيني في دولة العنصرية الصهيونية». ولكن ما هو واقع اليهود الغير أشكنازيين، أي اليهود الشرقيين (وغالبيتهم من العرب)، وأصحاب البشرة السمراء؟ في هذه المقالة سأتطرق لبعض جوانب واقع اليهود الشرقيين وبالذات الإثيوبيين تاريخاً وحاضراً، لألقي الضوء على دورهم في دولة الاستعمار الكولونيالي.

يعكس مئات الآف اليهود الشرقيين والذين أُحضروا بالقوة من البلدان العربية كجزء من الاستعمار الكولونيالي في أوائل ستينات القرن الماضي، إلا أن الهجرة الإثيوبية أو بالأحرى جلب المستوطنين الإثيوبيين من بلادهم إلى فلسطين كان قد بدأ في أوائل عشرينات القرن الماضي. فبعد وعد بلفور (1917) وتمكين العصابات الصهيونية من احتلال بعض الأراضي الفلسطينية، سارعت «المنظمة الصهيونية» آنذاك والتي سُمّيت لاحقاً بـ«المنظمة اليهودية» إلى البحث عن يهود كايد عاملة رخيصة لتقوم بالأعمال الجسمانية كالزراعة والبناء لتعوّض عن الأيادي العربية في العمالة اليهودية الناشئة. إذ آن البنود الرئيسية التي اعتمدتها «المنظمة الصهيونية» وأدواتها، كمثال الهستدروت (المشغّل الرئيسي في الاستعمار الصهيوني في فلسطين) كانت مبنيّة على جعل فلسطين أرضاً يهودية يسكنها ويعمل فيها اليهود فقط. وفي هذه السياسة العنصرية يُقصى العربي الفلسطيني من أرضه ويُرمى خارجها. ومن هنا أوتي بحوالى عشرين ألف إثيوبي عام 1924 لهذا الهدف. ولكن ومن اللحظات الأولى لاستقدامهم لم يكن الهدف معاملتهم كيهود مثل بقية اليهود الأوروبيين، بل أبقوا في أماكن عملهم وأسكنوا في خيم، محرومين من أبسط الشروط الإنسانية المعيشية.

استمر الوضع المتردّي للإثيوبيين على حاله حيث انشغلت دولة الاحتلال بحروبها الاستعمارية وقضم المزيد من الأراضي العربية عامة والفلسطينية على نحو خاص. وفي العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي (1986-1994) وبعد صفقات مع الحكومة السودانية آنذاك كانت الدولة الصهيونية قد نظّمت تسفير عشرات آلاف «اليهود» الإثيوبيين من إثيوبيا إلى السودان وأبقتهم سنوات عدة في مخيمات لجوء إلى أن وطّنتهم في فلسطين.

(أوّل الإشارة هنا إلى أني أضع كلمة يهود بين مزدوجين ليس لأني أنكر يهوديتهم في بلادهم الأصلية بل للتأكيد على عدم قبولهم كيهود من الحاخامات الأشكنازية المهيمنة في دولة الكيان الصهيوني العنصري. ومنذ اللحظات الأولى لتخطيط هجرتهم إلى فلسطين وحتى يومنا هذا فقد كانت معاملتهم من الدولة ومؤسساتها غير إنسانية وغير أخلاقية وشبيهة بمعاملة الغرب الاستعماري الكولونيالي للسود الأفارقة، بل وفي بعض الأحيان شبيهة بمعاملتهم للسكان الأصليين). فحتى وهم في مخيمات اللجوء كانت الدولة ترسل لهم أطباء وطواقم طبية لتجري لهم فحوصات تهدف في العديد من الحالات إلى حقن النساء بمصل الديبو- بروفيرا (حقن تحوي كيماويات لمنع الحمل لمدة طويلة) بهدف تقليص الأطفال السود للدولة التي أرادوها أشكنازية بيضاء (شبيهة بالغرب). ولقد استمرّت هذه السياسات إلى وقت قريب. فقد أشارت بعض الإحصائيات عام 2010 إلى أن استعمال حقن منع الحمل لمدد طويلة قد تزايدت أضعافاً عما كانت عليه، وأن 57% من مستعمليها هم من اليهود الإثيوبيين والذين لا تتعدى نسبتهم الاثنين في المئة من السكان. من الجدير ذكره هنا أن هذا المصل كان قد استُعمل في أماكن أخرى تحت الاستعمار الكولونيالي وبالذات في الحكم العنصري لجنوب أفريقيا. فبالإضافة إلى التمييز ضد اليهود الإثيوبيين بالعمل والمسكن والطبابة والتعليم وكذلك استعمالهم، كما بقية اليهود الشرقيين كفئران في مختبراتهم الطبية لتجريب أدويتهم، يظهر

الإثيوبيون ودولة الاستعمار الكولونيالي

أن الدم الإثيوبي اليهودي لم يقبل كدم يهودي. فمنذ عشرات السنين تجلى أن الإثيوبي لا يحقّ له التبرع بالدم، وأن الدم الذي أُخذ منهم جرى إتلافه وعدم استعماله. هنالك الكثير من رجال الدين وبالذات الأشكنازيين وكذلك شريحة ليست صغيرة من المجتمع الصهيوني ما زال يؤمن بأن الدم الإثيوبي ملطّخ بالـHIV (فيروس نقص المناعة البشرية). بدأت بعض هذه القضايا بالتجلي في عام 2008، عندما كشفت المسؤولة في إحدى الحضانات التابعة لأحد المراكز أن عدد الأطفال المنتمين لم يتغير لسنتين وعندما استفسرت عن الأمر علمت أن 55 عائلة إثيوبية في البلدة (مستعمرة راس العين) قد تعرضت نساؤها لتلك الحقن المانعة للحمل. ولكن الطامة الكبرى ظهرت عام 2013 عندما تقدمت النائبة اليهودية من أصل إثيوبي للتبرع بالدم مع عدد من نواب الكنيست الآخرين لتقاتل برفض دمها، وعندما سألت عن السبب قيل لها: «هذه تعليمات وزارة الصحة».

منذ عهد طويل وبالذات بعد الهجرة/الاستيطان الكبير والذي يقدّر بحوالى 90000 مهاجر/مستوطن إثيوبي إلى فلسطين بين ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، والذين يبلغ عددهم الآن ما يقارب الـ160000 مستوطن، بدأت تتجلى العنصرية الصهيونية، ليس لأصحاب الأرض الأصليين، إذ أن فلسطينيي الأرض كانوا قد خبروا وعرفوا وبدمهم ناهضوا هذه العنصرية والاستعمار الكولونيالي وما يزالون. الجديد هنا وبالذات للغرب الأوروبي والأبيض الصهيوني في فلسطين أن بدأ يتكشف الوجه الحقيقي لهذا الكيان وسياساته ومؤسساته.

الإتجار بالأطفال

بالإضافة إلى كلّ ما تقدم، وفي موضوع متصل، أظهرت معلومات جديدة-قديمة مدى عنصرية بل وفاشية هذا النظام الصهيوني وذلك في ما يتعلق بالاختفاء القصري والإتجار بأطفال اليهود من الأصول الشرقية/العربية وبالذات الأطفال اليمنيين (والبعض الآخر من الأصول العراقية والمغربية وغيرها). لقد بدأت جرائم الدولة ومؤسساتها ومنذ خمسينات القرن الماضي، بعد عقود ولجان تحقيق، ووقفات احتجاجية من الأهالي والاعتصام المسلّح عام 1994 والذي قام به أحد حاخامات اليهود الشرقيين وبعض تابعيه باحتجاز أحد المباني الرسمية لمدة 45 يوماً، مطالبين بتحقيق جدّي ورسميّ لمعرفة أسباب الاختفاء، إلا أن حملته قُمعت بالقوة وقتل أحد معاونيه ونقل هو ومن معه إلى السجن. من المضحك والمبكي في آن واحد هنا هو أن المجتمع «الإسرائيلي» قام بنعت هذا الحاخام كما بنعتون الفلسطيني بـ«إرهابي متطرف يتبنّى نظرية المؤامرة». ولكن في عام 1995 قررت الحكومة تعيين لجنة تقصّي رسمية أصدرت بيانها عام 2001، وقضى بما جاء في لجان التحقيق السابقة أي الإقرار بأن معظم هؤلاء الأطفال المختفين كانوا قد قضوا، وأن عدداً بسيطاً من العائلات المشمولة (50 عائلة) في البحث والتي يبلغ عددها ألف عائلة، لا تعرف مصير أولادها.

ولكن ما أربك أهالي المخطوفين والمختفين في قرار هذه اللجنة أنها أقرّت عدم توصلها إلى جميع الملفات المُرشفة المطلوبة، حيث اعترفت اللجنة بأنه جرى إتلاف عدد كبير من الملفات ذات الصلة، في ذات الوقت الذي قامت به اللجنة بالتحقيق. وما زاد الطين بلّة عام 2001 أيضاً هو إصدار القرار القضائي بمنع نشر أو تعميم أي تفاصيل متعلقة بالمواد المبحوثة في جميع هذه اللجان حتى عام 2066.

لكن ومع عدم اقتناع الأهالي المعنيين والذين يقدّر عددهم بـ 1500-5000 عائلة، استمرت العائلات الفاقدة لأطفالها بالبحث والتنقيب، وفي السنوات الأخيرة أخذت هذه القضية بعداً إعلامياً وأكاديمياً بارزاً. وكان للصحافي البريطاني من سكان الناصرة، جوناثان كوك دوراً مهمّاً في فضح وتحليل هذه القضية وأجريت عدة مقابلات مع النساء والرجال «المختفين» وعائلاتهم، وكذلك أخذت هذه القضية بعداً عالمياً. ففي مقالتها في «نيويورك تايمز» الأميركية في 2019/2/20 تناولت الكاتبة، مالين فزهال، هذه القضية بكثير من التفاصيل من خلال البحث الذي أجرته في مستعمرة راس العين (قضاء الرملة) والتي يقطنها عدد كبير من اليمنيين اليهود. أتت هذه المقالة لتثبت كل ما سبقها من المعطيات المنقولة مباشرة من الضحايا وعائلاتهم. فحقيقة هؤلاء الضحايا تكاد تتشابه.

تبدأ القضية بالمعاملة العنصرية لليهود العرب والذين أرادتهم الحركة، والدولة الصهيونية لإثبات هويتها الشوفينية الأشكنازية في بناء الدولة اليهودية فأسكنتهم في «مخيمات انتقالية» في ضواحي المدن الفلسطينية المهدّمة كيافا والرملة وبيسان وغيرها، حيث مكث العديد منهم تحت ظروف معيشية صعبة وفقر مدقع لسنوات عدة. وفي هذه الظروف المعيشية كانت الأم اليمنية تدخل المستوصف أو المستشفى إذا وجد، وتخرج بدون طفلها، وعندما تسأل عن مولودها تجاب أنه/أنها «قد قضى». تطلب الأم إيضاحاً عن أسباب الموت أو مكان الدفن أو حتى شهادة الوفاة، لتقابَل بعدم الرد والطلب منها أن تعود لبيتها! هنالك حالات خطف مباشرة من البيت/الخيمة أو بينما الأم ما زالت في الفراش بعد الولادة، بحجة الفحص الطبي ليُختفى الطفل بعدها.

أما من هو المسؤول/ة عن خطف الأطفال؟ وما حصل بعد الخطف؟ فلقد وضع بالإثباتات والبراهين مسؤولية الجهاز الطبي أو المؤسسة الطبية وبالذات الممرضات كمسؤول مباشر، بينما تغاضى الأطباء ولم يعترضوا. ويوجود الثقافة الغربية/ الأشكنازية للأبيض المهيمن، كان الهدف «استيعاب» أصحاب البشرة السمراء ودمجهم في المجتمع الأشكنازي (لتبييضهم). إن كلمة استيعاب هنا ليست إيجابية ولا حتى حيادية، بل مبطنة بالأيديولوجية الصهيونية المبنية على العنصرية الاستشراقية الغربية والتي ترى العربي وصاحب البشرة السمراء بأنه «أقل»، «متخلّف»، «لا يهتم بأطفاله ولا يعتني بهم»، أو الاعتقاد بأن «لديهم الكثير من الأولاد ويمكنهم التعويض». هذه ليست فرضيات وليست مجرد ادّعاءات، بل البعض اليسير من الكثير من الأجوبة التي تفوه بها الكثير من المسؤولين عن هذه الجرائم وكذلك بعض الأهالي المتبنين/الكافلين لهؤلاء الأطفال. مع التعتيم على نتائج اللجان كان من الصعب تتبع الطريق التي تبعها المخطوف/ة او ما آل إليه بعدها. فقد تبيّن أن بعض العائلات المتبنّية/الكافلة قامت بتغيير اسم الطفل/ة وتزوير تاريخ ميلاده للتأكد من عدم الوصول إليه/ا. وهذا الذي أعطى شلومو هاتوكا عنوان مقالته: «اختفاء أبناء الجالية اليمنية: على عاتق المتبني» (انظر المقالة في هعوكيس 2014). ففي هذه المقالة وحسب أقوال إحدى عاملات وزارة الداخلية:

«كان لوزارة الداخلية دور هنا، إذ كانت الوزارة تعد شهادات ولادة ووفاة مسبقاً وتحضرها عند الحاجة». وحسب أقوال هذه الموظفة: «العائلات الأشكنازية كانت بحاجة لتبني أطفال ذوي البشرة غير السمراء ولكنهم أجبروا على تبني هؤلاء الأطفال... هذا ما كان متوفراً». وكما أقر الكاتب فإن اختفاء العلاقة بين المتبني وعائلته البيولوجية جعل من الصعب، وحتى من المستحيل التلاقي بين المخطوف والعائلة الأصلية.

الضلوع المباشر للدولة الصهيونية ومؤسساتها في هذه الأعمال الإجرامية قد عززها القضاء الصهيوني، إذ في أواخر خمسينات القرن الماضي صدر قانون ينص على عدم ضرورة وجود/حضور أولياء/أهالي الطفل البيولوجيين عندما تقرر المحكمة إصدار قرارات التبني، ومنع الأهالي من الاستئناف. فالإتجار بالأطفال في هذا الكيان الغاصب لم يكن أمراً غريباً لا على الدولة ولا مؤسساتها ولا العديد من أفراد مجتمعها العنصري.

بحسب التقارير والأبحاث الموثقة هنالك جسمان رئيسيان اشتركا في عمليات تسفير الأطفال أو حتى بيعهم لعائلات أشكنازية تريد التبني، وهما «منظمة المرأة الصهيونية العالمية» WIZO ومنظمة صهيونية أخرى. فمعظم هؤلاء المخطوفين جرى تسليمهم أو حتى بيعهم لعائلات أشكنازية للتبني.

هنالك من يتساءل، وما الغريب في هذا كله فهنالك الكثير من حالات التعقيم القصري للنساء (ما جرى للأميركيين من أصول أفريقية)، والاضطهاد والإفقار والتجويع للسكان الأصليين وغيرهم من غير الأوروبيين البيض في جميع بلدان الاستعمار الكولونيالي. وهنالك أيضاً آلاف الأطفال من السكان الأصليين (وبالذات في كندا) ممن خطفوا من أهاليهم عنوة وقوعوا في المدارس السكنية لتبييضهم (أي لمحو لغتهم وثقافتهم)، وعوملوا بقساوة بالغة إلى درجة التنكيل والاغتصاب. وكل هذه الدول، كما الكيان الصهيوني، تُدرج على قائمة الدول التقدمية والديمقراطية! الفرق هنا في البروباغاندا والتضليل العالمي الذي تستعمله الدولة الصهيونية بإعلانها الممثل الوحيد والحامي لكلّ يهود العالم. فباستعمال الهولوكوست والتي لا تعني أياً من ضحايا الصهيونية من اليهود العرب وغير الغربيين، استطاعت هذه الدولة أن تؤثر على حكومات العالم بأحقيتها في بناء دولة يهودية على أراضي فلسطين العربية. فكحامل اسم المحامي والمدافع عن يهود العالم تخلط هذه الدولة أوراق الكثير من الدول والتي بدأت تساوي اليهودية بالصهيونية وبالدولة، بعكس بعض دول الاستعمار التي بدأت بالاعتذار عن تاريخها الكولونيالي البغيض وإطلاق سياسات وبرامج للحدّ من العنصرية. يبقى الكيان الصهيوني الدولة الوحيدة في العالم المبنية على الإثنية اليهودية التمييزية علناً وبدون مواربة. والنتيجة قمع كل محاولات الانتقاد أو النّد بهذه الدولة، إلى درجة تقييد حرية التعبير في الأكاديميات الغربية، ومن هنا تأتي الحملة المسعورة في الهجوم على حركة المقاطعة الثقافية والاقتصادية العالمية. فكشف هذه الحقائق والإكثار منه قد يساهم في زيادة الوعي الاجتماعي والسياسي عربياً وعالمياً وبالذات في هذا الزمن العربي الرديء والغربي المتواطئ.

(أ ف ب)

الإتجار بالأطفال في هذا الكيان الغاصب لم يكن أمراً غريباً لا على الدولة ولا مؤسساتها ولا العديد من أفراد مجتمعها العنصري

* أستاذة علم الاجتماع في جامعة كارلتون - كندا

على الغلاف

الاتفاق النووي يهتزّ: خرق «تعويضي» لا يغلق باب الدبلوماسية

اتخذت طهران «خطوتها الثانية» في مسلسل إجراءاتها المنضوية تحت استراتيجية «الضغوط المقابلة»، وقد تجاوزت بموجب ذلك شروط الاتفاق النووي المتعلقة بنسب التخصيب للمرة الأولى. قرار أمس يعدّ برسائل في أكثر من اتجاه. وفي حين أثار غضباً عارماً في واشنطن وتل أبيب، أبقى باب الدبلوماسية عبر مهلة جديدة مع الأوروبيين الذين اكتفوا بالتنديد والدعوات إلى الالتزام بالاتفاق، وتجديد الحوار في الوقت عينه

دخلت إيران المرحلة الثانية من مسار يستند إلى برنامج شامل أعدّته عقب تجدد الحملة الأميركية عليها منذ الانسحاب من الاتفاق النووي: مرحلة خُرق بها، على نحو قانوني صريح، وللمرة الأولى، الاتفاق النووي، بعد الخطوة الأولى التي راكمت فيها مخزون اليورانيوم المخصب فوق الحد

هدّد بومبيو بـ«سلة جديدة» من العقوبات حتى منع التخصيب نهائياً

المنصوص عليه في الاتفاق جراء العقوبات الأميركية على بيع هذه المادة. أمس، بدت طهران في قرارها، الذي تجنّب فتح معمل «أراك» أو رفع التخصيب بنسب مرتفعة، تحاول التلويح بين الرد المتصلّ الذي تمليه استراتيجية المواجهة الجديدة، وبين ترك الباب مفتوحاً أمام الدبلوماسية، ولا سيما باتجاه الأوروبيين الذين أعادوا بعث رسائل «إيجابية» تولاها الرئيس الفرنسي. وفي مؤتمر عقده مسؤولون إيرانيون، مع ختام مهلة الـ60 يوماً التي بدأتها طهران بمناسبة مرور عام على خروج الولايات المتحدة من الاتفاق، أعلن أنه خلال وقت وجيز سترفع إيران نسبة تخصيب اليورانيوم. وقال المتحدث باسم «منظمة الطاقة الذرية الإيرانية»، بهروز كمالوندي، إنه «بعد ساعات قليلة ستنتهي العملية التقنية وسيبدأ التخصيب بما يتخطى 3,67%... وفي الصباح الباكر غداً (اليوم) عندما تحصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على العينة سنكون قد تخطينا 3,67 %». وأضاف كمالوندي: «سنرفع حالياً مستوى التخصيب إلى 5 %» مع إمكانية رفع مستوى التخصيب والمخزون»، مكملاً: «هناك حاجة إلى تخصيب بنسبة 5% للمحطات و20% للطب النووي و60% لمحركات الدفع النووية. نحن لسنا بحاجة الآن الى وقود لمفاعل طهران، وإذا كنا بحاجة، فسنوفّره؛ نحن بحاجة إلى الوقود النووي في المحطات النووية ومفاعلات الأبحاث ومحركات الدفع النووي».

وفيما لم يُعلن تشغيل مفاعل «أراك»، ولا العودة إلى نسبة تخصيب 20% التي كانت قبل الاتفاق، تركت طهران الباب مفتوحاً على مهلة أخرى للدبلوماسية بانتظار «الخطوة الثالثة» بعد 60 يوماً أخرى، حددها نائب وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، للهدف نفسه: تحقيق المطالب الإيرانية من شركاء الاتفاق، خصوصاً الأوروبيين. عراقجي قال إن «إجراء تقليص التزامات إيران في الاتفاق النووي هي عملية تتماشى مع هدف هذا الاتفاق»، معتبراً أن هذا الإجراء من الممكن أن يؤدي إلى الخروج الكامل من الاتفاق «لكن حركتنا هذه لضمان استمرارية العمل في الاتفاق». هكذا، تكون الجمهورية الإسلامة قد تحللت من التزامين في الاتفاق النووي، مخزون اليورانيوم ونسبة التخصيب، وهي بصدد التخفف أكثر فأكثر من هذه الالتزامات بعد انتهاء المهلة الجديدة، وإن لم يوضح عراقجي ما هي هذه الإجراءات.

لم يوضح عراقجي ما هي إجراءات «الخطوة الثالثة» (أ ف ب)

ووفق وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، لا يزال الباب مفتوحاً للتوصل إلى حل مع التروكيا الأوروبية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا)، إذ علّق على خطوة بلاده بالقول أمس: «إيران تقوم حالياً بتنفيذ الجولة الثانية من خطواتها التعويضية، وذلك في إطار البند الـ36 من الاتفاق. اليوم نحن نحتفظ بحقنا في مواصلة الإجراءات التعويضية القانونية وفقاً للاتفاق النووي ومن أجل الحفاظ على مصالحنا في مواجهة الإرهاب الاقتصادي الذي تمارسه الولايات المتحدة الأميركية ضدنا». لكن ظريف طمأن إلى أن كل هذه الخطوات «يمكن العودة عنها عبر التزام الدول الأوروبية الثلاث فقط»، مطالباً إياها بدعم إجراءات بلاده «التعويضية» سياسياً ولدى «الوكالة الدولية».

مقابل الخطوة الإيرانية التي أبقت على الدبلوماسية، عبّر الأوروبيون عن قلقهم ورفضهم للإجراءات، لكن من دون تفعيل آلية فضّ النزاعات التي تفضي إلى إعادة عقوبات مجلس الأمن، وهنا جاءت ملاقاة طهران على محادثات جديدة تولى إطلاقها الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في اتصاله مع نظيره الإيراني حسن روحاني. وفي حين أعلن الاتحاد الأوروبي تشاور أعضائه بينهم وبين أطراف الاتفاق لتحديد الموقف من الخطوة الإيرانية، بدت المواقف من واشنطن أكثر تصعيداً، حيث هدد وزير الخارجية مايك بومبيو بسلة جديدة من العقوبات، مكرراً مطلب منع إيران من تخصيب اليورانيوم نهائياً. أما الرئيس دونالد ترامب، فعلّق بالقول: «من الأفضل لإيران أن تتصرف بشكل أكثر حذراً».

الاتفاق النووي وفضّ النزاعات وإعادة العقوبات

أي طرف من أطراف الاتفاق يحقّ له أن يتقدم بشكوى إلى لجنة مشتركة (أ ف ب)

زكريا أبو سليسل

ضربت إيران عرض الحائط بالمخاطر السياسية والقانونية المترتبة على خرق الاتفاق النووي، فأعلنت بدء تخصيب اليورانيوم بدرجة أعلى من المسموح بها. الأطراف الأوروبيون الموقّعون على الاتفاق اكتفوا بإدانة الخطوة، من دون إبداء الرغبة حالياً في استخدام المسارات القانونية التي قد تُرجع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن مجدداً. وأعطت القيادة السياسية الإيرانية، صباح أمس، الإشارة لهيئة الطاقة الذرية في البلاد كي ترفع نسبة تخصيب اليورانيوم في المفاعلات النووية بما يتناسب مع الحاجة الإيرانية. المسؤولون الإيرانيون، وعلى رغم تأكيدهم أن مفاعل «بوشهر» يحتاج إلى يورانيوم مخصب بنسبة 5%، فإنهم لم يجعلوا تلك النسبة سقفاً أعلى لمستوى تخصيبهم في المستقبل، إذ أفصحوا عن وجود يورانيوم مخصب بنسبة 20% في مفاعل طهران النووي يكفي حاجات البلاد في هذه الأثناء، الأمر الذي يؤشر إلى أن طهران لن تتورع عن العودة إلى النقطة الصفر متى ما احتاجت مفاعلاتها إلى يورانيوم مخصّب بنسبة 20%.

حدّد الاتفاق مهلة 65 يوماً تتدرج خلالها مستويات المعالجة

خطوة التصعيد الإيرانية الجديدة ستجعل طهران، بعد أقلّ من 24 ساعة، متهمة أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخرق الاتفاق النووي، وهذا ما يختلف عن قرار التصعيد السابق الذي لم يمثل إعلانه خرقاً مباشراً للاتفاق، لكن الإصرار على تنفيذه برفض إيران بيع اليورانيوم المخصب بنسبة 3,67%، أوقع الأخيرة بقبضة الـ60 يوماً في موضع المأزق. الأطراف الغربيون المشاركون في الاتفاق النووي لم يتأخروا في التعليق على القرار الإيراني، فبعد أن أعربت ألمانيا عن قلقها من الخطوة الإيرانية، أعلن متحدث باسم خارجيتها عن اتصالات تجريها بلاده مع كل من بريطانيا وفرنسا لتحديد الخطوات الأوروبية التي لا ترغب باريس، بحسب بيان الإليزيه، في الوصول بها حالياً إلى آلية فضّ النزاعات المنبثقة من الاتفاق. هذه الآلية تعطي الأطراف حق اللجوء إليها لمعالجة الخروقات خلال مهلة 65 يوماً، تتدرج خلالها مستويات المعالجة، على أن تبدأ من اللجنة المشتركة التي تتابع بشكل دوري تطورات الملف ومعوّقاته، لتمر بعد ذلك على وزراء خارجية الدول الموقعة، حتى تصل إلى مجلس الأمن الدولي الذي أقر الاتفاق عام 2015 بقرار أممي حمل الرقم 2231. وفي تفاصيل العمل بهذه الآلية، ينص الاتفاق النووي على أن «أي طرف من أطراف الاتفاق النووي يحق له أن يتقدم بشكوى إلى لجنة مشتركة تتكون من إيران وروسيا والصين وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي - أميركا كانت عضواً في تلك اللجنة قبل انسحابها من الاتفاق - في حال اعتقد أن طرفاً آخر لا ينفذ الالتزامات المترتبة عليه في الاتفاق النووي». وقد منح الاتفاق تلك اللجنة 15 يوماً قابلة للتمديد بتوافق جميع الأعضاء، وفي حال عدم قدرتها على حل المشكلة، تُحال القضية إلى وزراء خارجية الأطراف، الذين مُنحوا كذلك 15 يوماً قابلة للتمديد بالتوافق. وفي موازاة هذا المسار أو بدلاً منه، فإن الاتفاق يمنح الطرف صاحب الشكوى أو الطرف المُدان بنقض التعهدات أن يطلب تشكيل لجنة استشارية ثلاثية تبحث في هذه القضية، على أن يعيّن كل من الطرفين حينئذ عضواً في اللجنة، إضافة إلى عضو ثالث يكون مستقلاً، وفي حال تشكلت اللجنة الاستشارية فإن الاتفاق يعطيها 5 أيام فوق الـ15 المخصصة لتلك المرحلة، كي تبدي رأيها غير المُلزم في القضية.

هذا الرأي المنبثق عن اللجنة الاستشارية أو عن مداولات وزراء الخارجية، إن لم يستطع إرضاء صاحب الشكوى، فإن الأمور تصل إلى مرحلة سمّاها الاتفاق النووي «الامتناع المؤثر عن أداء الواجبات». وعليه، فإن الطرف المشتكي يُسمح له وفق الاتفاق باعتبار المشكلة غير محسومة، ما يبرر امتناعه عن أداء الالتزامات المترتبة عليه بمقتضى خطة العمل الشاملة، أو نقل القضية بمجملها إلى مجلس الأمن الدولي الذي يتعيّن عليه أن يصوت على مشروع قرار يسمح باستمرار تخفيف العقوبات على إيران، بشرط عدم استخدام حق النقض «الفيتو» من قِبَل الدول دائمة العضوية في المجلس. ويصبح القرار سارياً بموافقة 9 من أصل 15 عضواً في مجلس الأمن الذي يتعين عليه إعادة الفرض التلقائي لكل العقوبات التي أقرها خلال السنوات الماضية على إيران، في حال لم يحسم التصويت مصير تخفيف العقوبات.

مقالة

طهران تكسر الحاجز الأميركي

عماد آبشناس

أعلنت إيران، أمس، رسمياً، أنها بدأت زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم إلى أعلى من 3,67%، لكنها أعطت الأوروبيين امتيازاً، وهو تأجيل المضيّ في تفعيل مفاعل آراك للماء الثقيل لمدة 60 يوماً. وعلى رغم أن الإيرانيين أكدوا أنهم سوف يقومون بتخصيب اليورانيوم بالمستوى الذي يحتاجون إليه، فإن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، بهروز كمالوندي، أكد أن مفاعل طهران لديه فعلياً الكمية التي يحتاج إليها ليعمل. وهذا يعني أن إيران لن تقوم عملياً بتخصيب اليورانيوم بنسبة 20%. وأضاف كمالوندي إن إيران ستقوم بتخصيب اليورانيوم الذي يحتاج إليه مفاعل بوشهر لتوليد الطاقة، أي بنسبة 5%، وبالتالي هي لا تزال تنفذ الاتفاق النووي بإنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ما دون الـ 5%. وغمزت إيران، بخطوتها هذه، من قناة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي اتصل منذ يومين بنظيره الإيراني حسن روحاني، وأعطى وعوداً بعمل جدي من قِبَل فرنسا وأوروبا لحل عقدة الاتفاق النووي، طالباً مهلة بضعة أيام إضافية للوصول إلى صيغة ترضي الإيرانيين.

من جهة أخرى، أعطت إيران جواباً عن طلب الولايات المتحدة مفاوضتها مجدداً، إذ اشترطت رفع العقوبات الاقتصادية كاملة قبل الانضمام إلى أي مفاوضات على الـ«4+1»، من دون الطلب من واشنطن العودة إلى الاتفاق النووي كي يستطيع دونالد ترامب حفظ ماء وجهه. وبهذا الشرط، أكدت طهران أنها مستعدة للجلوس مع الأميركيين، شرط رفع جميع العقوبات كما أسلفنا، ولكن فقط للتفاوض على الموضوع النووي لا غير، الأمر الذي كان ترامب قد أكد قبول بلاده به من طوكيو، قبيل زيارة رئيس الوزراء الياباني لطهران. ويبدو أن ماكرون اكتشف «كلمة السر» التي يحتاج إليها كي يقنع الإيرانيين، وهي أن فرنسا وأوروبا سوف تعملان على حلّ هذه المشكلة، وطلب فرصة إضافية هي 10 أيام لذلك. في حين أن رئيس الوزراء الياباني، وقبله وزير الخارجية الألماني، لم يأتيا إلى طهران وهما يحملان «كلمة السر»، وأصرّا على أنهما لا يستطيعان فعل شيء، الأمر الذي أغضب الإيرانيين.

ولربما يمكن القول إن «الصبر الاستراتيجي» الإيراني خلال عام أدى إلى نزع أوراق الضغط من الأوروبيين؛ إذ إن انصياع الأوروبيين للأميركيين في فرض العقوبات الاقتصادية على إيران خلال العام الماضي أدى إلى سلب ورقة التهديد هذه من يدهم، من جهة، ومن جهة أخرى التصعيد الذي شهده الشهر الماضي بين إيران والولايات المتحدة، وتراجع الأميركيين عن تهديداتهم العسكرية، أدبياً إلى سلب ورقة التهديد بالخيار العسكري من الأميركيين والأوروبيين أيضاً. ولربما يمكن القول إنه لم تعد هناك أي عقوبات تستطيع الولايات المتحدة أن تفرضها على إيران ولم تقم بفرضها. وعليه، فإن العقوبات الأميركية لم تؤدِّ إلى تحريك الشارع الإيراني أو تركيع النظام الإيراني كما كان متوقعاً.

وبعدما استطاعت إيران العبور فوق جميع هذه الهواجس، نرى أنها بدأت تلعب لعبتها هي، مثل الملاكم الذي يتصدى للكمات الخصم خلال الجولات الأولى من مباراة الملاكمة، ثم يبدأ ـ بعد أن يكون قد اطمأن إلى أن خصمه تعب فجأة ـ باللكم يميناً وشمالاً في جولات وسط اللعبة. بدأت اللعبة مع خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وفرضها العقوبات على إيران ثم كيلها التهديدات ضدها، ولكن مشكلة الأميركيين أنهم لم يستوعبوا حتى الآن أن إيران

تريد إيران إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل عام 2011

ليست كوريا الشمالية، وليست حتى العراق أو أفغانستان أو السعودية أو... إيران هي إيران، والإيراني لديه سياسته الخاصة. الإيرانيون يتّحدون حين يواجهون عدواً خارجياً، والسياسة الإيرانية لديها نفس طويل؛ تلعب حتى آخر لحظة ممكنة، وهي لا تستعجل في أي خطوة.

وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، دعا فرنسا وبريطانيا وألمانيا إلى فرض عقوبات تلقائية على إيران، إلا أن جميعهم يعلمون أنه ما من عقوبات تستطيع هذه الدول أن تفرضها على إيران وليست مفروضة عملياً، وعليه فهم رفضوا قبول هذا الطلب، وأعلنوا أنهم لن يعودوا بالملف إلى مجلس الأمن. ولذا، يمكن القول إن إيران استطاعت شق الطريق المسدود الذي قامت الولايات المتحدة بإيصال الجميع إليه، وذلك بتحفيز قوى من الموقف الروسي، والدعم الاقتصادي الصيني.

اليوم، تطالب إيران أوروبا باتخاذ قرار في شأن تنفيذ تعهداتها في الاتفاق النووي، أو نسيانه كلياً وبشكل تدريجي. وأقل شيء يمكن أن تحصل عليه هو بيع نفطها واستعادة ثمنه عبر القنوات المصرفية، إضافة إلى رفع جميع العقوبات الاقتصادية الدولية عنها. وتكمن أهمية الاتفاق النووي بالنسبة إلى أوروبا في أنه يُعدّ أول اتفاقية دولية كبيرة للاتحاد الأوروبي أو الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية. وبما أن الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن الدولي قاما باحتضانه فهو يعتبر موضوع هيبة للجهتين: إذا ما فشل فإن الولايات المتحدة تكون قد كسرت كلاً من الجهتين. فالاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن قاما بضمان تنفيذ هذا الاتفاق، وفشله يعني أنه ما من جهة عالمية يمكنها أن تقوم بضمان أي اتفاقية، وعليه فإن العالم كله سوف يواجه أزمة عدم ثقة بالمجاميع الدولية، ولن يعود أحد يطمئن إلى أن يقوم بالتوقيع على اتفاقية لحل أزمة دولية، حتى ولو بضمانة الاتحاد أو الأمم المتحدة. ولهذا، يمكن القول إنه، وعلى الرغم من أن البعض يتصورون أن الأوروبيين لا يهمهم بقاء الاتفاق أو فشله، فالمؤكد أنه يهمّ الأوروبيين بنفس ما يهمّ الإيرانيين، إن لم يكن أكثر. أما بالنسبة إلى الصينيين والروس، فهم ليسوا متحمسين لنجاح الاتفاق النووي بالقدر نفسه الموجود لدى الأوروبيين، ولكن ما يهمهم هو أن تفشل جميع مشاريع الولايات المتحدة في العالم، وخاصة في الشرق الأوسط. فأميركا ترامب دخلت معارك متعددة مع العديد من الجهات في الوقت نفسه، ولم تحسب ربما حساباً لحقيقة أنه إذا ما اتّحدت تلك الجهات فستشكل قوة أكبر من قوة الولايات المتحدة. واليوم، استطاعت إيران تحويل الظروف إلى وضع يسير فيه الجميع على حافة الحائط، مربوطين ببعضهم البعض، ليعبروا معاً، ويجعلوا الولايات المتحدة خارج المعادلة.

هدف إيران من هذا الأمر هو إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل عام 2011، حيث كانت الولايات المتحدة تفرض عقوبات عليها، ولكن المجتمع الدولي لم يكن يجاري الولايات المتحدة في تطبيقها، ولذا استطاعت طهران التعامل مع شركات جميع الدول باستثناء شركات الولايات المتحدة. وطبعاً، قبول الدول الأوروبية بكسر العقوبات الأميركية عبر فتح خطوط اتصال مالية باليورو، وشراء النفط الإيراني، وإيجاد مظلة حماية لتعامل الشركات الأوروبية مع إيران، يعني العودة إلى ظروف ما قبل 2011 بالنسبة إلى إيران. والأخيرة، التي انتظرت سنوات لإعادة عقارب الساعة، لن تبخل على الأوروبيين بـ 10 أو حتى 20 يوماً إضافية.

على الغلاف

إسرائيل تخشى الخطوة التالية: لمنع اتفاق أوروبي ـ إيراني

علي حيدر

لم يقرأ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، تنفيذ إيران قرار رفع نسبة تخصيب اليورانيوم، على أنه دون مستوى الخطوات الدراماتيكية التي كانت تخشاها تل أبيب، بل من زاوية أن الجمهورية الإسلامية لم تكتف بهذا المستوى إلا بعدما تلقت وعوداً من الدول الأوروبية بتنشيط مساعيها لتحقيق ما يلبي مطالب طهران الاقتصادية. وعودٌ لم تدفع إيران إلى تجميد تنفيذ قرارها، بل إلى بلورة موقف يجمع بين الحزم في توجيه الرسائل، والمناورة التي تبقي الخيارات مفتوحة. إصرار إيران على خرق السقف الذي فرضه الاتفاق النووي، بموازاة التأكيد على مواصلة هذا المسار في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق يلبي مصالحها، رأى فيه نتنياهو «خطوة خطيرة جداً جداً» تستوجب من زعماء أوروبا تنفيذ ما سبق أن تعهدوا به من فرض عقوبات على إيران، التي يبدو أن نتنياهو يريد انتهاج الخيار الوقائي حيالها. وانطلاقاً من ذلك، خطّا من اعتبر الخطوة الإيرانية صغيرة، ناظراً إليها كمحطة في سياق رد متدرج ومدروس بدقة، وعليه فالحكم عليها يرتبط بمآلاتها المستقبلية. وفي هذا الإطار، ذكّر بأن الحرب العالمية الثانية بدأت بخطوة واحدة صغيرة أقدمت عليها ألمانيا، وعندها لم يقل أحد شيئاً، ولم يفعل أحد شيئاً.

صحيح أن الموقف الذي أطلقه نتنياهو متوقع، وهو امتداد لسياسته التقليدية في مواجهة البرنامج النووي، كما أنه ينبع من رفض إسرائيل المطلق لأصل امتلاك إيران الحق والقدرة على تخصيب اليورانيوم على أراضيها، إلا أنه ينطلق من رؤية أوسع لخطوة إيران الأخيرة، والتي حملت أكثر من رسالة. فهي أثبتت فشل محاولات ردع إيران، الأمر الذي لم يكن مرجحاً في تل أبيب وواشنطن، بفعل المبالغة في الرهان على فعالية العقوبات الاقتصادية، ورسائل التهويل التي اعتمدها الرئيس الأميركي دونالد ترامب. التقدير الذي كان يُروِّج له نتنياهو، منذ أيام الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، هو أنه في حال لمست إيران أنها ستتعرض لهجوم أميركي رداً على أي خطوة مضادة من قِبَلها، تتصل ببرنامجها النووي أو ملفات أخرى، فإنها سترتدع. وفي هذا السياق، دائماً ما ردّد نتنياهو أن مشكلة واشنطن وتل أبيب أن طهران لا تصدق تهديداتهما، فيما المطلوب المبادرة إلى خطوات فعلية تثبت جدية التهديدات.

المؤشر الأكثر إقلاقاً بالنسبة إلى تل أبيب، وإن كانت تتجنّب الحديث عنه تفادياً لاستفزاز ترامب، هو أن تخفيض إيران التزاماتها النووية أتى بموازاة تعزيز قوة ردعها في مواجهة الحشد الأميركي، على خلاف ما كانت تأمله إسرائيل. معادلة ظهّرها بوضوح حادث إسقاط الطائرة الأميركية، والذي

> عكس ثقة إيرانية بالقدرة على خوض المواجهة، وهو ما حضر بقوة لدى مؤسسة القرار في واشنطن.

> **رأى نتنياهو في تسريع التخصيب «خطوة خطيرة جداً جداً»**

وأدى إلى التراجع عن الرد حتى الموضعي والمحدود، انطلاقاً من أن ذلك سيؤدي إلى التدحرج نحو مواجهة لا تريدها الولايات المتحدة، الأمر الذي شكل نذير شؤم لتل أبيب. كشف الرد المتدرج الذي تنتهجه إيران، في مواجهة الحرب الاقتصادية عليها، عن مكامن خلل جوهري في أصل المقاربة الإسرائيلية والأميركية للواقع الإيراني. تنطلق هذه المقاربة من أنه في حال وجد النظام نفسه بين خيارَي التنازل وتهديد وجوده، فمن الطبيعي أن يختار الأول. ويُستشهد في هذا السياق بقرار وقف الحرب مع العراق في العام 1988، وتعليق البرنامج النووي الإيراني مع بداية الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003. لكن خطأ الأميركيين والإسرائيليين يكمن في عدم إدراكهم حجم التطور الذي شهدته إيران في العقود الثلاثة الأخيرة، على المستويات كافة، فضلاً عن تجديدها برنامجها النووي والاندفاع به أشواطاً خلال فترة الرئيس أحمدي نجاد. يضاف إلى ذلك أن إيران تعي أن الولايات المتحدة تطمع في استعادة هيمنتها عليها، على خلفية ما تمتلكه من ثروات هائلة، ولموقعها الجيوسياسي، الأمر الذي يضفي على الصراع معها أبعاداً دولية أيضاً. وفي ضوء هذه الرؤية، تشهد الجمهورية الإسلامية، بالرغم من المصاعب الاقتصادية التي تواجهها، التفافاً شعبياً واسعاً حول خيارات النظام في الدفاع عن نفسه.

خطورة المشهد، من منظور إسرائيلي، أن المسار الذي بدأته إيران بالأمس سوف يتواصل ما دامت الولايات المتحدة مصرّة على العقوبات، ومنكفئة عن المواجهة العسكرية المباشرة، إلى حين تحقيق إحدى النتائج التالية: إما التزام أوروبا بموجبات الاتفاق النووي، أو عودة البرنامج النووي إلى ما كان عليه قبل الاتفاق، وربما أكثر... أو الجلوس إلى طاولة المفاوضات من موقع قوة. وفي كل هذه السيناريوات لا يوجد ما يلبي الطموح الإسرائيلي، باستثناء أن تنخرط الولايات المتحدة في مواجهة عسكرية واسعة مع إيران، أو أن تفرض عليها عقوبات دولية شاملة. لكن مشكلة تل أبيب في السيناريو العسكري أنها ستدفع أثماناً هائلة، فيما لا توجد إلى الآن أي مؤشرات على إمكانية تحقيق السيناريو الثاني. ولذا، لا يتوقع أن تقف تل أبيب مكتوفة الأيدي أمام المساعي الأوروبية في المرحلة المقبلة، بل ينتظر أن تبدأ حملة سياسية ودبلوماسية مضادة بهدف قطع الطريق على اتفاق لا يبدو حتى الآن أنه مرجّح، لكنه لو حصل فسيصيب تل أبيب بخيبة لا تقلّ عن خيبة صمود إيران وانكفاء الولايات المتحدة عن مواجهتها.

نتنياهو محذراً: الحرب العالمية الثانية بدأت بخطوة صغيرة (أ ف ب)

إيران... تاريخ طويل من العقوبات

حسن حيدر

في عام 1908، أواخر عهد الحكم القاجاري في إيران، اكتُشف النفط في مدينة مسجد سليمان في محافظة خوزستان الجنوبية. الشركات البريطانية كانت المتحكّمة بعمليات استكشاف النفط واستخراجه، بحكم الهيمنة البريطانية على السياسة الداخلية الإيرانية خلال حكم محمد علي شاه القاجاري. بعد عام من اكتشاف النفط، في عام 1909، تسلّم أحمد شاه قاجار، آخر حكام السلالة القاجارية، زمام الحكم في إيران، وقدّم الامتيازات كافّة للحكم البريطاني الذي كان قد ربط طهران بديون هائلة نتيجة القروض الكبيرة التي صرفها الحكام القاجار وحاشياتهم في البذخ والرحلات والسفر.

طلّت الحكومة الإنكليزية تسرق النفط الإيراني بلا رقيب و لا حسيب لأكثر من 20 عاماً، حيث سقط الحكم القاجاري واعتلى رضا شاه بهلوي الحكم في عام 1925، مُؤسِّساً لمرحلة جديدة من الارتهان الإيراني للقوى الكبرى. حاول رضا شاه تنظيم العلاقة النفطية مع بريطانيا، فوقّع معها عقداً للاستفادة من بعض عائدات النفط في عام 1933، سُمّي «اتفاقية 1933»، حيث حصلت بريطانيا بموجبه على حق حصري بالاستفادة من النفط الإيراني لمدة تصل إلى 60 عاماً، لتظلّ بريطانيا المستفيد الأكبر من الثروات الإيرانية.

مع بداية الحرب العالمية الثانية، أبدى رضا شاه تعاطفاً كبيراً مع الزعيم الألماني أدولف هتلر، ما دفع القوات البريطانية والسوفياتية إلى التدخل عسكرياً في إيران، واحتلال مناطق شمال البلاد وجنوبها، والتموضع فيها، على رغم المقاومة الشعبية لذلك. حصل ضغط على رضا شاه لتسليم الحكم لنجله عام 1941، ونُفي بعد تنازله عن الحكم إلى الهند ليتسلّم نجله الشاه محمد رضا مقاليد الحكم، ويرتمي في أحضان الوصاية البريطانية والأميركية.

في عام 1951، مع تعاظم الاحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية الإيرانية ورفض التدخلات الأجنبية، قام رئيس الوزراء الإيراني، محمد مصدّق، بمساندة نواب في مجلس الشعب، وبدعم من القيادة الدينية المتمثلة بآية الله كاشاني، وبفعل الضغط الشعبي، بإقرار قانون تأميم النفط وانتزاع الحق الإيراني من أيدي البريطانيين. وهو ما أثار حفظة جنون لدى القيادة الإنكليزية في لندن، بدأت بتقديم شكوى إلى المحاكم الدولية وتهديد إيران عسكرياً، وانتقلت إلى فرض سلسلة عقوبات على صادرات النفط الإيرانية لـ«تصفيرها». إذ أصدرت بريطانيا قرارات منعت بموجبها الدول كافة من شراء النفط الإيراني، وهددت بملاحقة أي شركة تشتري النفط قضائياً، ومنعت الشركات العالمية من تزويد إيران بالقطع الخاصة بصناعة النفط. ولم يتوقف جنون المملكة المتحدة عند هذا الحدّ، بل حجزت الأموال الإيرانية في الخارج، ومنعت الشركات البريطانية من دفع ديونها للشركات الإيرانية، إضافة إلى منع أي عمليات تجارية مع إيران على أساس الجنيه الإسترليني، وحجزت حاملات النفط كافة في الموانئ العالمية، ومنعت الدول من تصدير الحديد والشاي والسكر والمواد الأساسية إلى الداخل الإيراني.

سلسلة إجراءات اتخذتها المملكة المتحدة ضد شعب حليفها الشاه، الذي وجد نفسه وحيداً وسط مواجهة مفتوحة بين الإرادة الشعبية الإيرانية والعنجهية البريطانية، فقرّر الهرب إلى الخارج، لتدخُّل الولايات المتحدة لمؤازرة الحليف البريطاني ضد إيران. الإجراءات العقابية البريطانية لم تؤثر في الموقف الشعبي، ولم تغيّر من سياسات رئيس الوزراء مصدّق، فأرسلت لندن مدمرة بحرية عسكرية إلى منطقة عبادان الجنوبية، وأنزلت 4 آلاف مظلّي بريطاني على شواطئ الدول العربية المطلّة على الخليج. وبعد عامين من الحصار، انخفضت صادرات النفط الإيرانية عام 1953 من 660 ألف برميل يومياً إلى الصفر.

مع تشديد الحصار وترك الشاه لشعبه بوجه العقوبات والتهديد، كان لدخول الأميركيين على خط مواجهة الإرادة الشعبية في إيران أثر في زيادة تمسك الإيرانيين بمطالبهم. طلب رئيس الوزراء منهم شراء سندات خزينة، فتبرعوا للخزينة بمبالغ مالية ضخمة وصلت إلى 200 مليون تومان (كان يومها الدولار الأميركي يعادل 9 تومان)، أي ما يعادل 22 مليون دولار، كانت كافية لإدارة شؤون البلاد لمدى عامين من الحصار، ومن دون أي مردود نفطي أو تجاري، مع الاعتماد على الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية، وتدوير الاستثمارات في الإنتاج الوطني، والاعتماد على الناتج المحلي، في ظلّ انقطاع تام لأموال النفط عن موازنة الحكومة.

الصمود الشعبي لأكثر من عامين دفع الولايات المتحدة إلى التخطيط مع الشاه لانقلاب عسكري على مصدّق. هكذا، نُفِّذَت عملية «أجاكس» في 19 آب 1953، حين تدخّلت الولايات المتحدة عبر دبابات وعصاباتها الداخلية، وفرضت الانقلاب العسكري بالقوة المباشرة، وأطاحت مصدّق، وعاد الشاه على ظهر الدبابة الأميركية، رغم أنف الشعب الأعزل وسجن القيادات الثورية، لتنتقل إيران بنحو تام إلى الارتهان الأميركي.

الشعب الإيراني الذي رفض الانقلاب العسكري، تحرّك مع بداية الستينيات وواصل نضاله، ليثأر لنفسه ولوطنيته في 11 شباط 1979، يوم انتصرت الإرادة الشعبية، وخرجت إيران نهائياً من دائرة الهيمنة الأميركية. وحتى اليوم، لا يزال هذا الشعب يدفع فاتورة استقلاله وحريته والصفعة التي وجّهها إلى كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية منذ أكثر من 40 عاماً. ويعيد التأكيد أن ستة أجيال منه عاصرت العقوبات والحصار، ولا تزال إرادته هي المنتصرة.

اليمن

جديدها «قدس 1»:
صنعاء تستعرض قوتها الصاروخية والجوية

في وقت تحتدم فيه المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران على خلفية التصعيد الأميركي بوجه الأخيرة، تُخرج القوات اليمنية المزيد من «المفاجآت» من جعبتها، بما من شأنه تعزيز المسار الردعي إزاء عدوان الولايات المتحدة وحلفائها. على أن التسييق الإقليمي لخطوات صنعاء التصعيدية لا ينزع عنها كونها فعلاً تراكمياً بدأته «أنصار الله» مبكراً، منذ اتضح لها أن العدوان ـ الذي دخل قبل أشهر عامه الخامس ـ سيطول، وأن لا خيار أمام اليمنيين سوى بناء منظومة عسكرية كفيلة بتعزيز الصمود الميداني، وضمان رسم نهاية سياسية للحرب، تليق بهذا الصمود.

يوم أمس، سجّلت قيادة صنعاء فصلاً إضافياً من فصول ذلك التراكم الكمّي والنوعي، بإماطتها اللثام عن أسلحة جديدة أُدخلت الخدمة، وأصبحت في متناول القوات المسلحة، في معرض أقامته تحت عنوان «معرض الرئيس الشهيد صالح الصماد للصناعات العسكرية اليمنية». استعراض يأتي في سياق المسار التصعيدي الذي بدأته القوات اليمنية أخيراً بتكثيفها عمليات استهداف المنشآت الحيوية في دول العدوان، خصوصاً منها المطارات في جنوب السعودية، والتي كان آخرها هجوم نفّذته طائراتها المسيّرة ضد مطاري جيزان وأبها الإقليميين.

صاروخ «قدس 1» الذي أميط اللثام عنه أمس (من الويب)

وافتتح رئيس «المجلس السياسي الأعلى» في صنعاء، مهدي المشاط، أمس، بحضور رئيس هيئة الأركان العامة والمتحدث الرسمي للقوات المسلحة وكبار المسؤولين في حكومة الإنقاذ و«اللجنة الثورية العليا» التابعة لـ«أنصار الله»، المعرض العسكري الذي حوى نماذج للصواريخ الباليستية والمجنّحة والطائرات المسيّرة الجديدة. وأزاح المشاط الستار عن الأسلحة الجديدة، وهي صاروخ «قدس1» المجنح، وطائرة «صماد 3» المسيرة، وطائرة «صماد 1» المسيّرة الاستطلاعية، وطائرة «قاصف 2k» المسيرة. وتخلّل الافتتاح عرض فيلم تسجيلي «يتضمن خصائص» الأسلحة الجديدة «ومميزاتها ومراحل تصنيعها، ومشاهد حيّة لعمليات اختبارها على أهداف متعددة ومدى دقة إصابتها لأهدافها».

وأكد المشاط، بالمناسبة، أن «المرحلة المقبلة ستكون مليئة بالمفاجآت»، وأن الأسلحة الجديدة «ستحدث فارقاً في موازين القوى مع العدوان، وستتغير معها كل المعطيات لصالح قواتنا باعتبارها أسلحة ردع فاعلة ومؤثرة»، فيما أشار وزير الدفاع في حكومة الإنقاذ، محمد ناصر العاطفي، إلى أن القوات المسلحة «وصلت إلى مرحلة متقدمة في مجالات الصناعات العسكرية التي تشهد كل يوم تطوراً ونجاحاً ملموساً بأيادٍ وخبرات يمنية»، مضيفاً أنه «تم اختبار هذه الأسلحة بعدة عمليات ناجحة وأثبتت قدرتها ودقتها على إصابة أهدافها».

وكانت القوات اليمنية أعلنت، أول من أمس، عن عملية نفّذتها طائرات مسيرة من طراز «قاصف 2k» ضد مواقع عسكرية في مطارَي جيزان وأبها جنوب السعودية. وبحسب المتحدث باسم القوات المسلحة، يحيى سريع، فإن الطائرات «أصابت أهدافها بدقة، وتسببت في تعطيل الملاحة الجوية في المطارين».

(الأخبار)

... والرياض تردّ بتشديد الحصار الاقتصادي

لا تجد السعودية، في مواجهة تصاعد هجمات الجيش واللجان على مرافقها الحيوية، سوى تصعيد الحرب الاقتصادية بوجه اليمنيين، في محاولة لحملهم على التراجع. حربٌ تتمثل أخر فصولها في حصر استيراد المشتقات النفطية إلى الموانئ الخاضعة لسيطرة حكومة هادي بعدن، وفرض التعامل بالطبعة الجديدة من العملة المطبوعة

صنعاء ــ رشيد الحداد

أعادت سلطات صنعاء، أخيراً، الملف الاقتصادي إلى الواجهة، طارحةً مبادرة تستهدف إنهاء معاناة موظفي الدولة، الذين يواجهون عقاباً جماعياً منذ أكثر من ثلاثة أعوام من قِبَل حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، ومن ورائها «التحالف». «المجلس السياسي الأعلى» وجّه فرع البنك المركزي في محافظة الحديدة بفتح حساب خاص لإيرادات موانئ الحديدة الثلاثة، واستخدامها في دفع رواتب موظفي الدولة في أنحاء البلاد كافة، على أن تسدّ حكومة هادي أي عجز مالي من إيرادات النفط والغاز والإيرادات الحكومية في المناطق الجنوبية والشرقية. ووصف المجلس مبادرته بأنها تعبّر «نصاً وروحاً» عن الشقّ الاقتصادي من تفاهمات استوكهولم، موضحاً أنها تأتي من أجل «إقامة الحجة» على مَن يعرقلون تطبيق فكرة «تحييد الاقتصاد». لكن مبادرة «السياسي الأعلى» قوبلت بتجديد حكومة هادي اشتراطها تحويل إيرادات الموانئ إلى حسابها في البنك المركزي في عدن، لتُصرف منها مرتبات موظفي محافظة الحديدة، وفي حال وجود فائض يتم صرف مرتبات موظفي الدولة في صنعاء وبقية المناطق. موقف رافقته إجراءات عملية على الأرض، تستهدف جميعها تشديد الحصار الاقتصادي والمالي، بدءاً من محاولة خنق حركة الملاحة البحرية في الحديدة، وليس انتهاءً بمصادرة إيرادات الجمارك والضرائب وضريبة المبيعات والرسوم الحكومية الأخرى، وفرضها بصورة إجبارية على التجار المورّدين من الخارج.

ومع ترجيح وقوف السعودية وراء التصعيد الاقتصادي الأخير، كرد فعل على تعرض عدد من مصالحها لهجمات جوية من قِبَل «أنصار الله» كمطارات أبها وجيزان، رأى الناطق باسم «أنصار الله»، رئيس وفدها التفاوضي، محمد عبد السلام، خلال لقائه الخميس الماضي في العاصمة العمانية مسقط، المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، ما تقوم به الرياض وحكومة هادي بمثابة «عقاب جماعي يهدد ملايين اليمنيين»، مطالباً غريفيث بالاستفادة من المبادرة التي تقدّم بها «السياسي الأعلى»، والتي «تصبّ في مصلحة المواطنين إذا ما ساعدت الأمم المتحدة في إنفاذها». من جهته، رأى مصدر في «اللجنة الاقتصادية العليا» في صنعاء أن المبادرة «تضع الطرف الآخر في مواجهة حقيقية مع الشعب، بعدما استنفد كل الذرائع والمبررات»، مشدداً في حديث إلى «الأخبار» على أن «المبادرة ما بعدها»، ملمحاً في هذا الإطار إلى أن «الخيارات الاقتصادية المعلنة قبل شهرين لا تزال مفتوحة، وحتى الآن لم يُنفذ سوى عدد منها».

وأكد أن «القادم سيكون أشدّ إيلاماً لدول تحالف العدوان»، مضيفاً إن «القوى الثورية والسياسية لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء سياسة التجويع التي يمارسها تحالف العدوان ضد الشعب اليمني منذ سنوات».

سياسة تمثّلت آخر فصولها في إقرار حكومة هادي حصر استيراد المشتقات النفطية بشركة مصافي عدن، في محاولة منها للتحكم بالأسواق المحلية الخاضعة لسيطرة «أنصار الله»، وفرض التعامل بالطبعة الجديدة من العملة المطبوعة

> **«أنصار الله»: ما تقوم به الرياض بمثابة «عقاب جماعي يهدد ملايين اليمنيين»**

دون غطاء الممنوعة من التداول في صنعاء، وتوقيف شحنات النفط القادمة إلى ميناء الحديدة. وعلى رغم الانتقادات التي قوبل بها القرار، إلا أن حكومة هادي تبدو ماضية في تنفيذه، بما يخوّل «مصافي عدن» التي تعاني عجزاً مالياً حاداً منذ أربع سنوات، استيراد أكثر من 70 ألف طن من المشتقات النفطية شهرياً، لتغطية حاجة السوق اليمني بقيمة تتجاوز 200 مليون دولار. وجاء قرار احتكار استيراد المشتقات النفطية بعد فشل حكومة هادي في تقديم أي دليل مادي على فرضية تهريب النفط الإيراني إلى «أنصار الله»، والتي ظلّت تروّجها على مدى السنوات الماضية، وتتخذها ذريعة لحجز السفن المحمّلة بالمشتقات النفطية القادمة إلى ميناء الحديدة، والتي تحمل تصاريح مرور من فريق التفتيش الأممي في جيبوتي. كذلك، يأتي القرار بعدما أوقفت «اللجنة الاقتصادية» التابعة لحكومة هادي استيراد المشتقات النفطية من موانئ سلطنة عمان والعراق، إضافة إلى ميناء الحمرية في إمارة الشارقة، في خطوة قالت إنها تستهدف «الحدّ من التجارة غير القانونية بالمشتقات النفطية».

وبالنظر إلى أن خزّانات النفط الخاصة بـ«مصافي عدن» مؤجّرة لتاجر النفط الكبير، أحمد العيسي، المقرب من نائب هادي، علي محسن الأحمر، ونجله جلال عبد ربه هادي، فقد عُدّ قرار حصر الاستيراد بشركة مفلسة تسليماً كاملاً للسوق اليمني للعيسي، بعدما مُنح الأخير حق احتكار الاستيراد للأسواق الجنوبية والشرقية للبلاد، من خلال صفقة فساد أُبرمت العام الماضي في الرياض. توصيفٌ ينسحب، كذلك، على الصفقة الجديدة، التي تعهّد بموجبها العيسي لمحافظ «مركزي عدن»، حافظ معياد، بتوريد ضرائب وجمارك النفط التي كانت تستوفيها سلطات صنعاء إلى فرع «المركزي» في عدن. وفي هذا الإطار، حذّر عمال وموظفو شركة مصافي عدن من مخطط لخصخصة الشركة العملاقة لمصلحة «حيتان الفساد»، معلنين رفضهم هذا التوجه، والاعتصام في المصفاة حتى إفشال مخطط تصفيتها. بدورها، رفضت شركة النفط في عدن وصنعاء والمحافظات اليمنية الأخرى إجراءات حكومة هادي، متهمة الأخيرة بالسعي لإفراغ مصافي عدن من دورها الوطني في تكرير النفط وتموين السوق المحلي بالنفط الوطني، وكذلك تصفية شركة النفط اليمنية لمصلحة «التحالف».

السودان

ينذر التعجّل في إبرام «اتفاق الخرطوم»، وغياب نقاط عديدة عنه من شأنها ترجيح كفة طرف على آخر بسقوط سريع على غرار الاتفاقات السابقة، وخصوصاً أنه جاء على إثر حراك أميركي دفع قادة «الانتفاضة»، أو بعضهم على الأقل، إلى القبول بتسوية الحدّ الأدنى، ما يجعل التحديات أكبر من أي وقت مضى

«اتفاق الخرطوم» ينتظر الإعلان
رعاية غربية ترجّح كفة العسكر

يشجّع الأميركيون العسكر على إدماج الحركات المسلحة في الاتفاق لرفع العقوبات

جمعت «لقاءات سرية» العسكر وقادة الاحتجاجات مع دبلوماسيين أجانب وعرب

لم تحسم نسبة تمثيل الطرفين في هياكله السلطة المدنية المنشودة (أ ف ب)

الخرطوم ـ **الأخبار**

قبل أن تنتهي لجنة فنية مشتركة من قانونيين، وبمشاركة أفريقية، من صياغة الاتفاق السياسي النهائي بين المجلس العسكري وتحالف قوى «إعلان الحرية والتغيير»، اليوم أو غداً (الثلاثاء)، بدأت تتكشّف معالم «تسوية عجولة» قلّبَت المشهد في السودان يوم الجمعة الماضي، من التصعيد والتصعيد المضاد لأكثر من ستة أشهر، إلى «شراكة» بين العسكر وقادة الحراك الشعبي في مرحلة انتقالية لمدة ثلاث سنوات، تنتهي بانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر 2022. ومن المتوقع أن يكون «التوقيع على الوثيقة النهائية للاتفاق بداية الأسبوع المقبل»، بحسب ما قال القيادي في «الحزب الشيوعي السوداني»، العضو المفاوض عن «الحرية والتغيير»، صديق يوسف، لـ«الأخبار».

منحت التسوية أعضاء المجلس العسكري اليد العليا في البلاد في المرحلة الأطول من الفترة الانتقالية، بلباس سلطة ذات هياكل مدنية، وذلك حتى قبل أن تُحسم نسبة تمثيل كل طرف فيها، لا سيما منها «المجلس السيادي» الذي يمثل رأس الدولة، والذي أعطيت رئاسته لرئيس «العسكري» عبد الفتاح البرهان، مع ترك الباب مفتوحاً للاتفاق على المقعد المدني الحادي عشر وفق صيغة «5+5+1». وفي هذا الإطار، تتحدث تقارير عن أن المقعد سيخصص لـ«عسكري متقاعد منخرط في العمل المدني»، بحسب ما ذكر موقع «ستراتفور» الاستخباري الأميركي، أي إنه قد يؤول إلى العسكر، ما يمثل ثغرة ربما يتسلل منها خلاف جديد بين الطرفين، فضلاً عن الخلاف المحتمل حول «المجلس التشريعي» المرجأ الاتفاق بشأنه إلى ما بعد تشكيل «السيادي» والحكومة. وفي هذا الإطار، أكد القيادي في «تجمع المهنيين السودانيين»، عضو التحالف أحمد ربيع، أن «الإعلان عن الحكومة والمجلس السيادي سيتم مع التوقيع على الاتفاق»، مضيفاً في حديث إلى «الأخبار»، أن «اللجنة الفنية منعقدة هذه الأيام لوضع الملامح النهائية للاتفاق»، كاشفاً عن «ترتيبات تتم لعودة الإنترنت وإكمال بقية متطلبات قوى الحرية والتغيير»، التي لم يستجب العسكر حتى الآن لأيّ منها سوى الإفراج عن المعتقلين السياسيين.

وبعيداً عن الثغرات، يبدو الدور الخارجي، بحسب ما كشفت ترتيبات ما قبل «اتفاق الخرطوم»، قادراً على تبديد أي خلاف بين الطرفين، وفق ما توحي به «لقاءات سرية» جمعت القادة العسكريين وقادة الاحتجاجات «مع دبلوماسيين من الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات في منزل شخصية سودانية كبيرة في الخرطوم على مدار أيام»، بحسب ما نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية أول من أمس، عن مسؤولين غربيين حضروا اللقاءات، مشيرين إلى أن الهدف منها كان «إذابة الجليد بين الطرفين». وبحسب أحدهم، جاء ذلك بعدما أيقنت السعودية والإمارات أن الكثير من السودانيين قد انقلبوا على نائب رئيس المجلس، محمد حمدان دقلو، الملقب بـ«حميدتي»، الأمر الذي دفعهما إلى دعم مقاربة أكثر دبلوماسية للأزمة، تعبر عن تلك الغربية التي تمثلها واشنطن وعواصم أوروبا، وتدعم تشكيل سلطة مدنية بالتوافق بين طرفي النزاع، لتحقيق استقرار يحفظ مصالحها.

ولا تبدو الرغبة الأميركية في اتفاق كالذي أبرم، في الترحيب الذي خطّته معظم البيانات المعلقة على الحدث فحسب، بل في إعلان الولايات المتحدة أن «رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب أصبح وشيكاً»، كما قال القائم بأعمال السفارة في الخرطوم، ستيفن كوتسيس. لكن تنبيه الأخير إلى أن هذا الأمر «يتوقف بدرجة كبيرة على إدماج الحركات المسلحة في الاتفاق»، مؤشر على ما قد تحمل الأيام المقبلة للمجلس العسكري، الذي كان قد اتخذ خطوة في هذا الاتجاه عقب «اتفاق الخرطوم»، حين أصدر البرهان عفواً شمل الإفراج عن 235 من أعضاء «حركة تحرير السودان» المسلحة، بزعامة أركو مني مناوي، الذي اعتبر أن الاتفاق «يؤسّس لإنقاذ النظام السابق».

ويبدو اتجاه المجلس هذا، استكمالاً لما كان قد بدأه في إطار وساطة جوبا، المدعومة مصرياً، والتي تقترح إشراك الحركات المسلحة، ما يعني أن «ثنائية» الاتفاق لن تستمر طويلاً إذا ما توصل المجلس إلى اتفاقات مع هذه الحركات. وليس مستبعداً أيضاً أن يطالب لاحقاً، خلال الـ21 شهراً الأولى، بإشراك القوى السياسية التقليدية أيضاً، خصوصاً إذا رفعت الأخيرة الصوت رفضاً للاتفاق «الإقصائي» كما سبق أن اعتبرت، قبل أن يجلس «حميدتي» مع ممثليها لبحث تسوية تنهي «الثنائية» مع «الحرية والتغيير». والجدير ذكره، هنا، أن أي شراكة مع هؤلاء هذه المرة ستكون في «التشريعي» المؤجل ثلاثة أشهر، ما يهدّد الاتفاق السابق الذي حصلت فيه «الحرية والتغيير» على أغلبية الثلثين.

سوريا

تعويل أممي على «مخرج» روسي لتشكيل «الدستورية»

لا يزال دون هدف بيدرسن البعيد: جمع الدول الراعية لمساري «أستانا» و«جنيف» في إطار واحد. عقبات كثيرة (أ ف ب)

يحظى مسار تشكيل «اللجنة الدستورية» باهتمام دولي واسع، وسط عشرات التفاصيل التي تزدحم في المشهد السوري. ويعود الفضل في ذلك إلى التصريحات والتسريبات التي أوحت بوجود توافقات على «حلول وسط» من شأنها إطلاق عمل اللجنة «قريباً»، بمعزل عن تأثير ذلك ـ إن تمّ ـ على الوضع في سوريا. التعويل على المضيّ قدماً في «المسار السياسي» يبدو معلّقاً بخيوط كثيرة تحكمها تجاذبات إقليمية ودولية ناشطة، وهو ما من شأنه خفض سقف التوقعات بإحداث اختراق فعلي في المستقبل القريب. فمن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتوتر الأميركي ـ الإيراني، إلى مصير إدلب وشرق الفرات، مروراً بدور روسيا والقوى الإقليمية، لا يبدو أن ما من شأنه خفض سقف التوقعات بإحداث اختراق فعلي في المستقبل القريب. فمن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتوتر الأميركي ـ الإيراني، إلى مصير إدلب وشرق الفرات، مروراً بدور روسيا والقوى الإقليمية، لا يبدو أن ما من شأنه خفض سقف التوقعات بإحداث اختراق فعلي في المستقبل القريب. فمن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتوتر الأميركي ـ الإيراني، إلى مصير إدلب وشرق الفرات، مروراً بدور روسيا والقوى الإقليمية، لا يبدو أن ما من شأنه خفض سقف التوقعات بإحداث اختراق فعلي في المستقبل القريب. فمن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتوتر الأميركي ـ الإيراني، إلى مصير إدلب وشرق الفرات، مروراً بدور روسيا والقوى الإقليمية، لا يبدو أن ما من شأنه خفض سقف التوقعات بإحداث اختراق فعلي في المستقبل القريب. فمن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتوتر الأميركي ـ الإيراني، إلى مصير إدلب وشرق الفرات، مروراً بدور روسيا والقوى الإقليمية، لا يبدو أن ما من شأنه خفض سقف التوقعات بإحداث اختراق فعلي في المستقبل القريب. فمن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتوتر الأميركي ـ الإيراني، إلى مصير إدلب وشرق الفرات، مروراً بدور روسيا والقوى الإقليمية، لا يبدو الحديث عن «تعديل الدستور» أو «صوغ دستور جديد» واعداً بالاستقرار. وحده المبعوث الأممي غير بيدرسن، ربما، يبدو متفائلاً بإطلاق جولة جديدة من المحادثات السورية ـ السورية في جنيف، على أرضية التوافقات حول «اللجنة الدستورية»، هذا ما أشار إليه في تصريحاته الأخيرة من موسكو، التي زارها تحضيراً للقاءين منفصلين يجمعانه مع الجانبين السوريين، الحكومي والمعارض، في مسعى لتمرير ذلك إلى التصريحات والتسريبات التي أوحت بوجود توافقات على «حلول وسط» من شأنها إطلاق عمل اللجنة «قريباً»، بمعزل عن تأثير ذلك ـ إن تمّ ـ على الوضع في سوريا. التعويل على المضيّ قدماً في «المسار السياسي» يبدو معلّقاً بخيوط كثيرة تحكمها تجاذبات إقليمية ودولية ناشطة، وهو ما من شأنه خفض سقف التوقعات بإحداث اختراق فعلي في المستقبل القريب. فمن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتوتر الأميركي ـ الإيراني، إلى مصير إدلب وشرق الفرات، مروراً بدور روسيا والقوى الإقليمية، لا يبدو الحديث عن «تعديل الدستور» أو «صوغ دستور جديد» واعداً بالاستقرار. وحده المبعوث الأممي غير بيدرسن، ربما، يبدو متفائلاً بإطلاق جولة جديدة من المحادثات السورية ـ السورية في جنيف، على أرضية التوافقات حول «اللجنة الدستورية»، هذا ما أشار إليه في تصريحاته الأخيرة من موسكو، التي زارها تحضيراً للقاءين منفصلين يجمعانه مع الجانبين السوريين، الحكومي والمعارض، في مسعى لتمرير ذلك إلى التصريحات والتسريبات التي أوحت بوجود توافقات على «حلول وسط» من شأنها إطلاق عمل اللجنة «قريباً»، بمعزل عن تأثير ذلك ـ إن تمّ ـ على الوضع في سوريا. التعويل على المضيّ قدماً في «المسار السياسي» يبدو معلّقاً بخيوط كثيرة تحكمها تجاذبات إقليمية ودولية ناشطة، وهو ما من شأنه خفض سقف التوقعات بإحداث اختراق فعلي في المستقبل القريب. فمن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتوتر الأميركي ـ الإيراني، إلى مصير إدلب وشرق الفرات، مروراً بدور روسيا والقوى الإقليمية، لا يبدو الحديث عن «تعديل الدستور» أو «صوغ دستور جديد» واعداً بالاستقرار. وحده المبعوث الأممي غير بيدرسن، ربما، يبدو متفائلاً بإطلاق جولة جديدة من المحادثات السورية ـ السورية في جنيف، على أرضية التوافقات حول «اللجنة الدستورية»، هذا ما أشار إليه

«اللجنة الدستورية» يقول إن الخلاف الأهم هو حول آلية اتخاذ القرارات في «اللجنة»، إذ تطالب دمشق بأن يكون القرار عبر توافق 75 في المئة من أعضائها على الأقل.

وإلى حين بيان نتائج الجولة المرتقبة لبيدرسن، لا تزال دون هدفه البعيد المتمثل في جمع الدول الراعية لمساري «أستانا» و«جنيف» في إطار واحد، عقبات كثيرة، إذ لا تزال الدول الأبرز التي تملك نفوذاً لدى مكونات المعارضة، خارج إطار التوافقات العريضة. وتظهّر هذا التباين عبر الحرب الإعلامية التي يخوضها «مجلس سوريا الديموقراطية» المرعيّ من واشنطن، و«الائتلاف» الذي تديره أنقرة، خاصة أن الأميركيين ماضون في مشروع إشراك أعضاء «التحالف الدولي» بمسؤوليات أكبر في مناطق شرقي الفرات، من دون موقف تركي مستجدّ في هذا الشأن، سوى الرفض السابق لوجود أي قوات «غير تركية» في «المنطقة الآمنة» المفترضة. وهو ما أكدته تصريحات المبعوث الأميركي إلى «التحالف»، جايمس جيفري، لصحيفة «دي فيلت» الألمانية، التي قال فيها إن بلاده طالبت الألمان بإرسال قوات برية تستبدل القوات الأميركية جزئياً، مشيراً في الوقت نفسه إلى استمرار المفاوضات مع الجانب التركي في شأن «المنطقة الآمنة التي سيتم تأمينها من قِبَل قواتنا والوحدات الكردية» على حدّ ما ذكرت الصحيفة.

وترافقت التطورات الأخيرة مع زيارة لافتة لوزير الخارجية العمانية يوسف بن علوي بن عبد الله، إلى دمشق، التقى خلالها الرئيس الأسد ونظيره السوري وليد المعلم. وكان لافتاً في بيان الرئاسة السورية المقتضب عن الزيارة، الإشارة إلى أن اللقاء بحث «محاولات طمس الحقوق العربية التاريخية في ظل الأزمات والظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة حالياً»، إلى جانب «التحديات المفروضة على المنطقة برمّتها، سياسياً واقتصادياً، وكيفية التصدي لها». وليست هذه الزيارة اللافتة الأولى بين البلدين، إذ زار المعلم السلطنة في مناسبتين (2015 و2018)، كما تم توقيع مذكرات تفاهم بين الحكومتين في العام 2017، خلال زيارة وزير النفط والثروة المعدنية السوري، علي غانم، إلى مسقط.

(الأخبار)

تقرير

دفق أسلحة إلى ليبيا برعاية تركية وإماراتية

مع عودة الاشتباكات العنيفة في التخوم الجنوبية للعاصمة الليبية، وتواصل الانقسام الدولي حول الموقف من الصراع، يصعّد الداعمون الإقليميون لأطراف الصراع وتيرة توريد شحنات الأسلحة وحجمها

في الأيام الأولى بعد سقوط مدينة غريان (جنوبي غربي العاصمة) في أيدي قوات حكومة الوفاق، اختلّ توازن قوات المشير خليفة حفتر بخسارتها عدداً مهمّاً من المقاتلين والآليات، وتضرّر خطوط إمدادها التي تنطلق من شرق البلاد وتمرّ عبر منطقة الجفرة الصحراوية في وسطها وصولاً إلى مواقعها في جنوب طرابلس. وفي غضون ذلك، حاولت قوات «الوفاق» الزحف نحو ترهونة (جنوبي شرقي العاصمة) التي تمثل المعقل الاستراتيجي الأخير لقوات حفتر. خلال تقدمها برّاً، ومع اقترابها من المدينة، تلقت خسائر مهمة بسبب جغرافية المكان التي تسمح لمقاتلي حفتر بالتمركز في مناطق عالية.

مع فشل الحملة البرية، تركزت جهود «الوفاق» على القصف الجوي، لكنها فقدت أيضاً طائرة مقاتلة يقودها اثنان من بين حفنة طيارين مؤهلين يعملون انطلاقاً من الكلية الجوية في مصراتة. هكذا، وبحفاظها على تموقعاتها حول ترهونة، عاد لقوات حفتر بعض الثقة، على رغم اتخاذ «الغرفة الأمنية المشتركة» في المدينة إجراءات تمنع دخول العربات العسكرية إلى الأماكن المأهولة بالسكان إلا للصيانة، وذلك لتجنّب القصف الجوي، وربما لمنع تغلغل قوات حفتر في الأحياء تحسباً لأي طارئ قد يدفع في اتجاه مصالحة بين المدينة و«الوفاق».

أما إسقاط الطائرة المقاتلة، فكان بواسطة منظومة دفاع جوي روسية الصنع أرسلتها الإمارات إلى قوات حفتر غداة إطلاقها الهجوم على طرابلس، وقد نجحت سابقاً في إسقاط مقاتلتين أخريين على الأقل. وثمة إشارات على استمرار تدفق الدعم الإماراتي؛ إذ أرسلت قوات المشير في الأيام الأخيرة «دفعة ثانية» من التشكيلات العسكرية إلى جبهات جنوب العاصمة، مجهّزة بعربات مدرعة تنتجها شركة «النمر» الإماراتية، كما انتشرت أمس صور لعشرات الحاويات التي تحوي عربات مماثلة وصلت شرق البلاد.

حتى الآن، تشمل الترسانة العسكرية التي أرسلتها أبو ظبي طائرات مسيّرة قتالية صينية الصنع، ومنظومة دفاع جوي، وصواريخ مضادة للمدرعات أميركية الصنع، ومدرعات وناقلات جنود من أحجام مختلفة، وغرفة عمليات متحركة (خسرتها في غريان)، كما أرسلت خبراء عسكريين، وفق شهادات غير مؤكدة لأسرى. مقابل ذلك، تكثّف تركيا دعمها العسكري لحكومة «الوفاق»، الذي يشمل حتى الآن طائرات قتالية مسيّرة، وعربات مدرعة، وصواريخ مضادة للمدرعات، وخبراء عسكريين.

والجمعة الماضي، سافر رئيس المجلس الرئاسي لـ«الوفاق»، فائز السراج، إلى أنقرة، حيث التقى الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الذي أكد دعمه لحلفائه الليبيين في وجه قوات حفتر التي وصفها بـ«غير الشرعية». وبالتوازي مع ذلك، رُصد تحرك طائرة شحن عسكرية، تتبع شركة «سكاي أفيا ترانس» الأوكرانية، بين مطار «ايسنبوغا» في أنقرة ومطار «معيتيقة» في طرابلس. وفي واقع الأمر، أجرت الطائرة رحلات بين المطارين على امتداد أربعة أيام متواصلة، وبالنظر إلى طاقة شحنها المرتفعة، فإن الأسلحة التي وصلت لليبيا يمكن أن تمثل انعطافة في مسار الحرب، خاصة مع الإشاعات حول توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين الطرفين.

أسقطت طائرة مقاتلة لقوات «الوفاق» بواسطة منظومة روسية أرسلتها الإمارات

تدريجياً، يتحول الصراع العسكري في ليبيا إلى حرب بالوكالة بين المحور التركي ـ القطري والمحور الإماراتي ـ السعودي ـ المصري، إذ تتكثّف شحنات التسليح لتخلق دائرة مفرغة لن يتضرر منها سوى الشعب الليبي. يجري هذا تحت أنظار المؤسسات الإقليمية والدولية العاجزة عن وضع حدّ للنزاع، أو حتى تخفيفه ورسم خطوط حمر. ففي مقابل مجزرة مركز احتجاز المهاجرين في ضاحية تاجوراء بطرابلس، التي ذهب ضحيتها أكثر من 50 مهاجراً عبر قصف جوي، اكتفى مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بالإدانة، من دون تحميل المسؤولية أو تشكيل لجان تحقيق مستقلة. أما جامعة الدول العربية، فلم تتداول الموضوع أصلاً، وهي تدير وجهها باستمرار لدعوات عقد جلسات حول ليبيا.

مع فشل الحملة البرية، تركزت جهود «الوفاق» على القصف الجوي (أ ف ب)

استطلاع

بعون الاقتصاد... ترامب رئيساً لولاية ثانية؟

مدفوعةً بأداء اقتصادي قوي، تبدو أسهم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مرتفعة بشكل غير مسبوق، قبل ما يزيد على عام من السباق الرئاسي المرتقب في 2020. يتبيّن ذلك من خلال نتائج استطلاع للرأي أجرته كل من صحيفة «واشنطن بوست» وشبكة «إيه بي سي» الإخبارية الأميركية أثناء، حضور ترامب قمة «مجموعة العشرين» في أوساكا اليابانية، إذ خلص إلى أن معدّل قبول سيد البيت الأبيض ارتفع إلى أعلى نقطة له في فترته الرئاسية، بفضل فعالية خطته الاقتصادية، بينما لا تزال غالبية بسيطة من الأميركيين رافضة لأدائه الرئاسي.

وسلّط الاستطلاع، الذي أجري في الفترة بين 28 حزيران/يونيو و1 تموز/يوليو على عيّنة ضمّت 1008 من البالغين، الضوء على احتمال إعادة انتخاب ترامب لدورة ثانية في 2020. وعلى رغم أن معدّل قبوله بقي سلبياً في معظم القضايا، وأن أكثر من 6 من كل عشرة أميركيين قالوا إنه تصرّف بطرق لا تتناسب مع منصبه الرئاسي منذ أدائه اليمين الدستورية، إلا أن خُمس هؤلاء أكّدوا أنهم يوافقون على العمل الذي يؤديه.

وبلغت نسبة تأييد ترامب بين الأميركيين ممّن هم في سنّ التصويت 44%، مرتفعة من 39% في نيسان/أبريل الماضي، بينما قال 53% إنهم لا يؤيدونه. ومن بين الناخبين المسجّلين، قال 47% إنهم يؤيدونه، في حين رفضته نسبة 50%. وفي استطلاع نيسان، تراوحت النِسَب بين 42% مع ترامب، و54% ضدّه.

كذلك، سلّط الاستطلاع الضوء على الاختلافات الكبيرة بين النساء والرجال في تفضيلهم للمرشح، في تواصل لاتجاه بدا واضحاً طوال فترة رئاسة ترامب، وخصوصاً إبان انتخابات التجديد النصفي لعام 2018، عندما استولى الديموقراطيون على المجلس النيابي بدعم قوي من النساء. وفي الاستطلاع الجديد، ظهر جلياً أن الرجال يفضلون ترامب على أربعة من أصل خمسة منافسين ديموقراطيين محتملين، بينما تدعم النساء المنافسين الخمسة جميعاً بهوامش قوية.

في موضوع الاقتصاد، قضية الاستطلاع المحورية، قال 51% من المستطلَعة آراؤهم إنهم يوافقون على الطريقة التي تعامل بها مع الاقتصاد، بينما رفضت ذلك نسبة 42%، بانخفاض طفيف عن تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، حين كانت النسبة 46%. وفي القضايا الشائي الأخرى، حصل ترامب على تصنيفات سلبية، تتراوح بين صافٍ سلبي قدره سبع نقاط على الضرائب، وصافي سلبي قدره 33 نقطة في شأن التغيّر المناخي. وأظهر الاستطلاع، أيضاً، أن أكثر من نصف الأميركيين لا يوافقون على طريقة تعامل ترامب مع ملفات الهجرة والرعاية الصحية والإجهاض والعنف المسلح و«القضايا التي تهم النساء بشكل خاص»، فيما تراوحت نسبة الذين لا يوافقون على طريقة تعامله مع السياسة الخارجية، بين 40% و55%.

◄ وفيات ►

بمزيد من الرضى والتسليم ننعى إليكم المغفور له بإذن الله تعالى فقيدنا الغالي المرحوم
الأستاذ سعد الدين محمد الإسكندراني
(مدير الإدارة المشتركة في وزارة الأشغال العامة والنقل سابقاً)
زوجته الدكتورة ناديا النابلسي
أولاده: الدكتور محمد، الدكتور فادي والدكتور هاني الإسكندراني
ابنته مايا الإسكندراني العاصي
يُصلى على جثمانه الطاهر عقب صلاة عصر اليوم الاثنين 8 تموز 2019 في مسجد الخاشقجي، ويوارى الثرى في مدافن الأوقاف الإسلامية، الحرج.
تُقبل التعازي للرجال والنساء قبل الدفن وبعده في منزل الفقيد، كليمنصو، شارع جورج سير، بناية الميناء، الطابق الخامس قرب مدرسة الحكمة.

يوم الثلاثاء 9 منه للرجال والنساء في نادي خريجي الجامعة الأميركية ـ الورديّة ـ الحمرا، من الساعة الثالثة عصراً حتى الساعة السابعة مساءً.
ويوم الأربعاء 10 منه للرجال والنساء في نادي خريجي الجامعة الأميركية، الوردية ـ الحمرا، من الساعة العاشرة صباحاً حتى الواحدة ظهراً، ومن الثالثة عصراً ولغاية السابعة مساءً.

◄ ذكرى سنوية ►

في الذكرى السنوية السادسة لوفاة
الشيخ محمد رؤوف مرتضى الحر
(أبو حسين)
رحم الله مَن ذكره في دعائه وصلواته وأهداه سورة الفاتحة.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

◄ إعلانات رسمية ►

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/3/27 على المتهم علي منذر زعيتر سجل 24/ريحا جنسيته لبناني محل اقامته الفنار الزعيترية والدته اعتدال عمره 1980 اوقف غيابياً بتاريخ 2017/2/2 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة غرامة.
وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/3/27
الرئيس
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1100

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/4/3 على المتهم خضر أكرم زعيتر سجل 4/ريحا جنسيته لبناني محل اقامته ريحا والدته صفيه عمره 1992 اوقف غيابياً بتاريخ 2018/4/12 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة غرامة.
وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/4/11
الرئيس
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1100

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/4/3 على المتهم نوح علي داوود زعيتر سجل 32/ الكنيسة جنسيته لبناني محل اقامته الكنيسة والدته نجاح عمره 1970 اوقف غيابياً بتاريخ 2018/4/12 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة غرامة.
وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/4/10
الرئيس
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1100

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/4/3 على المتهم محمد صبحي زعيتر سجل 153/مقنه جنسيته لبناني محل اقامته الفنار الزعيترية والدته سول مارينا عمره 1990 اوقف غيابياً بتاريخ 2016/1/27 بالعقوبة التالية مؤبد وخمسين مليون ليرة غرامة.
وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/5/2
الرئيس
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 1100

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/6/25 على المتهم حسين علي سرور جنسيته لبناني سجل 72/ طير حرفا محل اقامه صور محلة الرمل حي الآثار بناية ابو صالح ط ارضي والدته غيداء تولد 1994 اوقف احتياطياً بتاريخ 2012/4/6 ووجاهياً 2012/4/12 واخلي سبيله 2012/5/17.
بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم وانزال عقوبة الحبس بحقه مدة ثلاث سنوات وتدريكه الرسوم البالغة تسعة وعشرون الف ل.ل
وفقاً للمواد 201/547 عقوبات وقانون 2002/422 من قانون العقوبات.
لارتكابه جناية محاولة قتل بواسطة سكين ممنوع.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة امواله طيلة مدة فراره.
صيدا في 2019/6/25
الرئيس
فرنسوا الياس
التكليف 1086

خلاصة حكم
صادر عن محكمة جنايات الاحداث في الجنوب بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/6/25 على المتهم محمد مصطفى كوشكار جنسيته سوري محل اقامته مخيم برج الشمالي حي المغاربي ملك ابو كمال نصار ط ارضي والدته نوال تولد 1998 اوقف احتياطياً بتاريخ 2016/3/24 ووجاهياً 2016/4/21 واخلي سبيله 2017/5/12 بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم وانزال عقوبة الحبس بحقه مدة سنتين ونصف السنة وبتدريكه الرسوم كافة والبالغة سبعة وعشرون الف ل.ل.
وفقا للمواد 638 عقوبات وقانون 2002/422 من قانون العقوبات.
لارتكابه جناية سرقة سيارة عدد (2)
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة امواله طيلة مدة فراره.
صيدا في 2019/6/25
الرئيس
فرنسوا الياس
التكليف 1086

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات الاحداث في الجنوب بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/6/25 على المتهم محمد حمود الحاج 03/318293 جنسيته فلسطيني ملف 905 بيان 15869 محل اقامته عبرا - مجمع الملاح بناية حماد ملك محمد توفيق والدته ناديا تولد 1998 اوقف احتياطياً بتاريخ 2015/6/30 ووجاهياً 2015/7/6 واخلي سبيله 2015/8/21 بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المتهم وانزال عقوبة الحبس بحقه مدة سنتين ونصف السنة وبتدريكه الرسوم كافة والبالغة ثمانية وعشرون الف ل.ل واحتساب مدة توقيفه من 2015/6/30 لغاية 2015/8/21.
وفقاً للمواد 557 عقوبات و73 أسلحة وقانون 2002/422 من قانون العقوبات.
لارتكابه جناية طعن بسكين ممنوع وتسبب بتشويه.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة امواله طيلة مدة فراره.
صيدا في 2019/6/25
الرئيس
فرنسوا الياس
التكليف 1086

إعلان
بناءً على القانون رقم 77 تاريخ 2018/4/19 (قانون المياه) لا سيما المادة 38 منه والمتعلقة بتسوية اوضاع الآبار المحفورة،
وتنفيذاً لمضمون القرار رقم 118/ق و تاريخ 2010/9/13 (آلية البت بطلبات التراخيص بمراسيم او ايصالات العلم المسبق للتنقيب عن المياه واستعمالها) ولا سيما المادة الخامس منه،
تعلن وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية - عن بدء قبول طلبات تسوية وضع الآبار غير المرخصة أيا كان تاريخ حفرها.
فعلى كل من حفر بئراً ارتوازياً دون ترخيص من هذه الوزارة التقدم، عبر شركة "ليبان بوست"، من الوزارة خلال مهلة ستة اشهر تنتهي بتاريخ 2019/9/30، بطلب تسوية وفق النموذج المتوافر لدى شركة ليبان بوست مرفقاً بالمستندات التالية:
1 - خريطة مساحة إجمالية محدد عليها موقع البئر مع الإحداثيات موقّعة من مهندس مساحة تصدّق في نقابة المهندسين أو طوبوغراف وتصدّق في نقابة الطوبوغرافيين.
2 - إفادة عقارية شاملة لا يعود تاريخها لأكثر من ثلاثة أشهر.
3 - صورة عن الهوية.
ملاحظة: إن انتهاء المهلة المذكورة أعلاه دون التقدم بطلب تسوية، يعرض المخالفين للمسؤوليات القانونية بالاضافة الى ردم البئر.

28 حزيران 2019
وزير الطاقة والمياه
ندى البستاني
التكليف 1084

محكمة الاستئناف المدنية بالشمال
2017/1452 الغرفة السادسة
للمستأنف عليها: فوتين رشيد يوسف صالح كرم من زغرتا المرداشية أصلاً ومجهولة الاقامة حالياً.
تدعوك المحكمة للحضور لتبلغ القرار الصادر بالدعوى المقامة من أميل البار سعادة بموضوع ازالة شيوع برقم 2017/417 تاريخ 2017/9/27 والذي قضى:
- قبول الاستئناف شكلاً
- قبول الاستئناف اساساً وفسخ الحكم المستأنف ببنده "أولاً" لجهة بدل التخمين واصداره القرار ببنده "أولاً" لجهة بدل التخمين واصدار القرار مجدد باعتماد اساساً للطرح بالمزايدة الاولى بدل التخمين البالغ /96500$ او ما يوازيه بالعملة اللبنانية بتاريخ البيع وتوزيع ناتج الثمن على الشركاء كل بنسبة اسهمه بالملكية وايداع ما يعود لفوتين كرم من ثمن البيع بأحد المصارف اللبنانية المقبولة لقاء الفائدة القانونية.
- رد باقي الاسباب والمطالب الزائدة او المخالفة.
- تضمين الفرقاء كل بنسبة اسهمه بالعقار 1978 زغرتا النفقات القانونية كافة.
يعتبر القرار مبلغاً بعد 20 يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
كارلا امين

إعلان رقم 2/12
تعلن وزارة الزراعة - المديرية العامة للزراعة - عن إعادة إجراء استدراج عروض لتلزيم تقديم غازات مخبرية لزوم مختبر المبيدات الزراعية التابع لوزارة الزراعة - مديرية الثروة الزراعية في وزارة الزراعة لعام 2019، وذلك في مبناها الكائن في بئر حسن مقابل ثكنة هنري شهاب، بتاريخ 7/19 الساعة التاسعة.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض هذا، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص العائد لهذا التلزيم والحصول على نسخة عنه من مصلحة الديوان ـ المديرية العامة للزراعة، الكائنة في مبنى الوزارة، الطابق الثالث،
تقدم العروض بالبريد المضمون المغفل او باليد مباشرة، على ان تصل الى قلم مصلحة الديوان ـ المديرية العامة للزراعة، قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لاجراء استدراج العروض.
تقدم العروض باليد الى ادارة مستشفى بنت جبيل الحكومي في مهلة اقصاها يوم السبت 2019/7/27 الساعة الحادية عشر قبل الظهر في قاعة الاجتماعات في المستشفى.
تجري عملية فض العروض يوم السبت بتاريخ 2019/7/27 الساعة الحادية عشر قبل الظهر في قاعة الاجتماعات في المستشفى.
رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لإدارة مستشفى بنت جبيل الحكومي
د. توفيق فرج

إعلان
تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة - القاديشا عن استدراج للعروض
- مازوت
- أمصال
يمكن للراغبين في الاشتراك باي من هذه المناقصات الحصول على دفاتر الشروط من المستشفى خلال أوقات الدوام الرسمي.
تقدم العروض باليد الى ادارة مستشفى بنت جبيل الحكومي في مهلة اقصاها يوم السبت 2019/7/27 الساعة الحادية عشر قبل الظهر في قاعة الاجتماعات في المستشفى.
تجري عملية فض العروض يوم السبت بتاريخ 2019/7/27 الساعة الحادية عشر قبل الظهر في قاعة الاجتماعات في المستشفى.
رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لإدارة مستشفى بنت جبيل الحكومي
د. توفيق فرج

إعلان عن إعادة مناقصة عمومية
تعلن إدارة مستشفى بنت جبيل الحكومي عن اعادة اجراء المناقصات العمومية التالية:
- مطبوعات
- غازات طبية
لبيع خردة غير صالحة للاستعمال مؤلفة من نحاس عاري - كابلات نحاسية والمنيوم - محولات - أعمدة حديدية وخشبية - غالونات بلاستيك - بطاريات وعدادات وغيرها، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ خمسماية الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل.
تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا - البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم الثلاثاء الواقع فيه 23 تموز 2019 الساعة 12 ظهراً ضمناً.
مدير القاديشا
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 1091

اعلام تبليغ
تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة - مديرية الواردات - دائرة تحصيل بيروت المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت - شارع بشارة الخوري - مبنى فيعاني - الطابق الثاني، لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني لوزارة المالية.
http://www.finance.co.lb

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
فاطمة احمد شاتيلا	574630	RT000148388LB	2019/03/18	2019/05/15
محمد حسين بن مطهر	575509	RT000148652LB	2019/03/26	2019/05/17
رندة صلاح حمود	34604	RT000148668LB	2019/03/27	2019/05/17
منير عبد الله شاتيلا	674524	RT000148736LB	2019/03/26	2019/05/17
امين عبد الله شاتيلا	538476	RT000148737LB	2019/03/26	2019/05/17
خليل اسعد فخري	73442	RT000148803LB	2019/03/27	2019/05/15
عبد الناصر عبد الجليل صبرة	361666	RT000148902LB	2019/03/26	2019/05/15
هيثم عبد اللطيف البنا	532033	RT000148905LB	2019/03/26	2019/05/15
غادة سامي مكحل	573968	RT000149402LB	2019/03/27	2019/05/17
سعاد جلال عبد الغني	573970	RT000149403LB	2019/03/27	2019/05/17
محمد علي خليل الزين	106240	RT000149404LB	2019/03/22	2019/05/17
فاروق احمد العود	1425914	RT000149595LB	2019/03/27	2019/05/17
كليمنصو العقارية ش.م.ل.	1466689	RT000149620LB	2019/03/26	2019/05/15
كمال الياس ابو ضاهر	531824	RT000149942LB	2019/03/27	2019/05/15
ناهدة محمد خير عضاضة	261777	RT000150141LB	2019/03/26	2019/05/15
ايلين جان الحكيم	643140	RT000150256LB	2019/03/26	2019/05/15
ايفيت توفيق رزق	575480	RT000150259LB	2019/03/27	2019/05/15
الياس انيس كعدي	252504	RT000150358LB	2019/03/27	2019/05/15
كامل صالح السهلي	636329	RT000148415LB	2019/03/28	2019/05/15
محمد عزت فاخوري	70427	RT000148651LB	2019/03/28	2019/05/15
غسان حسين دمشق	82737	RT000150366LB	2019/03/29	2019/05/17
هادي عبد العزيز الخليل	199097	RT000150367LB	2019/03/29	2019/05/17
عماد انيس مقدم	31220	RT000147023LB	2019/04/04	2019/05/17
نايف صالح السهلي	579117	RT000148414LB	2019/04/01	2019/05/17
عدنان عبد الرحمن دوغان	653856	RT000149238LB	2019/04/02	2019/05/15
مأمون عبد الكريم معصراني	326366	RT000149993LB	2019/04/02	2019/05/15
SAL 5262 RESIDENCE	1943194	RT000150457LB	2019/04/03	2019/05/17
بيروت ديام ش.م.ل.	1264214	RT000150532LB	2019/04/03	2019/05/17
خالد احمد سنو	95165	RT000150828LB	2019/04/04	2019/05/15
محسن علي حيدر	92543	RT000150844LB	2019/04/16	2019/05/13
نادر رباح جابر	89782	RT000150891LB	2019/04/17	2019/05/10

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
عن مدير الواردات بالإنابة
فيكتوريا مقدسي الياس
التكليف 1062

يبدو هاورد شديد التعاطف مع بافاروتي، إلى درجة تجاهل فيلم «نعم يا جورجيو» الفاشل الذي قدّمه في هوليوود

سينما

التينور الأسطورة أخذ الأوبرا إلى الملاعب الشعبية

رون هاورد: مَن لا يحبّ «بافاروتي»؟

يستعيد وثائقي المخرج الأميركي سيرة أحد أشهر مغني الأوبرا الذي غادر عالمنا قبل 12 عاماً. الفيلم الذي طرح أخيراً في الصالات اللبنانية، يستند الى أرشيف نادر ومقابلات مع شخصيات عبرت حياة النجم المحبوب في مراحلها المختلفة، صور ومشاهد ومحطّات تتركنا وفي قلبنا غصّة... كانا فقدنا صديقاً عزيزاً

سعيد محمد

لم يراهن كثيرون بداية على قدرة المخرج الأميركي رون هاورد ــ رغم خبرته المديدة ــ على صناعة وثائقي يسجّل سيرة لوتشيانو بافاروتي (1935 ــ 2007)، الرجل ذي الحنجرة الذهبية، وأشهر تينور إيطالي منذ الأسطورة إنريكو كوروسو. كانت صحف إيطالية قد انتقدت تولي مخرج أجنبي مهمة قد لا يستوعب أبعادها كاملة سوى إيطاليّ قحّ، لكن الوثائقي الذي أنجزه هاورد، يبدو بحق عملاً يليق بالنجم الكبير، نجح في تحقيق ذلك التوازن الدقيق والحساس بين بافاروتي الصورة المبهرة والأسطورة كما في المخيال الجمعيّ عنه، وبافاروتي الإنسان البسيط خلف تلك الصورة.

الفيلم بكامله يعتمد في سرديته على مواد أرشيفية نادرة، بما فيها 53 مقابلة مصوّرة تمثل جلّ ما يتوافر عن بافاروتي من حضور أمام الكاميرا خارج نطاق لحظات التجلي الفنّي في حفاته. لكن هاورد نجح في ما لم ينجح به آخرون، إذ تمكن من تسجيل شهادات عن الفنان الراحل من زوجته الأولى (أدوا فيروتي) وبناتها الثلاث (كريستينا ولورانـزا وجوليانا) اللواتي لم يتحدثن أمام الكاميرا من قبل. وللحقيقة، فإنهن ظهرن سيدات مثقفات ذكيّات وجذابات. أضف إلى ذلك شهادة زوجته الثانية (نيكوليتا مانتوفاني). بالطبع، وحدهم الذين يذكرون الأجواء النارية بين السيدتين بافاروتي، سيقدّرون عبقريّة المخرج الأميركي في الإقناع. ومع شهادات كبار المغنّين والموسيقيين الذين عرفوا الرجل (بلاسيدو دومينغو، خوسيه كاريراس، بونو، زوبين مهتا ولانغ لانغ)، ومقاطع من حفلاته المبكرة كذلك، إضافة إلى مقابلات مع أشخاص من وراء الكواليس، مثل مدير أعماله (هيربرت بريسلين)، الشخصية التي يتفق الجميع على كراهيتها في صناعة الأوبرا) وسكرتيرته الشخصية وعشيقته لاحقاً (مادلين رينيه)... فإن كل المادة الخام لوثائقي ممتاز عن المغنّي الأسطورة كانت قد اكتملت بالفعل، أقلّه بالنسبة إلى الجمهور غير المتخصص الذي قد يعرف الأوبرا فقط من خلال بافاروتي.

اختار كاتب السيناريو مارك مورنو أن يبدأ شريط «بافاروتي» (114 د ـ 2019) بمقطع مصوّر لا يشبه الخيال لم يعرض من قبل كانت قد صوّرته عام 1995 عازفة الفلوت أندريا غريمينيلي. يظهر المقطع بافاروتي وهو يقوم بزيارة مفعمة بعواطف متدفقة لدار أوبرا مدينة ماناواس في قلب إقليم الأمازون البرازيلي عبر النهر والغابات إلى حيث كان إنريكو كوروسو ــ أعظم مغني أوبرا في كل العصور ــ قد صدح بصوته قبل مئة عام. في المقطع، يرتجل بافاروتي مقطعاً من أغنية نابوليتانيّة (نسبةً إلى نابولي الإيطالية) شهيرة، فكأنه يرسل بصدى صوته إلى الأركان نفسها التي لامستها أصداء أغنيات سلفه الأثير. وفق شريط هاورد، فإن بافاروتي ذلك المغنّي المتانق السمين ذلك شهادة زوجته الثانية (نيكوليتا مانتوفاني). بالطبع، وحدهم الذين غادر عالمنا قبل يومين. رائد موسيقى البوسا نوفا ومجددها في الخمسينيات رحل عن 88 عاماً في ريو دي جانيرو، كما نقل ابنه على فيسبوك، مخلّفاً وراءه نحو 10 البومات، بالإضافة إلى تسجيلات لحفلات أقامها طوال حياته بين بلده وأوروبا وأميركا وآسيا. من ولاية باهيا البرازيلية حيث قضى طفولته وأقام أولى تجاربه الموسيقية مع فرق خلال سنواته في المدرسة، انتقل جواو إلى ريو دي جانيرو في الخمسينيات ليطلق تباعاً مجموعة من الأغنيات والمقطوعات الموسيقية، أبرزها Bim Bom، وChega De Saudade التي حملت عنوان البومه الأوّل عام 1961. في العام نفسه، أيضاً، أصدر البومين آخرين هما «حب، ابتسامة ووردة» و«جواو جيلبرتو»، اللذين تضمّنا مشاركات للملحّن وعازف البيانو البرازيلي أنطونيو كارلوس جوبيم (عربياً، استمعنا إلى جوبيم من خلال أغنيتين معربتين للموسيقي زياد الرحباني الذي أعاد توزيعهما في البوم «مونودِيو»، وغنّتهما سلمى مصفي هما Só Danço Samba («مش بس تلفتلي») وGingele («ما عم بعرف ليه»)). مع جوبيم، عملا معاً عام 1959 على موسيقى فيلم «أورفيوس الأسود» للمخرج الفرنسي مارسيل كامو. لا شك في أن شهرة الفيلم حينها، وفوزه بجائزتي «أوسكار» أفضل فيلم أجنبي، والسعفة الذهبية في «مهرجان كان السينمائي»، أسهما في شهرة موسيقى البوسا نوفا التي كانت لا تزال جديدة حينها. وفيها، ابتكر جيلبرتو أسلوباً موسيقياً يمزج إيقاعات السامبا التقليدية مع تأثيرات من موسيقى الجاز الحديثة، نقلها إلينا بأسلوبه المتفرّد والمتطوّر في العزف على الغيتار، مستبدلاً ضربات الغيتار بإيقاعات السامبا. خلف صوته الهادئ والقريب، ثمة معاناة طويلة مع الاكتئاب أمضاها جيلبرتو في المصحات النفسية، فيما عاش لفترة طويلة في فقر شديد بعدما تخلى عن الغناء في الملاهي الليلية بسبب حديث الزبائن والحضور، ولصعوبة التزامه التمرينات مع الفرق التي عمل معها.

بعد ألبوماته الثلاثة في ريو، وصلت أصداء البوسا نوفا إلى أميركا، وتحديداً إلى عازف الساكسوفون ستان غيتز في البومه Jazz Samba مع عازف الغيتار تشارلي بيرد عام 1962. وهو العام الذي انتقل فيه جيلبرتو إلى نيويورك ليقيم حفلته الأولى في «كارنيغي هول» في نيويورك. هناك، عاش لفترة مع زوجته المغنية أستردو جيلبرتو، ليبدأ تعاونه مع ستان غيتز. تعاون أدى إلى أهم التجارب الموسيقية وأجملها في الستينيات، وهو ألبوم Getz/Gilberto، الذي شارك فيه أيضاً أنطونيو جوبيم، وشاركت فيه أستردو غناء، فأتت أغنيتين، أبرزهما رائعة The Girl from Ipanema. الألبوم الذي صدر عام 1964، من كلاسيكيات البوسا نوفا والجاز. خطف حينها جائزة «غرامي» لأفضل ألبوم لعام 1965، كأوّل ألبوم جاز ينال هذه الجائزة، متفوّقاً على كل الأنماط الموسيقية الأخرى، فيما حازت أغنية The Girl from Ipanema التي غنتها أستردو بالإنكليزية وجواو بالبرتغالية، جائزة غرامي لأفضل أغنية أيضاً. في المكسيك، دشّن جيلبرتو محطة موسيقية أخرى لدى انتقاله إليها في السبعينيات، نتج منها ألبوم «جواو جيلبرتو في المكسيك» مع زوجته الثانية المغنية ميوشا. واصل جيلبرتو تعاونه من أجيال مختلفة من الفنانين والموسيقيين البرازيليين حين عاد إلى بلاده في الثمانينيات مجدداً، حيث عمل مع فيلوسو وجيل وماريا بيثانيا وآخرين. أمضى الموسيقي والمغني سنواته الأخيرة في إحياء الحفلات والجولات الموسيقية في أميركا وأوروبا، كان آخرها حفلة عام 2008، ليتوقّف بعدها بسبب تقدّمه في السن. أما اليابان، فكانت له علاقة مميزة معها، حيث أصدر تسجيلاً حيّاً في حفلته هناك بعنوان «في طوكيو» عام 2004، لينضمّ إلى تسجيلات كثيرة صدرت خلال ستة عقود من تجربته الموسيقية.

(الأخبار)

zoom

كان قيس الزبيدي مسكوناً بالسينما. ولكن السينما بالنسبة إليه كانت نافذة إلى الحرية. كانت نضالاً حقيقياً وشاقاً. في «قيس الزبيدي ــ الحياة قصاصات على جدار» (هاشيت أنطوان ــ 2019)، يتذكر المخرج السوري محمد ملص رفيق السينما، يفتتح ذاكرته بعبارة يستعيرها من تاركوفسكي، ويمضي إلى السيرة، كما لو أنه يستعير من الزبيدي حرفته: المونتاج. يقص صوراً ويضيء على ما تسمح المساحة والضرورة بالإضاءة عليه. كانت حياة الزبيدي مثل حياة ملص: أشبه بـ«مونتاج» للنضال العربي من أجل الحرية

محمد ملص يروي قيس الزبيدي «مونتاج» قصير لسيرة جيل الحالمين

أحمد محسن

يتذكر السينمائي السوري محمد ملص (1945) المشروع الأول: «المنام». حدث ذلك في المخيّمات الفلسطينية في لبنان عام 1980، أي قبل عامين من الاحتلال الإسرائيلي لبيروت، وخروج المقاومة الفلسطينية من المدينة. يجب الاعتراف أن هذا وقت كثير. و«المنام» هو اسم العمل المشترك الأول الذي جمع السينمائي السوري بالعراقي قيس الزبيدي. ويبدو الآن، بعد كل هذا الوقت، أكثر شبهاً باسمه. توقف الفيلم لست سنوات، قبل أن يطلب قيس الزبيدي المساعدة من «منظمة التحرير الفلسطينية». والحادثة كما يرويها ملص، تعيد الشريط إلى فترة «الإشتراكية الواقعية». طلبت دائرة الثقافة في المنظمة من «تلفزيون ألمانيا الديموقراطية» المساعدة في تقديم الإمكانات التقنية والفنية. وهكذا، في تشرين الثاني (نوفمبر) 1986، حمل الزبيدي الأشرطة بعلبها المعدنية الثقيلة، وسافر من باريس إلى برلين الشرقية. وهناك، توطدت علاقة الزبيدي بالمدينة. كان الوجه الشرقي للجدار باهتاً وخالياً من أي شعار، لكن الناظرين كانت لديهم أحلام أكبر من الجدار، ومن الدعاية التي اختزلت النصف الآخر من الجدار.

قبل برلين، الجسر العتيق. جسر الشهداء في «الحيدر خانة». هناك حيث ولد قيس الزبيدي في بغداد 1939، وأخذ معه الذكريات بين العواصم: دمشق، بيروت، وبرلين. يذكر بيت خاله حيث نشأ، والحلاق المؤذن، الشيخ أحمد آغا، الذي كان يمنع صغار الصبية من الدخول. وبسبب الحر والمسافات الطويلة إلى مسجد آخر، كان ورفاقه الصغار ينسون إلى أين هم ذاهبون، فيجدون أنفسهم في السينما. تلك كانت بغداد الخمسينيات، حيث في الطريق إلى المسجد العراقي، يمكن أن تذهب إلى السينما وتبقى هناك. تفاصيل كثيرة تجمع حياة ملص بحياة الزبيدي. شغفهما المتعددة، أبرزها السينما. وثانيها: الحقبة. كانت سينما «واقعية» في زمن لم تكن فيه الواقعية خياراً مثقوباً. الاهتزاز الذي أصابها من الداخل، من أجل الحرية وضدّ الاستبداد نما بمبطء، لكن ضربات الدعاية صدّعتها من الخارج. ذلك لا يلغي أن الأنظمة العربية التي ابتذلت الاشتراكية الواقعية، فيما ابتذلت الأخيرة نفسها تدريجياً، كانت تتعامل مع السينما بوصفها «إنتاجاً حربياً»، أو بلغة أكثر «واقعية» من اشتراكية منتصف القرن نفسها، إنتاجاً لخدمة الأيديولوجيا، حيث حدودها مثل حدود أي شيء آخر في العقل التوتاليتاري لا يمكن أن تتجاوز الاستبداد أو أن تقترب منه. لكن ملص مثل الزبيدي، نظراً إلى ذلك الزمن من داخله لا من خارجه: «أتأمل خشب الاستديو، أفيش الجنرال الذي قلّب حكم الرئيس في أميركا اللاتينية، وصور جنرالات الناتو. أحاول بلغات الدنيا كلها، أن أخبر «بلانكي» الألماني أني بحاجة إلى ماكينة خياطة يدوية ليرافق صورة ثريا الفلسطينية في مخيّم شاتيلا». في سيرة الزبيدي التي يروي فيها ملص عبره سيرته أيضاً في بعض الأحيان، تمرّ سير كثيرة من زمن

في «حكاية تل العرب»، يحضر ونوس مع هواجسه، وابرزها النكسة، والبحث عن بدائل للهزيمة

كان كثيراً وصار قليلاً. برهان علوية وكريستيان غازي وآخرون. سعد الله ونوس النظيف والرقيق. في فيلم «مئة وجه ليوم واحد» لغازي، يحضر الزبيدي «على المونتاج». في «حكاية تلّ العرب»، يحضر ونوس مع هواجسه، وأبرزها هزيمة 1967، والبحث عن بدائل للهزيمة. كان ذلك الهاجس هو نفسه الذي تمظهر. حسب ملص، في عرض «حفلة سمر من أجل 5 حزيران» لونوس. وهذا، كما صار واضحاً، لم يعد تاريخاً لأشخاص مروا في التاريخ، بل سيرة جيل واحد، تتقطع وتتهادى في سيرة الزبيدي كما يرويها ملص، بنص مكتوب، بنضج روحاً مشبعة بالسينما: «يناولني قيس برتقالة اسبانية لامعة وناضجة، فالتهمها بلهفة لا تفسير لها إلا المرض. مجلة «دير شبيغل» تلفّ العلم الأميركي كعمامة إيرانية حول رأس ريغن. أخرج من صالة المونتاج لأدخن. نعود إلى البيت. أستمع إلى مقاطع من قصيدة «أحمد الزعتر» بصوت محمود درويش لاختيار ما يجب تركيبه في الفيلم».

يتوجب على الذي يقرأ السيرة، أن يقراها بتأنٍّ، من دون أن يمزج أحداثها بالحاضر. استثمار الاستبداد في القضية الفلسطينية، ولا سيما في سوريا التي خرج منها ملص، ربما مزّق سيرة فلسطين أكثر مما مزقت الدعاية صورتها. ويبدو محمد ملص أميناً لذلك، مخلصاً للحرية التي وجد نفسه والزبيدي إلى جانبها، ووجدوا أنفسهم إلى جانب فلسطين بجانبها. في خاتمة كتابه، لا يبدو ملص نادماً، يبدو كما لو أنه يتحدث باسم رفيق الأيام الطويلة. على مدى خمسة وأربعين عاماً مرّت، كانت تلك الأفلام لأنها الأفلام التي كان من الممكن تحقيقها. كسينمائيين كانت وطناً. لكن بلغة جريحة، كما لو أنه يخرج كلاماً عالقاً في مكان عميق في قلبه، يقول المخرج السوري: «قولبنا بالقمع والتعسف، لأننا اخترنا بلداننا ومجتمعاتنا وقضاياها ومشكلاتها، وما تواجه من عثرات للخروج بها نحو التقدم والتغيير. لأننا رفضنا أن نكون سينمائيين منقّذين الدورة التي تطلبها الأنظمة الحاكمة». وهذا يفتح المجال أمام نقاش جديد، وسينما جديدة. في خاتمة كتابه دعوة باسم السينمائيين الحالمين، إلى جيل الحالمين، أن لا يتركوا السينما.

رحيل

روح البرازيل وأحد آباء الـ Bossa nova

جواو جيلبرتو دخل عزلته الأبدية

خسرت الموسيقى البرازيلية أحد أبرز أصواتها، جواو جيلبرتو (1931 ـ 2019)، الذي غادرنا قبل يومين. رائد موسيقى البوسا نوفا ومجددها في الخمسينيات رحل عن 88 عاماً في ريو دي جانيرو، كما نقل ابنه على فيسبوك، مخلّفاً وراءه نحو 10 البومات، بالإضافة إلى تسجيلات لحفلات أقامها طوال حياته بين بلده وأوروبا وأميركا وآسيا. من ولاية باهيا البرازيلية حيث قضى طفولته وأقام أولى تجاربه الموسيقية مع فرق خلال سنواته في المدرسة، انتقل جواو إلى ريو دي جانيرو في الخمسينيات ليطلق تباعاً مجموعة من الأغنيات والمقطوعات الموسيقية، أبرزها Bim Bom، وChega De Saudade التي حملت عنوان البومه الأوّل عام 1961. في العام نفسه، أيضاً، أصدر البومين آخرين هما «حب، ابتسامة ووردة» و«جواو جيلبرتو»، اللذين تضمّنا مشاركات للملحّن وعازف البيانو البرازيلي أنطونيو كارلوس جوبيم (عربياً، استمعنا إلى جوبيم من خلال أغنيتين معربتين للموسيقي زياد الرحباني الذي أعاد توزيعهما في البوم «مونودِيو»، وغنّتهما سلمى مصفي هما Só Danço Samba («مش بس تلفتلي») وGingele («ما عم بعرف ليه»)). مع جوبيم، عملا معاً عام 1959 على موسيقى فيلم «أورفيوس الأسود» للمخرج الفرنسي مارسيل كامو. لا شك في أن شهرة الفيلم حينها، وفوزه بجائزتي «أوسكار» أفضل فيلم أجنبي، والسعفة الذهبية في «مهرجان كان السينمائي»، أسهما في شهرة موسيقى البوسا نوفا التي كانت لا تزال جديدة حينها. وفيها، ابتكر جيلبرتو أسلوباً موسيقياً يمزج إيقاعات السامبا التقليدية مع تأثيرات من موسيقى الجاز الحديثة، نقلها إلينا بأسلوبه المتفرّد والمتطوّر في العزف على الغيتار، مستبدلاً ضربات الغيتار بإيقاعات السامبا. خلف صوته الهادئ والقريب، ثمة معاناة طويلة مع الاكتئاب أمضاها جيلبرتو في المصحات النفسية، فيما عاش لفترة طويلة في فقر شديد بعدما تخلى عن الغناء في الملاهي الليلية بسبب حديث الزبائن والحضور، ولصعوبة التزامه التمرينات مع الفرق التي عمل معها.

بعد ألبوماته الثلاثة في ريو، وصلت أصداء البوسا نوفا إلى أميركا، وتحديداً إلى عازف الساكسوفون ستان غيتز في البومه Jazz Samba مع عازف الغيتار تشارلي بيرد عام 1962. وهو العام الذي انتقل فيه جيلبرتو إلى نيويورك ليقيم حفلته الأولى في «كارنيغي هول» في نيويورك. هناك، عاش لفترة مع زوجته المغنية أستردو جيلبرتو، ليبدأ تعاونه مع ستان غيتز. تعاون أدى إلى أهم التجارب الموسيقية وأجملها في الستينيات، وهو ألبوم Getz/Gilberto، الذي شارك فيه أيضاً أنطونيو جوبيم، وشاركت فيه أستردو غناء، فأتت أغنيتين، أبرزهما رائعة The Girl from Ipanema. الألبوم الذي صدر عام 1964، من كلاسيكيات البوسا نوفا والجاز. خطف حينها جائزة «غرامي» لأفضل ألبوم لعام 1965، كأوّل ألبوم جاز ينال هذه الجائزة، متفوّقاً على كل الأنماط الموسيقية الأخرى، فيما حازت أغنية The Girl from Ipanema التي غنتها أستردو بالإنكليزية وجواو بالبرتغالية، جائزة غرامي لأفضل أغنية أيضاً. في المكسيك، دشّن جيلبرتو محطة موسيقية أخرى لدى انتقاله إليها في السبعينيات، نتج منها ألبوم «جواو جيلبرتو في المكسيك» مع زوجته الثانية المغنية ميوشا. واصل جيلبرتو تعاونه من أجيال مختلفة من الفنانين والموسيقيين البرازيليين حين عاد إلى بلاده في الثمانينيات مجدداً، حيث عمل مع فيلوسو وجيل وماريا بيثانيا وآخرين. أمضى الموسيقي والمغني سنواته الأخيرة في إحياء الحفلات والجولات الموسيقية في أميركا وأوروبا، كان آخرها حفلة عام 2008، ليتوقّف بعدها بسبب تقدّمه في السن. أما اليابان، فكانت له علاقة مميزة معها، حيث أصدر تسجيلاً حيّاً في حفلته هناك بعنوان «في طوكيو» عام 2004، لينضمّ إلى تسجيلات كثيرة صدرت خلال ستة عقود من تجربته الموسيقية.

(الأخبار)

ستيفانو الذي كان يفترض أن يؤدي دور رودلفو في أوبرا «البوهيمي» على خشبة مسرح «كوفنت غاردن» في لندن. أذهل بافاروتي الجميع، وتحول من يومها نجماً عالمياً. في العام نفسه، التقى بجوان ساذرلاند السوبرانو الأميركية المعروفة التي تدين له علناً بتعليمها سحر التحكم الدقيق بالأنفاس وفق تقنيات غناء الـ «بل كانتو» الإيطالي ذي النغمات العريضة والكلمات الرقيقة. لكن تلك العلاقة العاطفية، كانت فضيحة إعلانه الرسمي لحبّه الجديد لنيكوليتا مانتوفاني وزواجه بها. مع ذلك، فإن السيدة فيروتي ـ رغم جرحها العميق ـ لم ينقل عنها شيء يسيء إلى زوجها الشهير، ورغم محاولة كثيرين التصيّد في الماء العكر.

في الثلث الأخير من تجربته الفنية، تحدّى بافاروتي جمهور الأوبرا الشديد النخبوية والتانق، وأخذ أغانيه إلى ملاعب كأس العالم حيث حقّق شهرة طاغية ونجاحاً عظيماً وثراءً غير مسبوق أيضاً. ولا ينسى عشاق الكرة المستديرة العُنّقاء سهرة نهائي كأس العالم في إيطاليا 1990 التي أضاءها بافاروتي مع رفيقيه في ثلاثي التينور الأشهر بلاسيدو دومينغو وخوسيه كاريراس، فجعلوها ليلة خالدة لا تتكرر. لقد مسّ دفء روح هذا الكبير شغاف قلوب ملايين البشر من دون استئذان. تربّت صحة بافاروتي في السنوات اللاحقة، وتقلّصت مرات ظهوره على المسرح بسبب الزيادة المفرطة في الوزن قبل أن تشخص إصابته بسرطان البنكرياس، فقدم متألقاً آخر عرض أوبرا له في مدينة نيويورك عام 2004. ثم قدّم آخر عروضه العامة في الأولمبياد الشتوي في تورينو (إيطاليا) عام 2006 عندما غنّى موعداً جمهوره وبلاده والحياة برمتها للمرة الأخيرة، بينما الجموع الحاشدة تؤدي معه دور الكورال المصاحب، في مشهد مهيب مؤثر أبكى الملايين.

يبدو هاورد في شريطه شديد التعاطف مع بافاروتي، إلى درجة أنه تجاهل ذكر فيلم «نعم يا جورجيو» الفاشل الذي قدّمه في هوليوود عام 1982 مع الممثلة كاثرين هارولد. وتلك بالطبع فجوة في وثائقي يفترض أن يكون بمثابة الكلمة الأخيرة والتامة عن سيرة الرجل، ولا سيّما أنّ دور جورجيو ذاك لم يكن سوى هفوة صغيرة لا يخشى أن تلقي بظلال كثيرة على سيرة مهنيّة ظافرة. مع ذلك، نجح هاورد في شريطه أن ينعش حتى للنجم الاستثنائي مجدداً، حتى كأنّك وأنت ترافق «بافاروتي» نحو النهاية المحتومة في خاتمة الشريط، تكاد تحس بغصّة فقدان صديق حميم. يا له من شخصية لا تنسى!

«بافاروتي» في الصالات اللبنانية

كان شخصاً انفعالياً كطفل صغير، قادراً على الاندهاش بسهولة، شعبوياً وشديد العفوية

الإيطالي المحبب. وقد زادها لطفه وكرمه وسرعة بديهيته وتفهمه لآخرين جمالاً فوق جمال.

والده كان تينور هاوياً، لكن لوتشيانو نفسه كاد أن ينتهي مدرّس ثانويّة مغموراً في مودينا (حيث ولد ومات)، قبل أن يحدث ما يشبه «معجزة» لمصلحة البشر أنقذت موهبته النادرة ودفعت به إلى فضاء الغناء الأوبرالي المحترف اعتباراً من عام 1961. هذه «المعجزات» تكررت في أوقات لاحقة، استدعى في اللحظة الأخيرة (عام 1963) بديلاً من غيسيبي دي

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 8 تموز 2019 العدد 3801

عزمي بشارة على خطى السعوديين: اغراء للاستحواذ او الذم والتشهير

قطر تستهدف إرث جورج حبش؟

فصل جديد في برنامج مستشار أمير قطر الدكتور عزمي بشارة الخاص بتدمير إرث المقاومة الفلسطينية وحركة القوميين العرب. هذه المرة، عاد بشارة الى مساعيه القديمة للاستيلاء على مركز دراسات الوحدة العربية، عبر إثارة فتنة تتصل بإرث القائد الفلسطيني والعربي الراحل جورج حبش.

الحكاية خرجت الى العلن قبل يومين بنشر جريدة «القدس العربي»، الصادرة في لندن، بياناً منسوباً الى زوجة الحكيم، السيدة هيلدا حبش، يتهم مركز دراسات الوحدة العربية والدكتور سيف دعنا بـ«قرصنة مذكرات الحكيم»، في سياق حملة هدفها النيل من سمعة المركز ودعنا. ومعلوم أن الصحيفة التي أدارها الصحافي عبد الباري عطوان بين عامي 1989 و2013، باتت تحت اشراف بشارة غير المباشر، بعدما عيّن الصحافية سناء العالول رئيسة للتحرير، وصارت منذاك تعكس سياسات الدوحة، وتتولى نشر الاخبار التي يعود مصدرها الى بشارة. مع العلم ان الأخير حاول اقناع الصحافي عبد الوهاب بدرخان (زوج العالول) بتولي رئاسة التحرير، تعويضاً له عن إبعاده عن مشروع جريدة عربية - دولية كانت قطر في صدد اطلاقه، وفضّل بشارة أن يتولى هو الاشراف الكامل عليها.

استخدم بشارة «القدس العربي» لتمرير بيان منسوب الى السيدة حبش، بعدما عمل بمساعدة شخصيات فلسطينية وعربية على التواصل مع عائلة الحكيم بحجة توفير الدعم المالي لها. إلا أن الهدف الفعلي لا يتعلق باستغلال ارث حبش فحسب، وإنما توجيه رسالة قاسية الى مركز دراسات الوحدة والى الدكتور دعنا، بعد فشل محاولاته المتكررة لوضع يده على المركز. وآخرها قبل أشهر عندما عرض، عبر شخصيات كانت على صلة بادارة المركز، «انتشاله» من أزمته المالية مقابل تغييرات في إدارته وفي برنامج عمله، وأن يتخذ المركز موقفاً يناصر قطر في نزاعها مع السعودية والامارات العربية المتحدة.

وتحدث بشارة مراراً عن انه أقنع أمير قطر السابق، حمد بن خليفة، بتقديم دعم مالي للمركز، كما عمل على اقناع المدير السابق للمركز خير الدين حسيب بمنحه منصب المدير العام للمركز، وهو ما حصل لفترة قصيرة قبل ان يصطدم مع حسيب، ليغادر ويتفرغ لعمله الجديد مستشارا لامير قطر الحالي تميم، وهي مهمة بدأها قبل تولي الأخير الحكم. مذاك، اطلق بشارة مشروعه الخاص بانشاء «مركز الدوحة للسياسات»، ووضع خطة هدفها جذب الباحثين والاداريين في مركز دراسات الوحدة ومؤسسات فكرية وثقافية عربية اخرى، من بينها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وقدّم مغريات كبيرة لناحية البدلات المادية للمتفرغين وللأعمال المنشورة. وبقي يعمل على خطته للاستيلاء على المركز طول السنوات الماضية.

من جهة اخرى، يبدو ان بشارة الذي فشل في محاولاته المتكررة لاستمالة الدكتور دعنا للعمل لديه، يريد تشويه سمعة الاكاديمي الفلسطيني الذي يتمتع بسمعة علمية ومهنية عالية. علماً أن لبشارة مشكلة مع دعنا بسبب موقفه من القضايا السياسية والاشكالية في المنطقة. وقد وجد ضالّته في التعرض لدعنا ومركز دراسات الوحدة من خلال استغلال ملف مذكرات حبش.

والواضح ان بشارة الذي تدرّج في دوره السياسي الجديد منذ عام 2011 يريد الانتقال الى مرحلة جديدة هدفها الظاهر دعم النشر والبحث باللغة العربية، بينما هدفها الفعلي تدمير استقلالية كل المؤسسات الاكاديمية والفكرية والبحثية العربية التي تقف في موقع مناهض للسياسات الاميركية والاسرائيلية في المنطقة، ولا تتعاون مع دول الخليج. وهو يتقدم الآن خطوة الى الامام في مشروعه الذي يبدو، بحسب مراقبين، انه يتجاوز حدود المنافسة المهنية الى مستوى التخريب المنظم خدمة لمشاريع تذكر بآلية العمل التي كانت تعتمدها السعودية في نهاية الثمانينات، حين تولى السفير السعودي الاشهر في اميركا بندر بن سلطان مهمة «تحييد المثقفين العرب المناهضين للسياسات الاميركية»، وهي مهمة عادت قطر لتتولاها، مع دور خاص لبشارة الذي يقود اليوم منظومة اعلامية وبحثية تعمل على فكرة واحدة: اعتبار السلالات الحاكمة في الخليج الجهة المؤتمنة على مصير العرب، مع التشديد على نقد ومعارضة كل ما له صلة بمحور المقاومة ضد اسرائيل وضد الهيمنة الاميركية في المنطقة.

(الأخبار)

مركز الدراسات: حملة تشويه مقصودة

اصدر مركز دراسات الوحدة العربية بياناً، رداً على ما نشر في «القدس العربي» جاء فيه:

نشرت جريدة «القدس العربي» بياناً يوم السبت الموافق 2019-7-6 يتهم المركز بقرصنة مذكرات الدكتور جورج حبش وبمصادرة الحقوق الأدبية والمعنوية والتاريخية لزوجة الحكيم، وبالتواطؤ مع محرر الكتاب لانتزاع حقوق العائلة - وهو ما ينفيه مركز دراسات الوحدة العربية جملة وتفصيلاً ويحتفظ بحقه في الرد تجاه جريدة القدس العربي بالافتراء والتشهير.

يأتي هذا التشهير عشية انعقاد ندوة في بيروت حول كتاب «صفحات من مسيرتي النضالية: مذكرات جورج حبش»، التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية للحديث عن المذكرات واحياءً لذكرى الحكيم والدعوة لاستمرارية نهجه الثوري المقاوم. علماً بأن المركز تعاقد مع السيدة هيلدا حبش وتسلم النص منها باتفاق رسمي موقع منها ويكفل لها الحقوق المادية والأدبية والمعنوية، وهي من كلفت المحرر الدكتور سيف دعنا بتدقيق وتحرير الكتاب وبكتابة تقديم له. وبحسب أصول النشر تم توثيق اسم المحرر وكاتب التقديم على الكتاب. وكانت السيدة حبش، التي كتبت مقدمة الكتاب وخاتمته وفصلاً عن اعتقال الحكيم في فرنسا، قد نشرت المقدمة في عدة صحف ومواقع الكترونية فور صدور الكتاب.

والمركز يثمن جهود السيدة هيلدا حبش لتعاونها في كل مراحل انتاج الكتاب ومراجعته قبل الطبع حتى تم اصدار النص الأخير للحكيم الى القراء في ذكرى رحيله بشكل يليق بهذا الإرث الفلسطيني الهام، وبحسب اتفاق الطرفين، لتبقى مسيرة الحكيم حاضرة تلهم اجيال الثورة الفلسطينية المستمرة.

إن المركز والدكتور دعنا، إكراماً لذكرى الدكتور جورج حبش، يترفعان عن الدخول في أي سجالات حول هذا الموضوع علماً بأنهما يمتلكان ما يكفي من الوثائق والمراسلات للرد على هذه الافتراءات ودحضها. وبعد نشر بيان التشهير بالمركز على صفحات «القدس العربي» ووسائل التواصل الاجتماعي، غيّرت الجريدة بعد ساعات العنوان والمحتوى مما يعني ان هناك حملة مقصودة للنيل من سمعة الدكتور سيف دعنا وسمعة مركز دراسات الوحدة العربية والتشهير بهما».

وكانت «القدس العربي» نشرت بيانا منسوبا الى السيدة حبش، وردت فيه اتهامات لمركز الدراسات والدكتور دعنا بـ«قرصنة» مذكرات الحكيم. وبحسب ما نشرته الصحيفة – ولم يكن بالامكان التأكد من صحته – فان مركز دراسات الوحدة العربية متهم «بالتواطوء لانتزاع حقوقها التاريخية والمعنوية والأدبية»، وانه تمت الدعوة الى «عقد ندوة في بيروت لإشهار الكتاب يتصدرها سيف دعنا على إدعاء أنه المحرر وبمشاركة الجبهة الشعبية، مع الأسف، دون إعلامنا بذلك مطلقاً أو حتى دعوتنا كعائلة، نحن أصحاب التجربة التي عشناها إلى جانب الحكيم بكل منعطفاتها التاريخية، والموثقين لها، والتي قدمناها للمركز كوثيقة تاريخية مانحين إياهم ثقة لا يستحقونها على الإطلاق».

يشار الى انه خلال فترة اعداد كتاب المذكرات للنشر، وقع مركز دراسات الوحدة العربية اتفاقا (حصلت «الاخبار» على نسخة منه ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الالكتروني) تتضمن تفاصيل كاملة حول كيفية التعامل مع المحتوى بالاضافة الى ملف الحقوق المالية. كذلك علمت «الاخبار» انه جرى تبادل رسائل مفصلة حول الامر بين السيدة حبش من جهة وبين ادارة المركز والدكتور دعنا من جهة ثانية.

(الأخبار)

18
JULY 8:30 PM

A WORLD PREMIERE:
لقاء على شرق جديد
GABRIEL YARED & YASMINA JOUMBLATT

An exceptional encounter between the great composer and musician Gabriel Yared and the amazing voice of Yasmina Joumblatt, heir to the legendary Asmahan.

Tickets On Sale All Virgin branches 01 999 666 ext. 1
Baakline Hussam bookshop 05 303030 - Tripoli Dar Al Chimal 06 411311
Saida Al Itihad bookshop 07 720251
Online Ticketing www.ticketingboxoffice.com
Transportation to Beiteddine departure from starco center, Beirut downtown, from 5 to 7 pm. **Roundtrip fees:** 12,000 LBP. Tickets can be purchased at the bus stop, no reservations needed.

With The Support Of
This Event Is Sponsored By
FRANSABANK

الإثنين 8 تموز 2019 العدد 64
Lundi 8 Juillet 2019 no64

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
شربل نحاس
جهّزوا العدّة لإدارة «التفليسة»

04
سلمى حسين
لاغارد حارسة نظام يتداعى

06
سامي عطاالله ونانسي عز الدين
التنويع نحو المنتجات المعقّدة

07
فؤاد زمكحل ورياض عبجي
أفكار لتعزيز الوضع النقدي

08
غسان ديبة
خبث البورجوازية اللبنانية الواضح

المصدر: بيانات مصرف لبنان حتى آخر أيار / مايو 2019 تصميم: سنان عيسى

10,4 مليار دولار صافي الأموال الهاربة من لبنان في 12 شهراً

على مدى 12 شهراً بين حزيران/ يونيو 2018 وأيار/ مايو 2019، سجّل ميزان المدفوعات عجوزات متتالية، بلغ مجموعها التراكمي أكثر من 10,4 مليار دولار، من ضمنها نحو 5,2 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، وهو أعلى مستوى عجز يسجّله لبنان في تاريخه منذ الاستقلال، ويدلّ بوضوح إلى ارتفاع وتيرة هروب الأموال من لبنان وفشل الهندسات المالية المُكلِفة التي يجريها مصرف لبنان مع المصارف في عكس هذا الاتجاه الخطير

البيانات التي نشرها مصرف لبنان لشهر أيار/ مايو الماضي، دقّت جرس إنذار مدوٍّ، وهو ما عكسته أيضاً تقارير صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني الأخيرة، وعبّرت عنه آراء الكثير من الاقتصاديين، الذين حذّروا من أن استمرار تفاقم العجز في ميزان المدفوعات قد يدفع إلى خيارات سيّئة كثيرة، منها تخفيض سعر صرف الليرة الإسمي أو تقييد حركة رأس المال عبر الحدود (وهو الخيار الأقلّ حظاً) أو الدفع نحو الانكماش عبر المزيد من التقشّف في الإنفاق العام ورفع الفوائد وتخفيض الائتمان والاستهلاك والحدّ من الاستيراد وتحويلات أجور «العمّال الأجانب» من لبنان إلى بلدانهم.

في شهر أيار/ مايو الماضي، سجّل ميزان المدفوعات عجزاً قياسياً تاريخياً هو الأعلى على الإطلاق في شهر واحد، أقلّه في الفترة التي تغطّيها بيانات مصرف لبنان المنشورة على موقعه على الإنترنت من 1993/1/31 إلى 2019/5/31. وقد بلغت قيمة هذا العجز نحو 1881,6 مليون دولار. ويبرّر مصرف لبنان ارتفاع العجز إلى هذا المستوى القياسي بأنه اضطر في الفترة من 16 حتّى 31 أيار/ مايو 2019 إلى تسديد مبلغ 1135 مليون دولار، تمثّل قيمة أصل وقسائم مستحقّة على سندات يوروبوند. وهذا التبرير هو بذاته مثيراً للقلق في الأسواق، إذ إن اضطرار مصرف لبنان إلى تسديد سندات دَيْن مستحقّة، بدلاً من استبدالها أو إصدار سندات جديدة في مقابلها كما جرت العادة، يشير إلى بداية موجة انسحاب من سوق سندات الدَّيْن بالعملات الأجنبية. في حين أن انعكاس هذا الانسحاب بحدّة على ميزان المدفوعات يعني أنه انسحاب من لبنان وليس من سوق سنداته فحسب.

ولكن، بعيداً من هذا التبرير، لم يقتصر العجز القياسي على شهر أيار/ مايو وحده. فقد سجّل ميزان المدفوعات عجزاً تراكمياً بقيمة 5186,5 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، وهو الأعلى على الإطلاق بالمقارنة مع الفترات نفسها بين عامي 1993 و2019. وعند احتساب العجز التراكمي على أساس سنوي، أي بين نهاية أيار/ مايو 2018 ونهاية أيار/ مايو 2019، سيبلغ 10439,9 مليون دولار، وهو بدوره أعلى مستوى عجز مُحقّق في فترة سنة.

ليس هذا فحسب، بل ختم شهر أيار/ مايو الماضي دورة من 12 شهراً من العجوزات المتتالية، وهو ما لم يشهده ميزان المدفوعات اللبناني في أي مرحلة من مراحله السابقة، بما في ذلك مرحلة الحرب (1975-1990)، إذ كان ميزان المدفوعات دائماً يسجّل عجوزات لأشهر قليلة ثمّ يحقّق فوائض وهكذا دواليك.

للتبسيط، يعبّر ميزان المدفوعات عن صافي الأموال التي تدخل إلى لبنان وتخرج منه، مهما كان نوع العملة أو المصدر أو النشاط أو الصفة، وبالتالي إذا سجّل عجزاً، فهذا معناه أن كمّية الأموال الخارجة أكبر من الداخلة والعكس صحيح. ولذلك يعكس عجز ميزان المدفوعات المتمادي في الحالة اللبنانية نقصاً فادحاً في كمّية الدولارات التي يحتاج إليها الاقتصاد اللبناني لتسديد الالتزامات بالعملات الأجنبية في الداخل وإلى الخارج. بما فيها تسديد فاتورة استيراد السلع والخدمات، وتسديد فوائد الودائع والسندات وأرباح الأسهم والمضاربات لغير المقيمين أو للمقيمين الذين يعيدون توظيف أرباحهم في الخارج.

حتى عام 2010، كان الاقتصاد اللبناني يستقطب كمّية من الدولارات أكبر من الكمّية التي يسدِّدها للخارج، وقد حقّق ميزان المدفوعات فوائض تراكمية بين عامي 1991 و2010 بلغت قيمتها 28593 مليون دولار، وكانت مصادر هذه الفوائض الأساسية تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج وودائع غير المقيمين والديون الخارجية والسياحة والاستثمارات العقارية. ولكن في الفترة التالية بين عامي 2011 وأيار/ مايو 2019، انقلب وضع ميزان المدفوعات رأساً على عقب، إذ لم تعد الدولارات التي يحصل عليها لبنان كافية لتسديد ما يتوجّب عليه للخارج، وبلغت العجوزات التراكمية حتّى الآن 18351 مليون دولار، وهذا يعني استنزافاً متواصلاً لصافي الأصول الأجنبية في لبنان، التي يعدّ حجمها واستقرارها والقدرة على التحكّم بها من الشروط الأساسية لتثبيت سعر صرف الليرة الإسمي إزاء الدولار.

تشير بيانات مصرف لبنان إلى أن صافي أصوله الأجنبية (باستثناء الذهب) انخفضت في سنة واحدة بقيمة 8679,3 مليون دولار، من نحو 45,3 مليار دولار في نهاية أيار/ مايو 2019 إلى نحو 36,6 مليار دولار في نهاية أيار/ مايو 2019. وفي الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، سجّلت ودائع الزبائن لدى القطاع المصرفي الانخفاض الثاني في أيار/مايو بعد كانون الثاني/ يناير في القيمة المُطلقة وليس في نسبة النموّ كما كان الوضع في السنوات السابقة، ووفق البيانات نفسها، انخفضت قيمة ودائع الزبائن بقيمة 3568 مليون دولار، من نحو 175 مليار دولار في نهاية عام 2018 إلى نحو 171,5 مليار دولار في نهاية أيار/ مايو الماضي. وفي حال تنزيل زيادة الودائع الناجمة من الفوائد المُسدّدة على الودائع القائمة، فإن قيمة الانخفاض ستكون أكبر بكثير وتعكس ارتفاع وتيرة هروب المودعين، ولا سيّما أن انخفاض الودائع بين نيسان/ أبريل وأيار/ مايو شمل كل أنواعها بالليرة وبالعملات الأجنبية وللمقيمين وغير المقيمين وحسابات توفير وحسابات جارية.

قراءة في تقرير «صندوق النقد الدولي» حول لبنان ماذا يريد؟ وإلى رسائل يوجّهها؟

جهّزوا العدّة لإدارة «التفليسة»

شربل نحاس
امين عام حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»

يتكلّم صندوق النقد الدولي، عادة، مستخدماً معجماً معروفاً من التعابير والوصفات فيصوغها بأشكال دبلوماسية لا تحول، لمن يعرف كيفية عمله، دون فهم المقصود منها. طالما اختلفنا على سياسات هذه المؤسسة وبيّنا انحيازها إلى نظام الهيمنة العالمي ودورها في إخضاع الشعوب لرغبات الحلقة المالية في رأس المال العالمي. لكن ذلك كلّه لا يلغي أن العاملين في الصندوق ليسوا جهلة. والجهل أسوأ من خصومة الأخصام، وهو مستفحل في بلادنا.

من هنا يكتسب تقرير بعثة الموظّفين الأخير عن لبنان أهمّيته. واللافت أنّه أتى مختلفاً عن النمط المألوف في تقارير الصندوق. تجدر الإشارة إلى أن التقرير النهائي السابق لم ينشر، على الأرجح لأن الحكومة اللبنانية طلبت عدم نشره، فالتقرير النهائي يصدر بعد مناقشته في مجلس إدارة الصندوق، حيث تمثّل الدول، بحسب

> **تخلّف الدولة عن السداد أو انخفاض قيمة الدَّيْن العام او تعثّر البنك المركزي ستؤدّي إلى خسارة المودعين لمدّخراتهم بعد خسارة المصارف لكل رساميلها**

مراتبها طبعاً، وقد يكون بين الدول من يرغب في أن نصل إلى الهاوية ليسهل ابتزازنا وفق صفقات القرن. وقد لا ينشر التقرير النهائي هذه المرة أيضاً، وربما تتضاعف الضغوط السياسية على بعثات الصندوق أكثر. ما يقوله التقرير أننا لم نعد في مرحلة الارتياب، بل اصبحنا في قلب الأزمة. فالمشكلة في لبنان ليست في عجز المالية العامّة فقط، بل هي أعمق من ذلك كثير. إنها أزمة عجز في ميزان مدفوعات، ناتجة من انخفاض التدفّقات المالية من الخارج، تلك التدفقات التي أدّت إلى توليد النمط الاقتصادي بمساوئه الاجتماعية والسياسية، والتي سمحت باستمراره ومفاقمة مضاره. وهذا ما استتبع انخفاض موجودات مصرف لبنان والمصارف الفعلية، أي الصافية، من العملات الأجنبية. ومن هنا يركّز التقرير على أن التصحيح المالي يجب أن يتعامل مع العجز تجاه الخارج، فيحذّر من الارتفاع الكبير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ما يعني ضرورة التهبوط لانخفاض الأسعار الداخلية قياساً على أسعار الخارج، علماً بأن هذا الخفض في قيم الموجودات يحصل إمّا من خلال انهيار سعر الصرف، وإمّا، في حال الإبقاء على سعر الصرف ثابتاً، وهو أمر مستبعد، من خلال انكماش الطلب، وهو ما يؤدّي، في الحالتين، إلى سلب الناس مداخيلهم ومدّخراتهم عشوائياً، مع ما قد يتبع ذلك من تفليسات في مجمل الحسابات الدائنة والمدينة، وإن بأشكال مختلفة، أخذاً بالاعتبار لحجم مديونية الأسر والمؤسّسات والمصارف والدولة، وخصوصاً بالعملات الأجنبية، وبشكل متزايد، لدائنين أجانب.

ومن هذا المنطلق يطرح «صندوق النقد الدولي» ملاحظات رئيسية في بيانه، تندرج تحت عنوان واحد: تحضّروا لإدارة «التفليسة»!

يأتي هذا الطرح عبر ثلاث رسائل:

رسالة إلى مصرف لبنان

الرسالة إلى مصرف لبنان تتعلّق بحساباته وحسابات المصارف التي باتت مُدمجة في حساباته، وكلتا فئتي الحسابات باتت بحالة مزرية. هذه الرسالة، للمرّة الأولى، أتت بوضوح شديد. فهو يدعو المركزي إلى وقف هندسته المالية، محذّراً من مقولة الاكتتاب بسندات الـ1% المدرجة في مشروع الموازنة، لأنه سيؤدّي، في حال اكتتب بها مصرف لبنان، إلى زيادة الخلل في حساباته وإلى تحميل البلاد خسائر إضافية وإن اجتهد المركزي في إخفائها، وفي حال اكتتبت بها المصارف، إلى ضرب قدرتها على استقطاب ودائع جديدة، وإنّما أيضاً على استبقاء الودائع الموجودة، إلّا إذا واكبها المركزي بهندسات مالية جديدة، أين منها هندسات سنة 2016، فيكون الأمر أسوأ.

عملياً، يدعو الصندوق مصرف لبنان إلى البدء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصين مناعة القطاع المالي وتقوية ميزانياته، لأن المخاطر ارتفعت بشكل كبير، كنتيجة لتحويل ثقل الدَّيْن الحكومي من المصارف إلى مصرف لبنان بنيّة إخفائه، ولسياسة الفوائد العالية التي يمنحها للمصارف لقاء الدولارات التي تضعها لديه، ولأن 69% من موجودات المصارف، أي، في المقابل، من ودائع الناس، باتت معرّضة للمالية العامّة: 14% ديْناً على الدولة، و55% ديوناً على مصرف لبنان. ما يعني أن تخلّف الدولة عن السداد أو انخفاض قيمة الدَّيْن العام او تعثّر البنك المركزي ستؤدّي إلى خسارة المودعين لمدّخراتهم بعد خسارة المصارف لكلّ رساميلها.

وللمفارقة، إن هذه الرسالة أتت قبل ساعات من إصدار مصرف لبنان تعميمه الأخير الذي يطلب فيه من المصارف استقطاب الدولارات من الخارج بفائدة 14,33% ووضعها لديه، في مقابل السماح لها بتسجيل الأرباح الناتجة من هذه العمليات فوراً في حساباتها وقبل تحقيقها لنفخ رساميلها، من دون السماح لها بتوزيع الأرباح، لكي تتمكّن المصارف من تشكيل مؤونات دفترية لتغطية أي خسائر مُحتملة من الدَّين العام، وهو ما يعني أنّ مخاطر التخلّف عن السداد ارتفعت إلى حدّ دفع المركزي إلى إصدار التعميم المذكور الذي يسمح بنفخ ميزانيّات المصارف والإيحاء بأنها تملك الرساميل الكافية لاستقطاب ودائع، إلّا أنها رساميل وهمية ودفترية.

رسالة إلى السلطة الحاكمة

ينبّه صندوق النقد الدولي السلطة الحاكمة إلى عدم جدوى التهليل لما تسمّيه «موازنة سنة 2019»، والتلهّي بإنجازات وهميّة في معرضها، ويدعوها، على طريقته، إلى الكفّ عن الضحك على الناس. لكنّه لم يدعُها إلى وقف عمليّات قتلهم وبثّ الخوف والعصبيات بينهم، على الأرجح لأن تقريره سبق أفعالها في هذا المجال. فهو يقول إن نسبة العجز المُعلنة من 7,59% نسبة إلى الناتج) أضحوكة، أوّلاً لكون «الموازنة» لا تتضمّن نفقات أساسية مترتبة على الدولة، مثل مستحقّات المستشفيات والضمان الاجتماعي وغيرها. وحتى من دون ذلك، يقول إن نسبة العجز لن تكون، في أحسن تقدير، أقل من 9,75% من الناتج المحلّي. ويدعو من يرغب في السعي الى تثبيت حجم الدَّيْن العام إلى الناتج، مغفلاً أساس المشكلة، إلى إجراءات مالية تسمح بتحقيق الفوائض الأولية التي يتطلّبها ذلك، من خلال زيادة الضريبة على القيمة المضافة، وفرض ضريبة على المحروقات وإزالة دعم الكهرباء وتخفيض العاملين في القطاع العام. لكنّه يعرف، وإن لم يعترف بذلك أن تحقيق هذه الغاية «في ظل سياسة التثبيت النقدي» بعيدة المنال، ويدرك أن مخاطرها الاجتماعية والسياسية بالغة. ويعتبر أن الجدوى من الاستدانة الإضافية والإنفاق تحت عنوان «سيدر»، في حال حصولها، تتركّز في تلطيف عبء هذه الإجراءات القاسية جزئياً على اللبنانيين وعلى السوريين المقيمين في لبنان.

رسالة إلى المسؤولين. إن وُجدوا

إنّما الرسالة الأهمّ والأخطر التي يوجّهها الصندوق، تتعلّق ببدء تحضير الأرضية اللازمة لإدارة «التفليسة»، وذلك من خلال حماية الودائع الصغيرة عبر رفع سقف قيمة هذه الحماية إلى أكثر مما هو مُحدد بالقانون اللبناني (5 ملايين ليرة)، وعبر تحصين الموجودات التي تجعل هذه الحماية فعليّة. ويدعو كذلك إلى تحديد تراتبية الدائنين (على المصارف والمصرف المركزي) وفقاً لأنظمة إدارة تفليسات المصارف، بمعنى تحديد من هم المودعون (أفراد ومؤسّسات وصناديق تعاضد...)، الذين يجدر إعطاؤهم الأولوية على غيرهم في توزيع ما يبقى من أموال عند حصول الإفلاس. ويدعو أيضاً المصرف المركزي ولجنة الرقابة على المصارف إلى تحديد المؤسّسات النظامية التي تتولّى وظائف حيوية (اقتصادياً واجتماعياً) والتي يجب توفير الحماية لها في حالة الإفلاس (خدمات صحّية واجتماعية ومؤسّسات قادرة على توفير العمل والتصدير) كي توضع الوسائل الكفيلة بتأمين هذه الحماية.

هذه الرسالة تعني دعوة صريحة لتحضير الأرضية اللازمة لإدارة «التفليسة»، وهذا ما حذّرت من الوصول إليه حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» منذ تسعة أشهر، عندما قالت بضرورة القيام بتوزيع عادل وهادف للخسائر المتحقّقة من باب تحمّل المسؤولية، وهي خسائر لا ينفع التشاطر وهدر الوقت والقليل الباقي من المقدرات إلّا في تكبيرها، كما حصل منذ ذلك الحين، فخسر البلد 9 مليارات دولار.

السؤال الأساس: هل بين المُمسكين بالسلطة من يدرك المسؤولية؟

موقفنا أن العجز يكمن أصلاً في فقدان أهليّة السلطة الحاكمة، معرفة وجرأة وشعوراً بالمسؤولية.

ملاحظة توضيحية لمن يتساءل، عن جهل او عن خبث، كيف حصل أن تلاقى تقرير موظّفي صندوق النقد مع مقولات حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، أقلّه في التشخيص: ليس هناك أي عضو من حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» ضمن فريق «صندوق النقد الدولي»، فلعلّ «صندوق النقد الدولي» قد تشكّف كونه منظّمة بسارية خشبيّة.

> **مواطنون ومواطنات في دولة: ليس هناك أي عضو من حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» ضمن فريق «صندوق النقد الدولي»، فلعلّ «صندوق النقد الدولي» قد تشكّف كونه منظّمة بسارية خشبيّة**

اجل بوليغان ـ المكسيك

صحّحوا أوضاعكم

سمير الضاهر
خبير سابق في البنك الدولي

لا يمكن ملاحظة أي جديد في بيان «صندوق النقد الدولي» باستثناء رسائله الواضحة المتعلّقة بسياسة مصرف لبنان النقدية. إذ يركّز البيان ملاحظاته في ثلاثة ميادين رئيسية، هي السياسة النقدية والسياسة الضريبية والإصلاحات المُفترضة لحفز النموّ الاقتصادي. تعدّ ملاحظات الصندوق المُتعلّقة بالسياسة النقدية الأكثر وضوحاً وتحديداً بين مجمل ملاحظاته الأخرى. فهو يشير إلى وجود مشكلة في ميزانية مصرف لبنان، نتيجة السياسات المالية التي ينتهجها منذ سنوات، مثل دعم القروض وشراء سندات الخزينة ومنح شهادات إيداع إلى المصارف، والتي تمنح فوائد عالية على توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان، لتتمكّن من تسديد الفوائد العالية التي على أساسها استقطبت ودائع من الخارج مع تحقيق هامش ربح إضافي لها. وبالتالي يحذّر الصندوق من أن هذه العمليّات باتت تسجّل اختلالات في ميزانية المصرف المركزي، إذ يدعو إلى وقفها، لأن المصارف أيضاً باتت منكشفة على الدولة اللبنانية بما يستدعي حسم مؤونات من رساميلها وأرباحها لتغطية أي خسائر مُحتملة في الدَّيْن العام. وأيضاً يحذّر المصارف من الاكتتاب بسندات خزينة بفوائد مخفّضة (11 ألف مليار بمعدّل 1% فائدة)، لكونها ستؤدّي إلى عدم قدرتها على استقطاب أموال من الخارج. بمعنى أن المصارف التي تكتتب عادة في سندات خزينة مرتفعة الفائدة لن تحقّق هامش الأرباح نفسه عند اكتتابها بسندات بفوائد مخفّضة، وبالتالي لن تتمكّن من منح المودعين فوائد مرتفعة لاستقطاب أموالهم.

إلى ذلك، يشير الصندوق إلى ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية ومالية لتحفيز النموّ الاقتصادي. بمعنى آخر، يرقص الصندوق حول خفض سعر الصرف من دون أن يسمّيه أو أن يدعو صراحة إلى خفض قيمته. ففي الواقع، يشكّك الصندوق في الأرقام التي تستعرضها الحكومة حول نسبة العجز من الناتج المحلّي، ويشير إلى أن العجز في الموازنة سيكون 9,75% من الناتج المحلّي بأحسن تقدير بدلاً من 7,6% كما تورد الحكومة، وهي طريقة غير مباشرة للقول إن النموّ سيكون أقلّ مما هو متوقّع.

وهو ما يتوافق مع كلّ المؤشّرات (رخص البناء والتداولات العقارية وحركة المرفأ والشيكات المتداولة والقروض الممنوحة وحركة البورصة والتدفّقات المالية) التي تتراجع باطراد، بما سيؤدّي إلى انعدام النموّ أو ربّما تسجيل نموّ سلبي. وكنتيجة ذلك، ولحفز النموّ والتنافسية والإنتاجية، يدعو الصندوق إلى إجراءات تصيب صلب النموذج الاقتصادي اللبناني، وأبرزها خفض معدّلات الفوائد، ويدور حول سعر الصرف باعتبار أن تثبيته على مستوى أعلى من قيمته الفعلية يؤثّر في التنافسية، فهو يرفع أكلاف الإنتاج.

> **يرقص صندوق النقد الدولي حول خفض سعر الصرف من دون ان يسمّيه او ان يدعو صراحة إلى خفض قيمته**

فرص النفاذ موجودة لكنها ضيّقة

منير راشد
خبير سابق في صندوق النقد الدولي

الصورة قاتمة، لا يوجد أي مؤشّر على إصلاح جذري، وإجراءات المتّخذة هي دون أي أفق. هذه باختصار فحوى بيان «صندوق النقد الدولي» إلى لبنان، الذي لم يقم حتّى على مراجعة إصلاحات فعّالة وجذرية. عملياً، ما يقوم به الصندوق هو التنبيه من الحقيقة المرّة، فالفرص لا تزال مُتاحة للنفاذ، إلّا أنها تخفّ تدرّجاً وتضيق كلّما تأخّر تنفيذ الإصلاحات.

وفقاً لصندوق النقد الدولي، الوضع الاقتصادي متدهور، ونسبة العجز في المالية العامّة ارتفعت من 8,5% نسبة إلى الناتج في عام 2017 إلى 11% في عام 2018 على الرغم من كلّ الوعود بتطبيق الشروط التي أقرّت في «سيدر». وأكثر من ذلك، الحركة الاقتصادية متوقّفة، والعجز في الحساب الجاري يزيد. والتدفّقات المالية تجفّ والاحتياطات لدى مصرف لبنان تنخفض، أيضاً الحركة المصرفية تتراجع وكذلك الودائع. فيما التصنيف الائتماني للبنان يتراجع. عملياً يستعرض الصندوق هذه المؤشّرات تمهيداً لاقتراح إجراءات تساعد في تنفيذ إصلاح جذري وملحوظ يفترض بالدولة القيام به، خصوصاً أن نسبة العجز المالي الذي تقدّمه الدولة في مشروع الموازنة لا يعكس الوضع المالي الصحيح، فهو لا يتضمّن سلفة الكهرباء، وأموال البلديات ومستحقّات الضمان الاجتماعي، فمن حين أن خطّة الكهرباء تسير ببطء، والإجراءات الضريبية المُقترحة (رفع معدّل الضريبة على أرباح الفائدة وعلى الاستيراد) لن تؤتي بالنتائج المأمولة منها. وفي مقابل ذلك، الدَّيْن مستمرّ بالارتفاع وسيبقى عند مستوى غير قابل للاستدامة، أي إنه سيصل إلى مرحلة لا يمكن الاستمرار في خدمته.

بناءً على ذلك، يقترح الصندوق إجراءات تطاول المالية العامّة وتساعد في تحسين النموّ الاقتصادي وتخفيض العجز، وأخرى تتعلّق بالسياسة النقدية لمصرف لبنان. في الشقّ الأوّل يفترض الصندوق أن تنفيذ إصلاحات «سيدر» سيساعد حتماً في تحرير الـ11 مليار دولار الموعودة، كذلك إن اتخاذ إجراءات ضريبية أقوى، مثل رفع معدّلات الضريبة على القيمة المُضافة وفرض ضريبة على المحروقات، فضلاً عن مراجعة الدولة لكلّ نفقاتها العامّة للحدّ من الإنفاق غير المجدي، سيساعد في زيادة الإنفاق على تحسين الجوّ الاستثماري ودعم الصادرات وبناء المناطق الصناعية وتعزيز البنية التحتية. أمّا بالنسبة إلى سياسات المصرف المركزي والقطاع المالي، فهو يحذّر من الاكتتاب بسندات خزينة بفوائد مخفّضة، لكونها ستضعف ميزانية مصرف لبنان وأيضاً ميزانية المصارف، وسيكون لها أثر سلبي على الأسواق النقدية. بمعنى أنها لن تشجّع المودعين على وضع أموالهم في لبنان، لأن إيرادات المصارف التي تحقّقها من دَيْن الدولة ستقل عمّا كانت عليه، ولن يتمكّن ربّما من إعطاء المودعين فوائد أعلى. كذلك يدعو إلى الاعتماد على الأدوات غير المباشرة في السياسات النقدية، أي عدم اللجوء إلى عمليات تمييزية واستنسابية وفوائد عالية لاستقطاب المودعين، بل ترك عملية تحديد الفوائد للأسواق.

> **يدعو صندوق النقد إلى وقف العمليات الاستنسابية والفوائد العالية لاستقطاب المودعين، وترك العملية للأسواق**

اقتصاد السوء

الأفكار الزومبي

محمد زبيب

تواجه أكثرية الناس صعوبة جدّية في قراءة المؤشّرات الاقتصادية، التي تُنشر حالياً عبر وسائل الإعلام أو ترد في التقارير الصادرة عن جهات رسمية وخاصّة، محلّية وخارجية. ماذا تعني؟

يجري استخدام هذه المؤشّرات السلبية جدّاً بكثافة غير مسبوقة، لإخبارنا أننا نمرّ في ظروف حرجة جدّاً وعلينا أن نتحرّك سريعاً. فقد بلغنا مرحلة لم نعد نستطيع فيها مواصلة تمويل استهلاكنا وإنفاقنا وتسديد ديوننا بالطريقة التي اعتدناها على مدى ربع القرن الماضي. لقد حلّت ساعة الحقيقة، وما كان يبدو حالةً لبنانية فريدة أو «عجيبة» يمكن أن تستمرّ إلى ما لا نهاية، تبيّن أن لها حدوداً استنفدت وشروطاً لم تعد متوافرة، وبات علينا جميعنا الآن أن نسدّد الثمن، ونرضى بمستوى عيش أدنى من المستوى الذي نعيش فيه. وإذا لم نقبل بذلك، ستنهار الليرة وتتوقّف الدولة عن السداد ونعلن الإفلاس ونذهب جميعنا إلى الهلاك.

في هذا السياق، يأتي البيان الختامي الأخير لبعثة صندوق النقد الدولي إلى لبنان، الذي سبقه تقرير وكالة التصنيف الدولية «موديز»، والكثير من التقارير والتصريحات التي تشدّد جميعها على أن الاقتصاد اللبناني يتعرّض لأزمة كبيرة، يعكسها تنامي العجز المتراكم في ميزان المدفوعات والمخاطر المتزايدة في النظام المصرفي ودرجة التصنيف الائتماني المتدنية كثيراً. فلم تعد الآليات المتّبعة لتمويل «النظام السياسي» ونموذجه الاقتصادي قادرة على استقطاب كمّية الدولارات التي يحتاجها لمواصلة سياسة تثبيت سعر صرف الليرة. وبالتالي باتت «النخبة» الحاكمة مُضطرة إلى الاختيار: إمّا السماح بتخفيض سعر الصرف الاسمي مباشرة، وإمّا إجراء عملية جراحية واسعة لتخفيض القدرة الشرائية لليرة، عبر «تعديل مالي» كبير يشمل تخفيض الإنفاق العام والأجور النقدية والاجتماعية ورفع الضرائب على الاستهلاك ورسوم الاستيراد، أو ما يعرف بالسياسات الانكماشية والتقشّفية. وفي الخيارين، يجري التصميم على تحميل فئات الدخل الأدنى الخسائر لحماية مكاسب فئات الدخل الأعلى.

تفيد المؤشّرات حتى أيار/ مايو من هذا العام، بأن ميزان المدفوعات سجّل عجوزات شهرية متتالية، لأول مرّة في تاريخه، بلغت قيمتها 10,4 مليارات دولار على أساس سنوي (12 شهراً)، وهذا أدّى إلى انخفاض الأصول الأجنبية (موجودات الدولار لدى مصرف لبنان) بقيمة 8,7 مليارات دولار في الفترة نفسها. وقد شهدت الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام مرحلة انخفاض ميزانية القطاع المصرفي بالقيمة المُطلقة، ولا سيّما انخفاض ودائع الزبائن بنحو 3,5 مليارات دولار في أيار/ مايو الماضي عمّا كانت عليه في نهاية عام 2018.

تُقدّم هذه المؤشّرات الخطيرة كشّان يحضّ الأسواق، لا الناس، وتُعرّف بلغة غير مفهومة تزعم الصفة العلمية، وتظهر كأنها طلاسم في اللغة المتداولة بين الناس العاديين. فالصحيح أنه لا يمكن أيّ مجتمع أن يعيش لفترة طويلة بمستوى أعلى من دخله ويستهلك أكثر بكثير مما ينتج ويراكم الديون والودائع بلا سقف. ولكن هذه «الحقائق» لا يمكن ان تكون "موضوعية" وتتجاهل كلّياً الأسباب البنيوية، ولا سيما على صعيد سلّم الدخل والثروة، وتسعى إلى تكريس انطباع خادع أنها مؤشّرات ظرفية نجمت عن عوامل وأحداث وتطوّرات ومؤامرات وفساد، عكّرت صفونا وخرّبت عيشنا ووضعتنا أمام الأوضاع الحرجة والخطيرة.

يقولون لنا إن حالتنا البائسة على الصعد كلّها: البنية التحتية والخدمات الأساسية والبيئة والصحّة والتعليم والسكن والنقل والوظائف والأعمال... كلّها نتجت من «طبقة سياسية» فاسدة وفاشلة وغير كفوءة، تسيطر على الدولة ومؤسّساتها واقتصادها وتتحاصص ريوعها، وتقصي القطاع الخاصّ وتحدّ من استثماراته المُنتجة ومبادراته الخلّاقة. ويقولون أيضا إن الإفراط في الإنفاق العام ودعم الكهرباء والصراعات السياسية والنزاعات المسلّحة وتدفّق اللاجئين... كلّها اسباب طارئة أدّت إلى تنامي العجز المالي للدولة وتراكم المديونية وضمور الاستثمارات. ويقولون كذلك إن زيادة الأجور ومعاشات التقاعد وعدد العمّال الأجانب، كانت السبب في زيادة الاستهلاك وبالتالي الاستيراد وانخفاض صافي التحويلات، ما أدّى إلى نقص في كمّية الدولارات التي نحتاجها لتسديد مدفوعاتنا إلى الخارج وشراء السلع والخدمات التي نستهلكها، في ظلّ ضعف الإنتاج المحلّي. ويقولون إن القروض المدعومة، السكنية وغير السكنية، التي كانت تقدَّم كحلّ لمعضلة النموّ المنخفض، تحوّلت إلى مشكلة، وباتت مصدراً إضافياً للطلب على الدولارات، نتيجة عمليات تحويل قيمتها من الليرة إلى العملات الأجنبية من قِبَل المستوردين والتجّار وأصحاب المشاريع وتجّار البناء وملّاك الأراضي... في الحصيلة، تقول لنا المؤشّرات المتداولة إن الضغوط النقدية تزداد باطراد وتهرب الودائع والرساميل من لبنان إلى الخارج وتستنزف الأصول الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي كسلاح رئيس لتثبيت سعر صرف الليرة. ولذلك، علينا أن نشدّ الأحزمة لننقذ الأسواق والأرباح. وعلينا أن نستعد في سبيل ذلك للانزلاق العنيف نحو هاوية جديدة أو مستوى جديد من الحضيض.

تخبرنا هذه المؤشّرات أننا في أزمة حقيقية، ولكن بلغة غير مفهومة، تزعم الصفة العلمية، وتظهر كأنها طلاسم في اللغة المتداولة بين الناس، وهذا ما يجعلهم عاجزين عن استخدامها في بناء تصوّراتهم وردود أفعالهم واتخاذ مواقفهم وقراراتهم. وهذا ليس مستغرباً أو مستجدّاً، ولا هو يخصّ اللبنانيين وحدهم دون سائر البشر، ولا يخصّ الاقتصاد حصراً دون غيره، بل هو نتيجة تاريخ طويل من «الأدلجة»، سواء كانت لخدمة القسر الذي يُمارس عبر الدولة، أو لخدمة الاستغلال الذي يمارسه رأس المال. وفي الظروف اللبنانية يجد التقاطع بين مصالح القسر ومصالح رأس المال أحد أكثر الأشكال رجعية في النظام الرأسمالي الذي نعيش فيه، حيث تعلو الانقسامات الطائفية فوق ما عداها من انقسامات في المجتمع، وتطمس الجوانب الطبقية والجندرية والبيئية والثقافية في الصراعات الجارية على السلطة والثروة.

بعد الأزمة العالمية في عام 2008، ازدهرت الأدبيات التي تعدّد ما سمّته «الأفكار الزومبي»، أي الأفكار التي ماتت في التجربة الواقعية، لكنها لا تزال حيّة في النظريات (وغالباً تهيمن وتسيّر شؤوننا). لعلّ أبرز هذه الأفكار هي التي تقول: «إن السياسات التي تفيد الأثرياء ستساعد الجميع في النهاية»، و«إن كل وظيفة تقريباً تؤدّيها الدولة حالياً يمكن أن تؤدّيها شركات القطاع الخاص بشكل أفضل»، و«إن تنامي التجارة في السلع والخدمات والأصول المالية والعقارية يمكن أن يستمرّ إلى الأبد»، و«إن هجرة البشر وعوائد العمل في الخارج يمكن أن تقدّم هدايا دائمة لا تنضب». في الواقع، ما تخبرنا به المؤشّرات الاقتصادية الحالية أننا في مواجهة هذا النوع من «الأفكار الزومبي»، التي يصبح كل تعارض معها بمثابة عمل تخريبي من تدبير «البقايا الشيوعية» وصنع «المؤامرات الخارجية»، كما يردّد حاكم مصرف لبنان أو الخطاب اليميني الشعبوي أو ممثّلو أصحاب رأس المال على اختلاف مشاربهم.

ما نشهده اليوم، ويشعرنا بالقلق الشديد، ولا سيّما على صعيد تهديدنا بانهيار الليرة وإفلاس الدولة وتركنا فريسة العجز والتقشّف والانكماش، ليس إلّا الطور الجديد من أزمة الاقتصاد اللبناني البنيوية الأصلية، التي يبدو أنها تطوّرت وصارت أخطر مما كانت عليه في أيّ وقت مضى.

لاغارد «حارسة» نظام عالمي يتداعى

لماذا علينا أن نقلق من سطوة صندوق النقد الدولي؟

سلمى حسين
صحافية وباحثة من مصر

دخلت السيّدة ذات القامة الممشوقة والأناقة الباريسية إلى القاعة الصغيرة. وجاءت جلستها بجانبي في الصفوف الخلفية. كان ذلك في عام 2005، في هونغ كونغ، خلال اجتماع منظّمة التجارة العالمية. كانت مجموعة من أربع دول أفريقية قد دعت إلى تلك الندوة للحشد والتعاطف حول قضيّتها العادلة. وزراء وناشطون من منظّمات مجتمع مدني وفلّاحون اجتمعوا على قلب واحد: إنهاء الظلم العالمي الواقع على تلك الدول الفقيرة.

كان الشرير في تلك القصّة هو الولايات المتّحدة الأميركية. فهي تطالب الدول النامية بشطب كل أنواع الدعم للزراعة. ولكنّها تقدّم دعماً سخياً لـ15 ألف مزارع أميركي يمكّنهم من إغراق السوق العالمي بقطن زهيد الثمن، ليحلّ محل القطن الذي يعتمد عليه بالكامل اقتصاد أربع دول أفريقية، وهي بنين، ومالي، وبوركينا فاسو وتشاد. الضحايا بالملايين. تراجعت مستويات معيشتهم وخصوصاً المزارعين.

صارت القضية رمزاً لتغييب العدالة في التجارة الدولية بسبب صلف ونَعَت الدول الكبرى.

كلّما تكلّم أحد المدافعين عن القضية، نظرت - تارة بحماس وتارة بعينين مملوءتين بالدموع - إلى السيّدة الجالسة بجانبي. وكانت تبادلني النظرات المتعاطفة. كشفت بطاقتها أنها كريستين لاغارد، وزيرة تجارة فرنسا آنذاك.

ما تعلّمته من تلك الاجتماعات هو أن ممثّلي الدول المتقدّمة هم ليسوا ممثّلين لبلادهم - بل هم ممثّلو الشركات العملاقة، التي تسعى لتعظيم أرباحها ولو على حساب البشر والبيئة. لذا بدا وجودها في تلك الجلسة متعارضاً مع كلّ ما تمثّله.

وبالفعل، بحث قصير أشار إلى أن السيدة بدأت عملها كمحامية مدافعة عن الاحتكارات حتّى وصلت إلى منصب رئيسة مجموعة بيكر وماكنزي للاستشارات والمحاماة، أحد رؤوس الحربة لعولمة الشركات العملاقة.

ظلت صورتها المتعاطفة في قلبي حتى عام 2011، حين تولّت رئاسة صندوق النقد الدولي، في لحظة يموج بها العالم بنداءات التغيير، بقيادة دول عربية ثارت طلباً للحرّية والعدالة الاجتماعية. كان العالم المتقدّم يحاول الخروج من أزمة طاحنة تسبّب فيها النموذج الاقتصادي السائد.

هل اتفاءل بتولّيها المنصب قياساً إلى نظرتها المتعاطفة التي خبرتها أم أتشاءم بناءً على سيرتها الذاتية؟

الصندوق يتجمّل

بعد عام 2008، تدهورت سمعة المؤسّسات الثلاث المنظّمة للاقتصاد العالمي، أي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظّمة التجارة العالمية. وامتنعت معظم الدول النامية عن الاقتراض من صندوق النقد، الذي ضربته الأزمة في مقتل: فهو المتهم الأوّل، إذ أنه المنوط بحفظ استقرار الاقتصاد العالمي والتنبّؤ بالأزمات المالية والنقدية، وقد فشل فشلاً مبيناً في كلتا المهمّتين.

هبّت لاغارد لاستكمال تبييض سمعة المؤسّسة التي ترأستها، بعد تغيير طفيف أعطى للصين وللسعودية وزناً نسبياً أكبر - في حصص الدول التي تشارك في التصويت على قرارات الصندوق، لكنّه لا يغيّر موازين القوى. استكملت المؤسّسة النقدية العالمية مجموعة من الدراسات أهّلت لمراجعات فكرية: خطاب جديد عن أضرار اللامساواة، وعن أهمّية فرض الضرائب على الأغنياء، وعن أهمّية النموّ الودود للفقراء، وعن أهمّية الحدّ الأدنى للأجر. وعن الأدوار التي يجب أن تلعبها البنوك المركزية في تنظيم أسواق المال والنقد، وعن أهمّية عجز الموازنة في حفز النموّ الاقتصادي.

كلّ تلك كانت من قبيل هرطقات الاقتصاديين اليساريين البائدين. صارت أبحاث الصندوق تدعو إليها. ولكن اتسعت الهوّة بين الأقوال والأفعال.

من وجهة نظر النظام العالمي المأزوم، نجح الصندوق في تخطّي النظرة السلبية إلى دوره، بقيادة لاغارد. وفق التقرير السنوي للصندوق 2018، وإلى جانب مضاعفة حصص الدول الأعضاء، في عام 2016، بلغت محفظة قروض الصندوق 182 مليار من حقوق السحب الخاصة (1 ح.س. خ= 1,4 دولار أميركي)، يستفيد منها 40 مشاركاً خلال الفترة من تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 ولخمسة أعوام. إضافة إلى ترتيبات الإقراض الثنائية لـ40 من الدول الأعضاء، بمبلغ 310 مليارات من حقوق السحب الخاصة. كما تضاعفت القروض غير الميسّرة خلال عام 2009 ولامست 20 ملياراً، إلى أن وصلت إلى أعلى مستوى لها بين عامي 2012 و2015، ونافزت المئة مليار لتنخفض مجدّداً إلى نحو 40 مليار ح. س. خ

> دافع صندوق لاغارد عن نموذج هشّ متحيّز للبنوك وأصحاب الثروات، معرّض للأزمات المالية ومدمّر للبيئة

خلال السنوات الأخيرة. مصائب المقترضين عند الدائنين فوائد.

انجل بوليغان ـ المكسيك

لاغارد تتحدّث عن مصر

حين وقفت لاغارد في شرم الشيخ تدعو مصر إلى الاقتراض منها في عام 2015، مندّدة بالفساد وبالنموّ غير القائم على خلق الوظائف ولا يتوخّى المساواة، عادت صورتها الأولى إلى قلبي لتزاحم عقلي.

لم تنعكس المراجعات الفكرية سوى قليلاً على السياسات التي دفع بها الصندوق في برامجه مع الدول التي عادت مضطرة إلى الاقتراض من الصندوق. والحق أن تلك المراجعات انعكست على توصيات الصندوق إلى الدول المتقدّمة أكثر منها تلك المقدّمة إلى الدول النامية. هل هذا بسبب ما قاله لي أحد كبار الموظّفين في أحد تلك المؤسّسات الدولية من أن أفضل طواقم الخبراء تذهب إلى الدول المتقدّمة - أصحاب أكبر الحصص في تمويل الصندوق؟ لا مكان للجزم هنا. ولكن ما لا يستطيع عقلي إغفاله هو ما حدث في حالة اليونان.

رفض الصندوق مع شركائه في التروبكا - الثلاثي المؤلّف من الصندوق والاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي - إسقاط أي قدر من ديون قديمة، ومارس من الوعيد على الحكومة اليونانية ما اضطرها في النهاية لقبول اتفاق أدّى إلى انكماش الاقتصاد وفقدان ملايين الوظائف، وتقشّف مالي في الإنفاق الاجتماعي مثل تقليص المعاشات والأجور الحكومية من أجل توجيه الموارد إلى سداد القروض. وتكرّر البرنامج في إسبانيا وإيرلندا والبرتغال وقبرص. ولكن، لعلّ مصر مختلفة، فأزمتها طفيفة عارضة مقارنة باليونان، كما أن الربيع العربي ربما لفت النظر إلى خطأ مساندة أنظمة لا تتوخّى العدالة الاجتماعية والحوكمة الرشيدة. ألم يوافق الصندوق في عام 2011 على برنامج توسّعي قدّمته مصر - والفضل يرجع إلى سمير رضوان وزير المالية آنذاك وللثوّار المطالبين بالعدالة الاجتماعية في الشارع - يقضي بزيادة العجز في الموازنة العامّة من أجل التوسّع في الإنفاق الاجتماعي وزيادة الضرائب على الأغنياء. لعلّ الآتي خير؟

لم تمر سوى أشهر على خطبة لاغارد في مصر، حتى تمّت إدانتها في فرنسا في عام 2016، بتهمة الإهمال (في الحفاظ على المال العام)، حين وافقت وقت عملها كوزيرة المالية بتعويض بملايين اليوروهات من الخزانة العامّة لصالح رجل أعمال. ولكن نظراً إلى وظيفتها الدولية المرموقة، قرّرت المحكمة عدم فرض أي عقوبة عليها.

لا عقوبة فلا عواقب. بقيت لاغارد على رأس الصندوق لفترة ثانية. وبعد ذلك بشهور، وافقت على قرض لمصر.

وتصادف بعد ذلك بشهور أن التقيت السيّدة في واشنطن في اجتماعات البنك والصندوق، في اجتماع ضمّ المئات من منظّمات المجتمع المدني حول العالم، كانت الأسئلة عن دور المؤسّستين في مكافحة التهرّب الضريبي عبر الملاذات الضريبية. وكانت إجاباتها على الأسئلة الناقدة ذكيّة واعتذارية (على عكس رئيس البنك الدولي الذي بدا غير ملمّ - أو غير مبال). الناس ليسوا أشراراً بالكامل أو أخياراً بالكامل... هكذا حدثت نفسي وقتها.

مصر تتحدّث عن لاغارد

ولكن سرعان ما توالت الإحباطات في مصر. تأخّر صندوق النقد في نشر وثيقة القرض المصري عن المدى الزمني الذي تقرّره قواعد الشفافية الخاصّة به. وذلك بسبب استثناء في حال اعتراض الحكومة (المصرية - في هذه الحالة) على نشر كلّ تفاصيل تعهّداتها. وتكرّر هذا التأخير في نشر أكثر من تقرير متابعة تنفيذ البرنامج خلال السنوات الثلاث الماضية، كما تكرّر حجب معلومات مهمّة. ولكن الأهمّ من غياب الشفافية، كان فحوى تدخّلات الصندوق في البرنامج المصري، وجوهر توصياته هو الإحباط الأكبر. تناقضت عناصر البرنامج مع ما دعت إليه رئيسته.

بدأ الصندوق بإجراء عنيف، فرضه على الحكومة، عَصَفَ بتطلّعات المصريين نحو حياة أكرم وأكثر عدلاً، هو تعويم كامل للجنيه، في وقت كان الاقتصاد هشّاً بفعل سنوات من عدم الاستقرار السياسي، ما أدّى إلى هروب مليارات الدولارات خارج البلاد. فقد الجنيه ما يقرب من نصف قيمته، خسارة فاقت توقّعات الصندوق. يتوقّع أن يكون خمسة ملايين مواطن قد سقط فقيراً بعد ستر. وحتى الآن لا تنشر الحكومة بيانات بحث الدخل والإنفاق لعام 2017، والتي تظهر تطوّر أرقام الفقراء والجوعى.

ولم يبال الصندوق بمصدر النموّ الآتي بالأساس من قطاع البترول والغاز، قليل التوظيف والسريع في تحويل أرباحه إلى الخارج. بينما جاء التوظيف في الأساس من القطاع غير الرسمي حيث العمل أسوأ من العبودية (فقر وانعدام أمان).

أمّا البطالة، فإذا نظرنا إلى بطالة الشباب بين 15-29 سنة، فقد بلغت 22,9%. واحد من كل 4 متعطّلين من الذكور يحمل شهادة جامعية أو أعلى. وبين الإناث هي ست من كلّ عشر متعطّلات. أفضل العقول علماً لا تجد عملاً. وواحد من كلّ خمسة متعطّلين لم يجد عملاً خلال السنوات الثلاث الماضية. لعل تلك الأرقام تنكأ أسئلة عن طبيعة النموّ.

كما أصرّ الصندوق على خفض الإنفاق العام على ما من شأنه أن يحفّز الطلب الكلّي (الأجور وشراء الحكومة للسلع والخدمات)، وهو ما أدّى إلى عزوف خرّيجي الطبّ مثلاً عن التوظّف في الحكومة، نتيجة لعجزهم عن تقديم خدمة مناسبة في غياب الأدوات والأدوية اللازمة، إضافة إلى الأجور الهزيلة.

وعلى الرغم من عامين من التقشّف، بلغ الدَّيْن العام (داخلي وخارجي) 5509,3 مليار جنيه، وبلغ في كانون الأول/ ديسمبر 2018، نحو 102% من الناتج المحلّي الإجمالي. وبلغ حجم الطروحات السنوية من أذون وسندات خزانة نحو أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 2012/2011. إضافة إلى تردّي هيكله لتقصّر آجال السداد، إلى أقل من عام ونصف عام في المتوسط، واعتماد أكبر على الدَّيْن الخارجي، في بلد تنقصه الموارد الدولارية. واستمر نزيف الاستثمارات وتحويل الأرباح إلى خارج البلاد، في النصف الأول من عام 2019/2018، وفق البنك المركزي.

الخلاصة، بقيت وصفة الصندوق بقيادة لاغارد نسخة مكرّرة من الوصفة التي سادت منذ بدايات التسعينيات، والتي أدّت في روسيا ودول شرق أوروبا ودول أميركا اللاتينية إلى البطالة وتفاقم الفقر واللامساواة. دواء قديم ثبتت قلّة فاعليته، أو لنقل أنه يشفي الأعراض ولا يشفي المرض. دافع صندوق لاغارد عن نموذج متحيّز للبنوك وأصحاب الثروات، معرّض للأزمات المالية ومدمّر للبيئة.

من تعارفهم تعرفونهم

خرج النظام العالمي من الأزمة الاقتصادية الممتدّة منذ عام 2008، بخارطة طريق، لم يلتزم بها الصندوق. فقد ظلت وصفاته تؤمّن أرباحاً خيالية للقطاع المصرفي ولحاملي أوراق الدَّيْن الحكومية.

وظلّت تفرّط في استخدام أدوات السياسة النقدية على حساب السياسة المالية، أي الاعتماد على سعر الفائدة المُرتفع وزيادة الدَّيْن العام بدلاً من زيادة الضرائب على الأغنياء. وظلّ مدراء البنوك العالمية يحصلون على مرتبات ومكافآت خيالية. وظلّت ثروات أغنياء الدول المتقدّمة والنامية تتراكم في الملاذات الضريبية. واليوم فيما العالم مقبل على أزمة اقتصادية جديدة، لا يستخدم الصندوق الحلول التي يقترحها بأحلامه.

هذه هي اللحظة التي تتولّى فيها لاغارد رئاسة البنك المركزي الأوروبي. لحظة ركود وبطالة بل وجوع في أوروبا. حكّام القارة متمسّكون أكثر من أي وقت مضى بالسياسات النيوليبرالية، على الرغم من فشلها في إنعاش الاقتصادات الأوروبية. وها هم يستعينون بأحدى الحرّاس المخلصين للنظام القديم. فهل تنجح حاملة أدوات الماضي في إنقاذ أكبر جار وشريك اقتصادي لمصر وكثير من الدول العربية؟ القلب والعقل على إجابة واحدة هذه المرّة: القلق من المستقبل.

إحصاءات

كيف تفهم الحكومة «التقشّف»؟

زيادة الإنفاق على الإيجارات في مقابل تجميد الاستثمار في الأبنية الحكومية

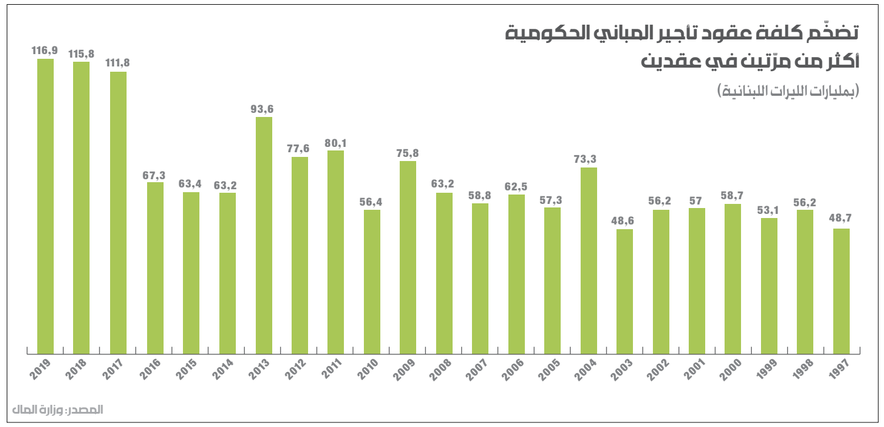

1615,5
مليار ليرة
أي نحو 1.047 مليار دولار أميركي
هو مجمل ما دفعته الدولة اللبنانية بين عامي 1997 و2019 بدل إيجارات مكاتب حكومية وعقارات وصيانتها

وفقاً لمشروع موازنة 2019:

1- إيجار مبنى «الإسكوا» في وسط بيروت الذي تبلغ قيمته 10 ملايين دولار، ويستنزف أكثر من 36% من مجمل ميزانية وزارة الخارجية المُخصّصة لدفع الإيجارات.

2- مكاتب وزارة المالية التي تبلغ بدلات إيجارها نحو 2,4 مليون دولار.

3- مباني ومكاتب المحاكم الشرعية التي تبلغ قيمتها 1,5 مليون دولار، أي ما يشكّل نحو ثلاثة أضعاف القيمة المرصودة لاستئجار مباني المحاكم الإدارية والمدنية (427 ألف دولار).

4- مكاتب إدارة الجمارك (1,2 مليون دولار).

5- مكاتب المديرية العامة للشؤون العقارية (1,1 مليون دولار).

6- مكاتب الأمن العام (1,03 مليون دولار).

7- مكاتب ديوان المحاسبة (796 ألف دولار).

8- مكاتب المديرية العامة للحبوب والشمندر السكّري التي تبلغ كلفة إيجاراتها نحو 776 ألف دولار، أي ما يشكّل 10% من مجمل قيمة المساهمة التي تدفعها الخزينة العامّة لتغطية العجز في موازنة المديرية.

9- مكاتب التفتيش المركزي (742 ألف دولار).

10- مكاتب مجلس شورى الدولة (716 ألف دولار).

11- ويضاف إلى ذلك، إيجارات مدارس التعليم الأساسي والثانوي التي تبلغ قيمتها 22,9 مليون دولار، ومكاتب الجيش والعقارات التي يستأجرها كمواقع وثكنات عسكرية وتصل قيمتها إلى 6,6 مليون دولار، ومكاتب قوى الأمن الداخلي والسجون بقيمة 799 ألف دولار.

تعدّ كلفة إيجارات المباني مرتفعة نسبياً، وهو ما دفع إلى وضع خطط عديدة لشراء أو تشييد أبنية حكومية على أراض تملكها الدولة اللبنانية، إلّا أن هذه الخطط لم تنفّذ سوى جزئياً، إمّا بسبب عدم رصد التمويل اللازم أو للمحافظة على الريوع الكامنة في استئجار الأبنية. في الواقع، تبيّن دراسة أعدّت لصالح مجلس الإنماء والإعمار في عام 2010، وجود مجموعة من العقارات تملكها الدولة اللبنانية والتي يمكن الاستفادة منها لتشييد مجموعة من الأبنية الحكومية وتوفير كلفة هذه الإيجارات. ووفقاً لهذه الدراسة، تمتلك الدولة اللبنانية:

1- العقار رقم 3582 في الأشرفية (محلّة ساحة العبد)، وتبلغ مساحته 163,689 متراً مربّعاً، وهو موضوع بتصرّف مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، وقد صدر قرار عن مجلس الوزراء لتخصيص مساحات من هذا العقار لصالح وزارة الأشغال العامّة والمعهد المالي ولجهاز أمن الدولة، بما يتوافق مع الخطط الموضوعة لتطوير قطاع النقل العام، علماً أن هذه الخطط لا تتضمّن إعادة إحياء خطوط سكك الحديد أو الترامواي أو استحداث بنية تحتية ومحطّات ضمن منظومة حديثة للنقل تتجاوز منطق تكثيف استخدام الباصات والفانات.

2- يوجد عقار آخر في منطقة الشياح يحمل الرقم 3016، وتبلغ المساحة الممكن الاستفادة منها لتشييد أبنية حكومية نحو 17 ألف متر مربّع، ويمكن تخصيصها لكلّ من مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي والهيئة العليا للتأديب والتنمية الإدارية ووزارتي الصحّة والاقتصاد، وفق ما تقترحه دراسة مجلس الإنماء والإعمار.

3- وهناك عقار ثالث في منطقة المصيطبة يحمل الرقم 5277 تبلغ مساحته نحو 830 متراً مربّعاً ويمكن تخصيصه لتشييد أبنية لديوان المحاسبة وإدارة الإحصاء المركزي ومؤسّسة المحفوظات الوطنية، وفق ما تقترحه الدراسة نفسها.

علماً بأن تشييد هذه الأبنية يمكن أن يوفّر ما لا يقل عن 5,8 مليون دولار سنوياً، تمثّل قيمة إيجارات هذه المباني المرصودة في مشروع موازنة عام 2019.

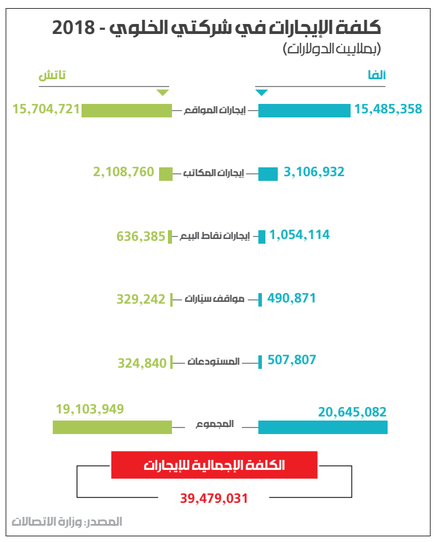

نحو وضع الصادرات الصناعية في صلب استراتيجيا الحكومة للنمو الاقتصادي [2]

التنويع نحو المنتجات المعقّدة

سامي عطاالله
مدير المركز اللبناني للدراسات

نانسي عز الدين
باحثة في المركز اللبناني للدراسات

تراجعت الصادرات اللبنانية في السنوات القليلة الماضية من 5 مليارات دولار عام 2012 إلى 3,9 مليار في 2017. وقضى هذا التراجع على بعض المكاسب التي حقّقتها الصادرات بين عامي 2000 و2011، عندما ارتفعت خمسة أضعاف في تلك الفترة. إلّا أن الصادرات، على الرغم من تراجعها، ما زالت متنوّعة بشكل جيّد. تفيد الإحصاءات أن لبنان صدّر 1147 منتجاً من 15 قطاعاً إلى 172 دولة في عام 2017. وبالمقارنة مع الدول العربية والدول الأعلى دخلاً، يعتبر سجلّ لبنان في إنتاج العديد من المنتجات وتصديرها إلى العديد من الأسواق مثيراً للإعجاب، لا سيّما في غياب سياسة صناعية. فعلى سبيل المثال، صدّرت كوستاريكا في عام 2017 نحو 824 منتجاً إلى 108 بلدان، فيما صدّرت كرواتيا 1052 منتجاً إلى 130 بلداً، والأردن صدّر 895 منتجاً إلى 157 بلداً.

ولكن، صحيح أن التنويع جزء أساسي من التطوير الصناعي، إلّا أنه ليس كافياً. وما يبدو أنّه الأهم للاقتصادات من أجل تحقيق نموّ وإجراء تحوّل بنيوي، هو صناعة منتجات أكثر تطوّراً، بما يفسح المجال أمام وظائف أفضل ونموّ أكثر استدامة. وبناءً على عمل البروفيسوزين رودريك وهاوسمان من جامعة هارفرد، لا تنمو الدول وتصبح ثريّة من خلال إنتاج المجموعة نفسها من المنتجات، بل من خلال الانتقال إلى نشاطات إنتاج جديدة مبتكرة ومتطوّرة ومعقّدة عبر مراكمة القدرات والمعرفة. وهذا بالضبط ما يجدر بالمرء التفكير به عند السعي إلى تطوير القطاع الصناعي وتعزيز صادراته.

موقع لبنان على مؤشّرات التعقيد الاقتصادي

يمكن تفصيل التعقيد الاقتصادي لأيّ بلد من خلال مؤشّرين: عدد المنتجات المختلفة التي يصدّرها بلد ما (أي التنويع)، ومدى انتشار المُنتج (أي عدد الدول التي تصدّره). وفي حين أن المؤشر الأول واضح لا يحتاج إلى شرح، إلّا أن الثاني أكثر دقّة. فعلى سبيل المثال، المنتجات التي تتطلّب صناعتها بعض المعرفة/القدرة تُصدّر إلى العديد من البلدان في العالم وتعتبر أقل تعقيداً. ومن هذه المنتجات الخشب وبعض منتجات الأغذية الزراعية. في المقابل، يتمّ تصدير المنتجات التي تحتاج إلى معرفة متقدّمة ودراية إلى بعض الدول في العالم وتعتبر أكثر تعقيداً. وتتضمّن مثلاً الآلات والمعدّات الكهربائية. وستتمكّن الدول، التي تتمتّع بمعرفة ودراية وإنتاجية أكثر تنوعاً، لتحسين مكانتها في السوق العالمية.

إذا نظرنا إلى موقع لبنان لجهة التعقيد الاقتصادي، نلاحظ أن صادراته عند مستوى أدنى مائل إلى المتوسّط. وبعيداً من ظاهر الأمور، من المهمّ الإشارة إلى ما يلي:

أولاً، بناءً على مؤشّر التعقيد الاقتصادي، حقّقت الصادرات اللبنانية مكاسب لجهة تطوّرها بين عامي 1995 و2014، ولكنّها بدأت منذ ذلك الحين بالتراجع مقارنة بدول أخرى. وحالياً، يحتلّ لبنان المرتبة الستين بين 130 بلداً لناحية تعقيد الصادرات.

> **استطاع لبنان أن يصدّر 38 من أصل 100 منتج أكثر تعقيداً إلى العالم عام 2017، بقيمة تجاوزت 100 ألف دولار لكلّ منتج**

ثانياً، استطاع لبنان أن يصدّر 38 من أصل 100 منتج أكثر تعقيداً إلى العالم عام 2017، بقيمة تصدير تجاوزت 100 ألف دولار لكلّ منتج من هذه المنتجات. وتشمل هذه المنتجات الآلات ومنتجات الصناعات الكيماوية مثل آلات إنتاج المطاط أو البلاستيك ومكابس ضغط الاشتعال الدولية ومضخّات الهواء أو التفريغ.

إمكانات التصدير غير المستغلّة

في حين تشكّل الآلات والمنتجات الكيماوية 24% من الصادرات اللبنانية، فإن 1,5% فقط منها تُعتبر منتجات عالية التعقيد. ويؤشّر إنتاج هذه السلع المصنّعة إلى أن البلد لديه قدرة معيّنة ودراية تسهّل عملية التطوير والابتكار.

تقدّر إمكانات التصدير التراكمية وغير المستغلّة لكلا القطاعين - الآلات والمواد الكيماوية - بنحو 300 مليون دولار. وتحوز الصادرات الفعلية للآلات على 36% فقط من الإمكانات الإجمالية مقابل 50% للمواد الكيماوية. وتشمل المنتجات ذات الإمكانات الأعلى غير المستغلّة أجهزة التوليد (إمكانات غير مستغلّة قدرها 75 مليون دولار)، والسوبرفوسفات (20,4 مليون دولار)، والمحوّلات (20,8 مليون دولار)، وحمض الفوسفور (18 مليون دولار)، والملوصّلات الكهربائية (17 مليون دولار)، والآلات المخابز (13,7 مليون دولار)، والأصباغ (10 ملايين دولار).

300
مليون دولار
هي القيمة التقديرية لإمكانات التصدير التراكمية غير المستغلّة في قطاعي الآلات والمواد الكيماوية

يتمتّع قطاع الآلات بأعلى الإمكانات غير المستغلّة، تبلغ قيمتها 205 ملايين دولار تتوزّع في أنحاء العالم. والإمكانات الأعلى موجودة في السعودية (25 مليون دولار) تليها عُمان (15 مليون دولار) والجزائر (13,8 مليون دولار) وبنغلاديش (13,6 مليون دولار) ومصر (13,5 مليون دولار) ونيجيريا (9,3 مليون دولار). غير أن ثمّة إمكانات غير مستغلّة أيضاً في أكثر من 28 بلداً مؤزعاً على: 8 بلدان في الشرق الأوسط و7 في أوروبا و7 في أفريقيا وبلدان في أميركا الشمالية وبلدان في آسيا الوسطى.

تحتفظ المنتجات الكيماوية بإمكانات غير مستغلّة تبلغ قيمتها 92 مليون دولار. وتقدّم صادرات هذه المنتجات فرصة لتنويع النطاق الذي يمكن أن تبلغه الصادرات اللبنانية من خلال اختراق أسواق مثل بنغلاديش والبرازيل وهولندا. ولكن تبقى أكبر الإمكانات غير المستغلّة للمنتجات الكيماوية في بعض الدول العربية - السعودية (16,9 مليون دولار)، ومصر (4,8 مليون دولار)، والكويت (2,4 مليون دولار). ولكن هناك فرصة أيضاً متاحة في غرب أفريقيا (ساحل العاج 3,2 مليون دولار، وغانا 2,7 مليون دولار، ونيجيريا 2,4 مليون دولار، وأوروبا (هولندا 2,8 مليون دولار، وبلجيكا 1,7 مليون دولار، وإسبانيا 1,4 مليون دولار)، وآسيا (بنغلاديش 7,3 مليون دولار، والهند 2,3 مليون دولار، وإندونيسيا 1,6 مليون دولار) والولايات المتّحدة (3,5 مليون دولار)، والبرازيل (2,7 مليون دولار)، وبلدان أخرى.

الصناعات اللبنانية بحاجة إلى دعم واسع

لا تكمن أهمّية هذه المنتجات في أننا نقوم بتصديرها حالياً فحسب (ويمكننا ربّما أن نعزّز صادراتها)، بل أيضاً لما لذلك من أثر على التحوّل الهيكلي داخل القطاع. بمعنى آخر، يمكن لتحسين إنتاج هذه المنتجات أن يمهّد الطريق لتصنيع منتجات معقّدة أخرى، لا سيّما في مجال الآلات والمعدّات الكهربائية ومجال الصناعات الكيماوية، من خلال مراكمة القدرة والخبرات. بمعنى آخر أيضاً، إن ما يعطي هذه المنتجات جاذبيتها هو قيمتها الاستراتيجية بالنسبة إلى القطاع. واستناداً إلى دراسة للمركز اللبناني للدراسات (حيث المنتجات المصدّرة مترابطة بناءً على قدراتها)، يمكن أن يؤدّي تحسين المنتجات المعقّدة المنتجة حالياً إلى إتاحة الفرصة لإنتاج 21 منتجاً جديداً في مجال الآلات والآلات الكهربائية، وكذلك في أربعة مجالات في الصناعات الكيماوية و«الحليقة». وهذه المنتجات هي آلات مختبرات للتدفئة وموزّعات سائلة وآلات لصناعة مشتقّات الحليب والأسمدة الكيماوية والآلات الحصاد والأدوية المعلّبة وغيرها. يجب أن يشكّل هذا النوع من التحليل الأساس لوضع سياسة صناعية تركّز على تطوير المعرفة المطلوبة لهذه القطاعات الفرعية المُحدّدة من أجل الاستفادة من إمكاناتها. ويعتبر التنويع نحو إنتاجات معقّدة، عملية طويلة تتطلّب دعم الصناعات القائمة لتبلغ أقصى إمكاناتها وتراكم المعارف والقدرات الإنتاجية لتسهيل المزيد من الابتكار والتنويع نحو منتجات «مشابهة». وتحتاج الصناعات اللبنانية إلى دعم واسع لتتمكّن من بلوغ هذه الإمكانات وتعزيز الابتكار والتطوير.

تقف التكاليف المرتفعة للإنتاج حجر عثرة أمام تقدّم القطاع الصناعي في لبنان، ولكن الصناعيين يواجهون مجموعة واسعة من التحدّيات الأخرى التي يمكن معالجتها. وبالفعل، وعلى الرغم من قدرة لبنان العالية على الابتكار وتوفّر العلماء والمهندسين، يفتقر هذا البلد إلى الدعم في مجال البحث والتطوير وإلى إنفاق الشركات عليه وتعاون الجامعات والقطاعات المختلفة فيه، وكذلك شراء الحكومة المحدود لمنتجات التكنولوجيا المتقدّمة. لذلك ينبغي أن يركّز دعم ابتكار القطاع على تسهيل البحث والتطوير والوصول إلى التكنولوجيا الجديدة.

يتمتع قطاع التصنيع في لبنان بإمكانات تصدير جدية، تبرهنها القدرة الإنتاجية الحالية والدراية الفنية. لذلك يجب أن تتعاون الحكومة مع جمعية الصناعيين اللبنانيين للاستفادة من هذه الإمكانات، بدلاً من تجاهلها. وعلى الرغم من أن ذلك سيكون عملية طويلة، إلّا أن الدعم يجب أن يسهّل استراتيجياً تراكم المعرفة والقدرات ونقلها وأن يضمن المزيد من الابتكار والتعقيد في الإنتاج.

ترجمة لمياء الساحلي

القدرات غير المستغلّة في قطاعي الآلات والمواد الكيماوية

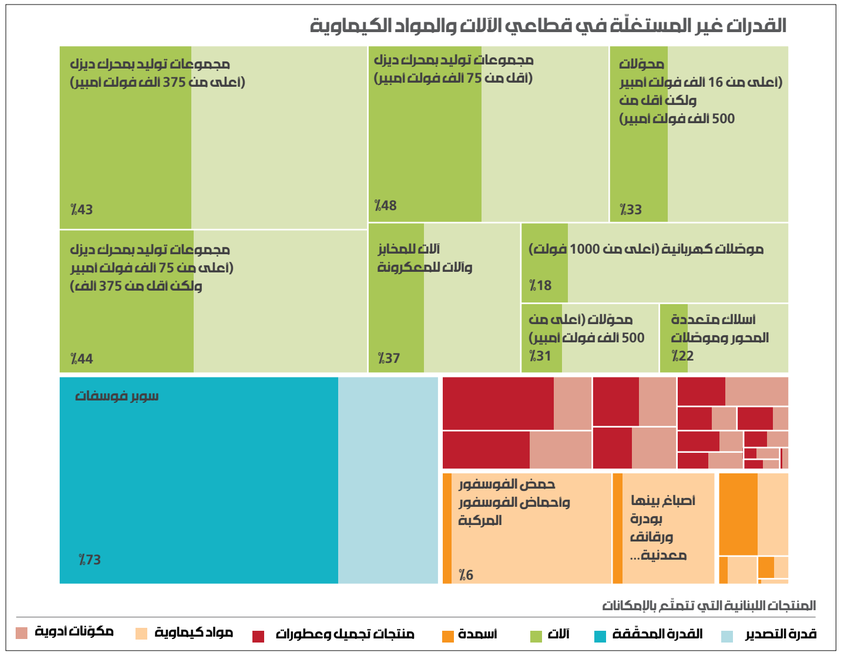

وجهات نظر

تشجيع عمليّات الدمج والشراء وإصدار السندات المكفولة

أفكار لتحسين الوضع النقدي وتعزيز السيولة

فؤاد زمكحل
رئيس تجمّع رجال وسيّدات الأعمال اللبنانيين في العالم

رياض عجبي
رئيس مجلس إدارة بنك بيمو

كلّ اللبنانيين يعانون جرّاء الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها البلاد، وخصوصاً الشركات اللبنانية في لبنان والمنطقة، إذ تحوّلت الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية، والآن انتقلنا إلى أزمة نقدية. فالشركات تعاني من ندرة السيولة وديونها المُتراكمة. وبالتالي، علينا ابتكار الأفكار البنّاءة لمواجهة هذه الأوضاع الصعبة.

يُمكننا اقتراح أساليب جديدة لتحسين الوضع النقدي من طريق: تشجيع عمليّات الدمج والشراء (M&A) من خلال التمويل المدعوم، وتعزيز سيولة السوق من خلال التأمين الائتماني أو إصدار سندات مكفولة.

نقترح تشجيع عمليّات الدمج أو الشراء (M&A) في لبنان، بهدف إنشاء شراكات لبنانية لتصبح مجموعات متضامنة ومتنوّعة، تكون أقدر على التطوّر والنموّ دولياً، وأصلب مالياً، ولديها حوكمة أفضل، وأكثر فعالية. كذلك يرمي تشجيع عمليّات الدمج أو الشراء المُشار إليها إلى توفير الأدوات التي تساعد الشركات على تحسين شروط الدفع، وبالتالي تقليل احتياجاتها من تمويل رأس المال العامل، بحيث يمكن تحقيق الأهداف الآتية:

- تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال مساعدة الشركات اللبنانية على زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية وبالتالي زيادة الصادرات.
- تقليل حاجة الشركات اللبنانية إلى الاعتماد على البنوك المحلّية من خلال منح تلك الشركات، وصولاً أفضل إلى التمويل الخارجي (المورّدين المحلّيين والعالميين أو المؤسّسات المالية).
- التأثير بنحو كبير في القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني من خلال إنشاء مجموعات كبيرة تعمل في القطاعات التي يتمتّع فيها لبنان بميزات تنافسية على وجه التحديد.

ويمكن أن يكون دور البنك المركزي أمراً حيوياً في خلق مشهد أكثر نشاطاً في عمليّات الدمج والشراء في لبنان، وتوفير التمويل المدعوم لتشجيع هذه العمليّات.

في واقع الحال، يتميّز الوضع الاقتصادي الكلّي اليوم بالآتي:

(1) تقييمات منخفضة للشركات، (2) انخفاض السيولة، (3) توقّعات اقتصادية غير مؤكّدة/محفوفة بالمخاطر. وبالتالي، إن هذه البيئة مواتية لعمليّات الدمج أو الشراء.

ويمكن تحقيق عمليّات الدمج أيضاً من طريق تحفيز البنوك المحلّية على تمويل عمليّات الشراء من خلال تقديم إعانات تمويل الشراء، إذ إن البنك المركزي سيشجّع هذا الأمر من أجل توحيد الأسواق الرئيسية التي يمكن أن يتمتّع فيها لبنان بميزات تنافسية مقارنة بالأسواق الإقليمية أو العالمية:

- من شأن عمليّات الدمج والشراء أن تخلق شركات ذات (1) حجم أكبر، و(2) حوكمة أفضل للشركات لتوفير إمكانية أفضل للوصول إلى رأس المال الدولي/ التمويل، ما يتيح للاقتصاد اللبناني الوصول إلى تمويل دولي أفضل.
- ستخلق عمليّات الدمج والشراء (1) التآزر، (2) اقتصادات الحجم، (3) مع إتاحة مساحة أكبر للميزانيات للتركيز على البحث والتطوير، ما يؤدّي إلى مزيد من التصدير ويؤثّر إيجاباً بميزان المدفوعات.
- التأثير بنحو كبير في القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني من خلال إنشاء مجموعات كبيرة تعمل في القطاعات التي يتمتّع فيها لبنان بميزات تنافسية على وجه التحديد.
- سيكون للمجموعات الكبيرة أيضاً نفوذ أفضل على الموردين. ومن شأن هذا الأمر أن يمنح الشركات اللبنانية التفاوض في شأن شروط أفضل للدفع وتحرير بعض رؤوس أموال البنوك المحلّية المحتجزة حالياً في التسهيلات المصرفية/ السحب على المكشوف ذات الصلة برأس المال العامل.

> **يؤدّي تشجيع عمليّات الدمج أو الشراء إلى توفير الأدوات التي تساعد الشركات على تقليل احتياجاتها من تمويل رأس المال العامل**

ينبغي تشجيع عمليّات الدمج والشراء من خلال التمويل المدعوم. إنّ تشجيع عمليّات الدمج والشراء سيكون له تأثير عميق ودائم بالوضع الاقتصادي اللبناني، وتحديداً من الناحية النقدية.

كذلك يجب تحسين شروط الدفع من الموردين من خلال تصديق البنك أو تأمين الائتمان، إذ انتهى ائتمان الموردين، وكذلك الائتمان المصرفي، وأصبح أكثر تكلفة وأقل وفراً. والفكرة هي زيادة ائتمان المورد من طريق جعل البنوك تصدّق على الفواتير التجارية أو توفير التأمين على الائتمان، وعبر السندات المكفولة. ويمكن أن يساعد البنك المركزي على النحو الآتي:

- تقديم حوافز لتسهيل كلّ من تظهير الفواتير من قبل البنوك المحلّية، وتقديم تأمين ائتماني على الشركات ذات المبالغ المستحقّة الدفع.
- الحصول من المؤسّسات المالية الدولية/ بنوك التنمية للدعم/ التصديق على أدوات التمويل والسندات هذه، وبالتالي تحسين مخاطر الائتمان الخاصة بها.
- توفير إطار يمكن من خلاله تداول/ بيع/ وخصم الفواتير المُعتمدة.

إذاً، في ظلّ أسعار الفائدة المرتفعة على السلفات المصرفية، من الصعب على شركات التوزيع اللبنانية تمويل رأس مالها العامل. وبالتالي سيُتيح التأمين الائتماني لهذه الشركات الحصول على شروط دفع أفضل من موردِيها، ما يقلّل من حاجتها إلى التسهيلات من البنوك اللبنانية.

ومن شأن عمليّات الدمج والشراء في قطاع تصنيع الأغذية أن يخلق لاعبين قادرين على: (1) تصدير المزيد/ والمنافسة بنحو أفضل في الأسواق الإقليمية، (2) الحصول على تمويل من البنوك، (3) التفاوض على شروط دفع أفضل مع موردِيهم.

كذلك تواجه المستشفيات اللبنانية صعوبات مالية في ظل الوضع الاقتصادي الانكماشي الحالي. من شأن عمليّات الدمج والشراء: (1) تحسين الجودة والعمليّات التي من شأنها تعزيز البلد وجهةً جذّابة للسياحة الطبية و(2) منح المستشفيات إمكانية الحصول على تمويل دولي أرخص. أيضاً، من شأن عمليّات الدمج والشراء، في هذا القطاع أن يساعد على: (1) زيادة الأبحاث والتطوير (2) خلق اقتصادات حجم، ويمكن كليهما أن يحسّن الصادرات.

ويمكن أن يكون للقطاع الصناعي اللبناني القدرة على التصدير على المستوى الإقليمي بالنظر إلى وجود أطراف فاعلة رئيسية يُمكن أن تستفيد من التعاون المنظّم والطلب الإقليمي المتزايد.

* **بناءً على دراسة مفصّلة قامت بها** BEMO Securitization (BESEC)

مؤشر

موجودات المصارف تسجّل ثاني انخفاض شهري في 2019

علي هاشم

تستمرّ هذه السنة بتسجيل الأرقام التي تعكس قسوة الأزمة المالية على مختلف الصعد، خصوصاً مع بلوغ نزف السيولة بالعملة الصعبة إلى الخارج مستويات قياسية مقارنة بجميع الأعوام السابقة. ولعلّ أبرز التحوّلات المستجدّة على صعيد القطاع المالي تسجيل الميزانية المُجمّعة للمصارف اللبنانية وللمرّة الأولى انخفاضين شهريين في موجوداتها هذا العام، كنتيجة مباشرة لانخفاض مستوى الودائع بالليرة والدولار، بعد أن شهدت المصارف اللبنانية طوال السنوات الماضية طفرة في موجوداتها، مستفيدةً من الهندسات التي كان يجريها مصرف لبنان.

منذ بداية 2016، ارتفعت موجودات المصارف اللبنانية تدريجاً من 186 مليار دولار إلى 249,48 مليار دولار في شهر كانون الأوّل الماضي. كان ذلك يجري بالتوازي مع توسّع توظيفاتها في السيولة، (3) توقّعات اقتصادية غير مؤكّدة/ محفوفة بالمخاطر. وبالتالي، إن هذه البيئة مواتية لعمليّات الدمج أو الشراء.

ويمكن تحقيق عمليّات الدمج أيضاً من طريق تحفيز البنوك المحلّية على تمويل عمليّات الشراء من خلال تقديم إعانات تمويل الشراء، إذ إن البنك المركزي سيشجّع هذا الأمر من أجل توحيد الأسواق الرئيسية التي يمكن أن يتمتّع فيها لبنان بميزات تنافسية مقارنة بالأسواق الإقليمية أو العالمية:

- من شأن عمليّات الدمج والشراء أن تخلق شركات ذات (1) حجم أكبر، و(2) حوكمة أفضل للشركات لتوفير إمكانية أفضل للوصول إلى رأس المال الدولي/ التمويل، ما يتيح للاقتصاد اللبناني الوصول إلى تمويل دولي أفضل.
- ستخلق عمليّات الدمج والشراء (1) التآزر، (2) اقتصادات الحجم، (3) مع إتاحة مساحة أكبر للميزانيات للتركيز على البحث والتطوير، ما يؤدّي إلى مزيد من التصدير ويؤثّر إيجاباً بميزان المدفوعات.
- سيكون للمجموعات الكبيرة أيضاً نفوذ أفضل على الموردين. ومن شأن هذا الأمر أن يمنح الشركات اللبنانية التفاوض في شأن شروط أفضل للدفع وتحرير بعض رؤوس أموال البنوك المحلّية المحتجزة حالياً في التسهيلات المصرفية/ السحب على المكشوف ذات الصلة برأس المال العامل.

> **يؤدّي تشجيع عمليّات الدمج أو الشراء إلى توفير الأدوات التي تساعد الشركات على تقليل احتياجاتها من تمويل رأس المال العامل**

ينبغي تشجيع عمليّات الدمج والشراء من خلال التمويل المدعوم. إنّ تشجيع عمليّات الدمج والشراء سيكون له تأثير عميق ودائم بالوضع الاقتصادي اللبناني، وتحديداً من الناحية النقدية.

كذلك يجب تحسين شروط الدفع من الموردين من خلال تصديق البنك أو تأمين الائتمان، إذ انتهى ائتمان الموردين، وكذلك الائتمان المصرفي، وأصبح أكثر تكلفة وأقل وفراً. والفكرة هي زيادة ائتمان المورد من طريق جعل البنوك تصدّق على الفواتير التجارية أو توفير التأمين على الائتمان، وعبر السندات المكفولة. ويمكن أن يساعد البنك المركزي على النحو الآتي:

- تقديم حوافز لتسهيل كلّ من تظهير الفواتير من قبل البنوك المحلّية، وتقديم تأمين ائتماني على الشركات ذات المبالغ المستحقّة الدفع.
- الحصول من المؤسّسات المالية الدولية/ بنوك التنمية للدعم/ التصديق على أدوات التمويل والسندات هذه، وبالتالي تحسين مخاطر الائتمان الخاصة بها.
- توفير إطار يمكن من خلاله تداول/ بيع/ وخصم الفواتير المُعتمدة.

إذاً، في ظلّ أسعار الفائدة المرتفعة على السلفات المصرفية، من الصعب على شركات التوزيع اللبنانية تمويل رأس مالها العامل. وبالتالي سيُتيح التأمين الائتماني لهذه الشركات الحصول على شروط دفع أفضل من موردِيها، ما يقلّل من حاجتها إلى التسهيلات من البنوك اللبنانية.

ومن شأن عمليّات الدمج والشراء في قطاع تصنيع الأغذية أن يخلق لاعبين قادرين على: (1) تصدير المزيد/ والمنافسة بنحو أفضل في الأسواق الإقليمية، (2) الحصول على تمويل من البنوك، (3) التفاوض على شروط دفع أفضل مع موردِيهم.

كذلك تواجه المستشفيات اللبنانية صعوبات مالية في ظل الوضع الاقتصادي الانكماشي الحالي. من شأن عمليّات الدمج والشراء: (1) تحسين الجودة والعمليّات التي من شأنها تعزيز البلد وجهةً جذّابة للسياحة الطبية و(2) منح المستشفيات إمكانية الحصول على تمويل دولي أرخص. أيضاً، من شأن عمليّات الدمج والشراء، في هذا القطاع أن يساعد على: (1) زيادة الأبحاث والتطوير (2) خلق اقتصادات حجم، ويمكن كليهما أن يحسّن الصادرات.

ويمكن أن يكون للقطاع الصناعي اللبناني القدرة على التصدير على المستوى الإقليمي بالنظر إلى وجود أطراف فاعلة رئيسية يُمكن أن تستفيد من التعاون المنظّم والطلب الإقليمي المتزايد.

* **بناءً على دراسة مفصّلة قامت بها** BEMO Securitization (BESEC)

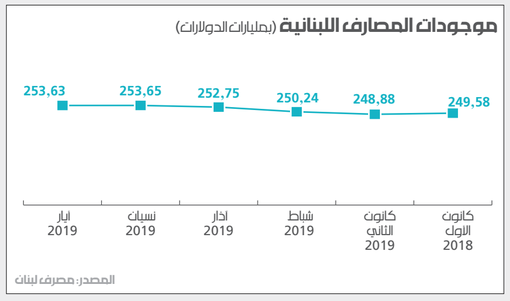

موجوداتها في تقاريرها.

لكن بداية هذا العام شهدت بلوغ المؤشّرات المالية أسوأ مستوياتها، مع بلوغ مستوى العجز في ميزان المدفوعات 5,19 مليارات دولار حتّى أيار/ مايو الماضي، وهو ما عكس حركة سحوبات كبيرة للودائع باتجاه الخارج. وسرعان ما انعكس هذا الأمر على ميزانيّات المصارف مع انخفاض مستوى ودائع القطاع المالي تسجيل الميزانية المُجمّعة للمصارف اللبنانية وللمرّة الأولى انخفاضين شهريين في موجوداتها هذا العام، كنتيجة مباشرة لانخفاض مستوى الودائع بالليرة والدولار، بعد أن شهدت المصارف اللبنانية طوال السنوات الماضية طفرة في موجوداتها، مستفيدةً من الهندسات التي كان يجريها مصرف لبنان.

منذ بداية 2016، ارتفعت موجودات المصارف اللبنانية تدريجاً من 186 مليار دولار إلى 249,48 مليار دولار في شهر كانون الأوّل الماضي. كان ذلك يجري بالتوازي مع توسّع توظيفاتها في مصرف لبنان، مستفيدة من الهندسات المالية والعمليّات الاستثنائية التي كانت تجري خلال تلك الفترة، وهو ما يظهر بوضوح من خلال ارتفاع ودائعها لدى مصرف لبنان في الفترة نفسها من 71 مليار دولار في بداية 2016 إلى 132,29 مليار دولار في بداية هذا العام. في الواقع، كان توسّع هذه العمليّات المُكلفة على مصرف لبنان يخفي خلال هذه الفترة جزءاً من تأثير تباطؤ نموّ الودائع على إجمالي الموجودات خلال هذه السنوات، خصوصاً أن جزءاً من هذه العمليّات كان يقوم على استفادة المصارف من قروض مدعومة مقابل توظيفاتها لدى مصرف لبنان، وهو ما كان يسمح للمصارف بنفخ ميزانيّاتها واستعراض النموّ السنوي في حجم موجوداتها في تقاريرها.

لكن بداية هذا العام شهدت بلوغ المؤشّرات المالية أسوأ مستوياتها، مع بلوغ مستوى العجز في ميزان المدفوعات 5,19 مليارات دولار حتّى أيار/ مايو الماضي، وهو ما عكس حركة سحوبات كبيرة للودائع باتجاه الخارج. وسرعان ما انعكس هذا الأمر على ميزانيّات المصارف مع انخفاض مستوى ودائع القطاع المالي الخاص من 174,28 مليار دولار في شهر كانون الأوّل/ ديسمبر الماضي، إلى 172,71 مليار دولار في شهر نيسان/ أبريل الماضي. عملياً، يمكن القول إن حجم انسحاب الودائع إلى الخارج أكبر بكثير من هذا الانخفاض، لكن قيمة الفائدة التي تُضاف إلى الودائع القائمة ما زال يُخفي جزءاً من هذه السحوبات.

هكذا، وعلى الرغم من كلّ الهندسات التي ما زال مصرف لبنان يجريها مع المصارف، أدّى حجم هذه السحوبات إلى تسجيل المصارف للمرّة الأولى، انخفاضين هذه السنة في موجوداتها. الأوّل بنحو 600 مليون دولار في أوّل شهر من السنة، والثاني بنحو 20 مليون دولار خلال شهر آيّار/ مايو. وعلى الرغم من المحدودية التي قد يراها البعض في هذه الأرقام، إلّا أنّ استثناء قيمة الفوائد التي تتقاضاها الودائع القائمة والانتفاخ في الميزانيات الناتج من الهندسات المالية يمكن أن يُظهر التأثير الأكبر لانسحاب الودائع على ميزانيّات المصارف اللبنانية.

مصرف لبنان - كعادته منذ بداية الأزمة - يتعامل مع هذه المؤشّرات بمنطق المعالجات الظرفية التي تحاول حماية صورة القطاع وأرقامه بمعزل عن أسباب الأزمة الفعلية والمعالجات البنيوية المُمكنة. ويظهر هذا بوضوح من قراراته الأخيرة التي حاول من خلالها التفاعل مع هذه التحوّلات.

فعلى سبيل المثال، اتّخذ حاكم المصرف المركزي أخيراً قراراً يسمح للمصارف بتسجيل أرباحها من الهندسات المالية الجديدة (منذ بداية هذا العام) فوراً في ميزانيّاتها عند إجراء العمليّات، بعدما كانت الأصول المحاسبية المنطقية تفرض عليها سابقاً تسجيل هذه الأرباح عند الاستحقاق تدرّجاً على مدى السنوات التي تشملها هذه العمليّات. سيسمح هذا الإجراء في الفترة المقبلة بإضافة جزء كبير من هذه الأرباح إلى ميزانيّات المصارف لهذه السنة، بدل تأجيل احتساب هذه الأرباح كما تقتضي الأصول المحاسبية. ومن المفترض أن يُسهم هذا الإجراء في تجميل الميزانيّات المصرفية لهذا العام على الأقل.

من ناحية أخرى، ينشط مصرف لبنان لإطلاق هندسات جديدة مشابهة من ناحية الآلية للهندسات السابقة، وهو ما تفاعلت معه المصارف بإطلاق عروض سخيّة لعملائها من ناحية الفوائد الممنوحة (عرض أحد المصارف فوائد تصل لغاية 40% خلال فترة 3 سنوات على الودائع بالدولار الأميركي!). وبالتالي، سيسمح توسّع المصارف في التوظيف في الهندسات الماليّة الجديدة بتوسيع ميزانيّاتها بنحو إضافي، على النسق الذي جرى بين عامي 2016 و2018.

بمعنى آخر، ما زالت كل الإجراءات النقدية تسير باتجاه شراء الوقت، وحماية صورة القطاع المصرفي ومصالحه بكلفة باهظة، من دون النظر إلى جذور الأزمة الأساسية. لكن تجميل الصورة الذي يهدف إلى التخفيف من قلق المودعين، لن يتمكّن من معالجة العامل الأكثر ضغطاً على القطاع المالي اليوم، المتمثّل بخروج السيولة بالعملة الصعبة من السوق، وهو ما يشكّل مكمن الخطر الأساسي القائم.

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

خبث البورجوازية اللبنانية الواضح

«في حال أنّ أحدهم نسي أو يظن العكس، أعيدها مرّات عديدة: إننا لا نعيش في أفضل العوالم»

لويس بونيويك

من الواضح للبنانيين جميعاً، أنّ هناك شيئاً سيّئاً يحدث في بلدهم. فمن الصراعات المذهبية، التي تنفجر من فترة إلى أخرى على وسائط التواصل الاجتماعي وتنذر بالشؤم في حال انحدارها إلى أرض الواقع، إلى الوضع الاقتصادي الذي يخنق الطبقات الوسطى والعاملة، إلى تراكم الدَّيْن العام الذي أصبح شبحه يهدّد بالانهيار، وصولاً إلى تردّي الفضاء المعيشي من طرقات وتلوّث وعدم وجود حيّز عام. طبعاً، تجري هذه الأمور وتعاني الأكثرية، بينما تناقش الطبقة الحاكمة، بأجنحتها المذهبية، الموازنة مُركزة على أمر واحد، هو كيفية تحقيق هدف، يبدو متحرّكاً أكثر فأكثر، ألا وهو مقدار عجز الخزينة، الذي يأتي ضمن شروط العَقْد الأخير من سلسلة المؤتمرات الدولية التي تتوالى لإنقاذ الطبقة الحاكمة من مآزقها المتتالية. فخلال حكمها منذ أكثر من 25 سنة عاماً، وهي تبحث عمّا يسمّيه النيوكلاسيكيون «الغذاء المجّاني» من الخارج، من سياحة و«صيفيات واعدة» وتحويلات المغتربين واستثمار خارجي وأموال للتدفّق إلى ودائع في المصارف وأموال مؤتمرات ومساعدات لتسليح الجيش وتبرّعات لإعادة الإعمار بعد الحروب، وغيرها.

في ظلّ كلّ هذا، يستمرّ لبنان بالانحدار، وتدمّرت الدولة على عكس ما يظنّ البعض، فانتفاخها اليوم ما هو إلّا الشكل الآخر للنظام الذي بُني بعد الطائف (انظر مقالة الدولة التي على اليسار ألّا يدافع عنها). وفي هذا الاتكال على الخارج تبدو البورجوازية اللبنانية ضائعة، تبحث عن شيء ليجمعها أو لينقذها من نفسها، وبالتالي يأخذ هذا الاتكال أشكالاً أكثر مباشرة أو أوضح، وفي بعض الأحيان يبدو ذلك سوريالياً. والتالي، مثالان على ذلك.

الاقتصاد الخارجي مهمّ ولكن؟

منذ فترة، وفي ندوة مُغلقة، قال أحد المسؤولين المصرفيين الكبار إن المخاوف من حجم الدَّيْن العام إلى الناتج، البالغ 150% وهو الثالث عالمياً، مبالغٌ بها، لأن الناتج المحلّي ليس المقياس الحقيقي للدخل وللثروة في لبنان، وذلك بسبب إنتاج دخل اللبنانيين وثروتهم في الخارج، وبالتالي، إذا أخذنا مجمل الدخل اللبناني داخلياً مع دخل مع ما يمكن أن نسمّيه «الدياسبورا» خارجياً، فإن الدَّيْن إلى الدخل الإجمالي قد يصبح عندها 70%، وحتّى أقل من ذلك بكثير. هذا الطرح منطقي (حتّى الآن)، وبالتالي كان جوابي أنني موافق على الطرح مبدئياً، ولكن الدخل الذي يجب أن يُستعمل في تحديد مقدرة البلد على دفع دَيْنِه العام، هو الدخل الذي يخضع للضريبة ويحقّق مداخيل للدولة، لأن الدَّيْن الذي نتكلّم عنه دَيْن على الدولة وليس ديناً على الأفراد أو الشركات أو القطاع الخاص. وبالتالي، فإمّا نُبقي على الناتج المحلّي كمقياس، وبالتالي نعود إلى 150%، وإمّا يجب علينا فرض ضرائب على دخل اللبنانيين في الخارج، وعندها صحيح، يمكن أن تصبح هذه النسبة 70% أو حتّى أقلّ! لكن من دون هذا، فإن دخل اللبنانيين في الخارج لن يُحدث فرقاً، على الرغم من إمكانية إحداث هذا التغيير الكبير من 150% إلى 70%. هذا الفرق بين الرقمين يعني أن هناك أمراً بنيوياً في الاقتصاد اللبناني يجعله إلى حدّ كبير في نادٍ وحده. فإذا أخذنا الـ500 ألف لبناني الذين يعملون في الخليج، فإن هؤلاء يشكّلون نحو ربع مجمل القوى العاملة، أو ثلث القوى العاملة في داخل لبنان. إذاً، حجم القوى العاملة في الخارج كبير جدّاً، ويكاد يكون البلد الوحيد التي يعمل ربع قواه العاملة خارجه، وبالتالي، من الصحيح ألّا تكون مداخيل الدياسبورا اللبنانية وثرواتها خارج الحسابات الاقتصادية كما هي الحال اليوم. لكن هنا أمران: أوّلاً، علينا ليس فقط إدخالها في تلك الحسابات، بل ربطها بالاقتصاد الداخلي. ثانياً، هذا الربط بين الاقتصادين الداخلي والخارجي لا يمكن أن يكون عبر تحويلات العاملين في الخارج فقط، أو عبر الزيارات التي يقوم بها هؤلاء، أو عبر شراء الأصول في لبنان وخصوصاً العقارات، فيجب جعل هذا الربط عبر النظام الضريبي. وهنا يكمن بيت القصيد، كما يُقال، الذي لن تقترب منه الطبقة الحاكمة، لا «حرصاً» على العاملين في الخارج، بل دفاعاً عن مصالحها في الداخل لئلا تتدحرج كرة الثلج الضريبية فتصيبها هي أيضاً، وهذا ما لا تريده أبداً لأنها تريد كلّ شيء أن يكون مجّانياً. ومن دون ذلك، يبقى هذا الربط ضعيفاً ولا يمكن فقط بطريقة محاسباتية أو «دفاعية» استعماله في رفع «المخاوف» من ارتفاع الدَّيْن العام. ومن دون الربط الضريبي، لا

انجل بوليغان ـ المكسيك

في بحثها عن الحلّ من وراء البحار، تتوهّم البورجوازية اللبنانية العيش في أفضل العوالم، وتعتقد أن العالم دائماً مدين لها بشيء

يمكن استعمال هذه الموارد «الخارجية» في بناء البنية التحتية وبناء قدرة الدولة. وهنا نأتي إلى المثال الآخر.

مراقبة المحارف... أوروبياً؟

في 25 حزيران/ يونيو الماضي، وفي مقدمة جريدة «دايلي ستار» لمقابلة مع وزير البيئة اللبناني، قالت إنه «يريد من خبراء الاتحاد الأوروبي أن يراقبوا محارق النفايات، لأن الحكومة لا تملك الإمكانية لمراقبة هذه التكنولوجيا التي تنتج مواد سامّة». السؤال الذي يطرح نفسه مباشرة: لماذا في بلد، وفق تقرير «المنتدى الاقتصادي العالمي»، يحتلّ المرتبة 15 في العالم في توافر المهندسين والعلماء، لا يملك القدرة على مراقبة هذه التكنولوجيا؟ خصوصاً أننا نتحدث هنا عن مراقبتها، لا إنتاجها! وهذا الطلب من الوزير يُذَكِّر باحتجاج و«عتب» منذ سنوات على قبرص لأنها لم ترسل طوافات لإخماد الحرائق في لبنان التي اندلعت آنذاك، وكان لبنان للتوّ قد رفض فكرة بيع المياه لها عندما كانت تعاني هي من شحّه! وفي المقابلة مع الوزير، الأمور تتدحرج بسرعة، فيتبيّن أن الوزارة لديها موازنة تبلغ 9 ملايين دولار أميركي فقط، وستخضع هي أيضاً للتقشّف لتصبح 8 ملايين دولار في 2019! ولكن يقول إنه لن يعارض هذا الخفض، فهو في المقابل يحصل على تمويل من «البنك الدولي» و«البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة»، ويعطي مثلاً عن منحة من الأخير بقيمة 150 ألف دولار أميركي ذهبت جزئياً لشراء طابعات وحبر! إن هذا الوضع بمجمله، السوريالي شكلاً والتراجيدي مضموناً، أمر ينسحب على الدولة اللبنانية كلّها. وهنا لا بدّ من طرح بعض الأسئلة على منوال سؤال جيرالد كوهين في كتابه «إذا كنت مع المساواة، فلماذا أنت غني إلى هذه الدرجة؟». فإذا كان لبنان، وفق الكثير من المؤشّرات، بلداً غنياً نسبياً في داخله وخارجه، فعندها يمكن السؤال: إذا كان لبنان غنياً لهذه الدرجة، فلماذا يطلب من الاتحاد الأوروبي مراقبة محارق نفاياته؟ إذا كان لبنان غنياً لهذه الدرجة، فلماذا يعاني من انقطاع الكهرباء مثل أفقر الدول في العالم؟ إذا كان لبنان غنياً لهذه الدرجة، فلماذا لا يستطيع تسليح الجيش؟ (وهنا تخترع الطبقة الحاكمة مقولة أن الجيش اللبناني ممنوع عليه التسلّح ويُصدّقها الجميع!). إذا كان لبنان غنياً لهذه الدرجة، فلماذا لا يستطيع أن يكمل بناء أوتوستراد من مدينة أ (صيدا) إلى مدينة ب (صور) خلال أكثر من عشر سنوات؟ إذا كان لبنان غنياً لهذه الدرجة، فلماذا يطلب دائماً المساعدات لإعمار البنية التحتية؟ ولائحة الأسئلة تطول.

في هذا الإطار، لقد أُوهِم اللبنانيون عمداً بأنّ لبنان فعلاً لا مقدرة مالية لديه للقيام بكلّ هذا، وهذا الأمر غير صحيح. فالمعضلة أن لبنان ليس لديه نظام ضريبي، مثل الدول المتطوّرة، يضع الضرائب بشكل أكبر حيث يجب، أي حيث تتمركز الثروة ويتمركز الدخل. وهذا ما يمنع المقدرة على تحويل الموارد من الاقتصاد الخاص نحو بناء دولة عصرية تستطيع أن تقوم بكلّ ما تقدم في الأسئلة. فالضريبة أساس بناء الدولة وتقدم الاقتصاد أيضاً. وهنا يمكن طرح الأمر بهذا النحو: هل اقتصادياً أفضل، تراكم الثروة لدى القلّة وانهيار الاقتصاد وتراكم الدَّيْن العام وانهيار البنية التحتية، أم قيام نظام ضريبي يحوّل المال الفائض والثروة المتركّزة إلى رأسمال مادي ووظائف واستقرار نقدي واقتصاد ديناميكي، ودولة مركزية قوية؟

طبعاً نحن بعيدون عن الإجابة عن سؤال كهذا، فالبورجوازية اللبنانية تبحث ضائعة عن «العشاء» في الخارج مهما تعدّدت أشكاله، ولكنّها، على عكس بورجوازية بونيويل، لا تملك سحراً، وفي بحثها عن الحلّ من وراء البحار تتوهّم العيش في أفضل العوالم، وتعتقد أن العالم دائماً مدين لها بشيء. وفي هذا استبدلت السحر، إذا كانت امتلكته يوماً، بالخبث، لأنّ من الواضح جدّاً أنها تدافع عن مصالحها الضيّقة ولا تملك إمكانية أن تكون طبقة متنوّرة، فهي نزعت شيئاً فشيئاً كل أقنعتها، ولم يعد هناك أي شيء يخفي فشلها في عدم المقدرة على بناء وطن. الآن فقط نهاية حكمها غير واضحة.